189

مجلس شورای ملی
کتابخانه

١

اعد

ذكر عليها بان جعلوا الالف علامة للرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة للرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع لجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابها بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتح وكثرة التثنية وكسروه في
الجموع لتفعل الكسرة وفرّ الجمع وخصّوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجرّ لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى
الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب
اللفظية والتقديرية اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقدير
قد اشار اليه الناظم بين ان اللفظ ما عداه فقال التقديري في تعذر الاعراب
لفظا اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظ
وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما
في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كقضا
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكذا في
الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما استثقل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل
عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فاذهب الى
بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مقدر مطلقا
في احوال الشذوذ حتى يكون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من

بازدیدی شد
۴۲/۱۲
۵۵۵۸
۵۲۸۵
۵۰۹۹
کتابخانه مجلس شورای ملی
فهرست شده

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتب خطی
موضوع
مؤلف
شماره ثبت ۵۰۹۹
۵۲۸۵
فهرست شده
۵۲۸۵

الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف
على تقدر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور
الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية و
لكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره
ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة لالتقاء الساكنين كقاض او غير
محذوفة كقاضي رفعا وجرا اى في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة وكمسلمي عطف على
قوله كقاض يعني تقديرا لاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحروف كمسلمي بخلاف تقدير الاعراب لتعذر فانه
مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقديرا لاعراب في نحو مسلمي اذا هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمي فسقطت
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلب الواو
ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر
فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل
جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب بلفظ
بل صار تقديريا واللفظ اى الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني

مسلمي لسقوط حرف

حذف الواو فاجتمع

فيما عداه ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل وما ذكر في تفصيل المنصرف
وغير المنصرف كان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفة يعرف المنصرف
على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف والكنى بتوفيقه
فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما او بتكرر
شرط ايهما فؤثر السببي ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان
وحدها تاثيرهما وهي اى العلل التسع مجموع ما في نوعين البينين من الامور
التي سهو لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على التسع بكل واحد من هذه
الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم
تركيب والعدل في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد الترقي
على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول
معرب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون العرف
حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا
خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها زائدة ولهذا يعبر عنها بالالف والنون الزائدتين والاوجه
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة وان يقدر زيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف فهم زيادتها جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد
راكبا من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم

٥٢٨٥

احيج عليه فى هذا الوصف اقول وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل صعب
النظم تقريب لها الى الحفظ لان ضبط النظم اسهل او القول بان كل واحد
من الامور التسعة علة قول تقريبى لانه فى الحقيقة اثنان
منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى غير
جلفا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب فى مذاهب الثلثة
ثم انه ذكر المثلة للعلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل غير
مثال للعدل والوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال
للعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى
والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدى كرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل
وحكم اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على
علتين او واحدة تقوم مقامها ان لا يكسر ولا ينون وذلك
ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى اسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر
فمنع منه الاعراب المختص بالاسم هو الجر والتنوين الذى هو علامة
التمكن واما فقد الكل علة فرعية لان الجمود فرع القبول عنه والوصف
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة

٥٢٨٥

والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع
الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع
ما يزيدان عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا لوزنه الاصلى والجر اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى
صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا
حقيقة فان غير المنصرف عند المص فيه علتان او واحدة تقوم مقامها و
بادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكم للضرورة اى لضرورة
وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر كثيرا
بقطع من منع صرفه انكارا يخرجه عن الوزن او انه خاف يخرجه عن السلامة
اما الاول فكقوله ألا صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا والا اشانى فكقوله اعد ذكرنا ان لنا ان ذكره هو المسك
ما كررته يتضوع فانه لو منع نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن
يقطع فيه زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم بسلامة الطبع فان قلت
فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يتكلم للضرورة قلنا الاحتراز
عن بعض الزحافات اذا كمل الاحتراز عنه ضرورى عنده الشعراء واما القرء
الواقعة فى رعاية القافية فكما فى قوله سلام على غير الايام وسيد جيب

آل العالمين محمد | بشير نذير | هاشمي مكرم | عطوف رؤوف من بني حمد

فانه لو قال | هذا لاحتمل | له وزن ولكنه يحتمل بالقافية فان حرف الروي

في سائر الابيات الدال | المكسورة او المناسب | اي والجر حرف

غير المنصرف تحصل المناسبة بينه وبين منصرف لان رعاية المناسب

بين الكلمات امر مهتم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل

سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لمناسب المنصرف الذي

بعده اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لجموع غير المنصرف

الذي حرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لمناسبة وما

يقوم مقامها اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من

العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين

لتكرر مادتها بها الجمع البالغ الى صيغ منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية

حقيقة كالكاتب والسابور وانا عيم او حكما كالجموع للموافقة لها في

عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وتاءيها

التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة

والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا

للاثارة فانهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما

للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصارا تانيث مكررا بخلاف التاء فانها

لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر

والمونث فلو عرض لزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة الالف

بسبب عامر

الوضعي فالمعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجا اي

خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي

يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان

صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم

خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية

ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا يتقض

بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم

فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم

دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا بعد ان يتغير مغايرتها للاولى

كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرج

عنه المتغيرات القياسية واما المتغيرات الشاذة فخلافا لانها مخرجة عن

الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس واثيب من الجموع الشاذة

ليست مخرجة عما هو القياس اعني اقوات وانيابا بل هي جمع القوس والناب

ابتداء على اقوس واثيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعيتها

اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس واثيب عنها وقال

بعض الشارحين قد جوز بعضهم توجيه الشيء بما هو اعم منه اذا كان

المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز

عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل توجيه هذا التعميم لا باعتبار

اعم منع لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات

٥١٨٥

واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع واخر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غيرا لوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصح الا اعتبار العدل فاعتبروه فيها لانهم نبهوا للعدل فيما عداه من نحو الامثلة فحملوه عليه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيتوهم ان اصل يتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانضمام العدل الى التحقيق والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل فيتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فتفطن لهذا فقوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلها ان في معناها تكرارا دون لفظها والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثنة ثنة فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو مثنة ثنة وكذا الحال في آحاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراء بها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في مثنة صارت اصلية في

ثلث ومثلث لاعتبار ما فيها وصفاله واخر جمع اخرى مؤنث آخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلية من حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احد هذا فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي فكأنه آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اي فتنافي نحو قبل وبعد ويا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الامرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وفياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعال او فعلاء او افعلاء كصحراء على صحار او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاء او افعل فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاناسي واقاوس فانه لم يعتبر اخراجها عامدا لقياس فيها كالانياب والاقاويس كيف ولو اعتبر جمعها او لا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره

٥١٨٥

وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وزفر فانهما لما وجدا غير منصرفين
ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيها العدل ولما توقف اعتبار
العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب
قطام المعدولة عن قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنث
من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطهار فانها
مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل
سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على
نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا يقال في باب قطام هذا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه
العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوه غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم
دالا على ذات مبهمة ما اخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها

التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل ابيع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد عرضه
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل
المعدودات لا الاعداد علم ان بناء مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى
وصفية عرض له في الاستعمال لا اصلي يجب الوضع المعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لا صالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال
المصنف رحمه الله شرط اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا
في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء ابقي على الوصفية الاصلية او زالت
عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية
على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه الى قرينة كما ان اسودا كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله
في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من
شرائط اصالة الوصفية وعدم ضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
ابيع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم ضرة اسود
وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية
التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه
من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية بغلبة
الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم تهجر استعمالها في

معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية هو وزن الفعل او الاشتمال على معانيه الاصلية فلا اشكال في
منع صرف ما هو وزن الفعل او الوصف في الاصل والحال وضعف منع الفعل
لعلة على زعمه وصفية لتوهم اشتقاقه من النقوة التي هي الجثث وكذلك منع
اجدل للصقر على زعمه وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واحيل
للطائر اي الطائر ذي حيلان على زعمه وصفية لتوهم اشتقاقه من الحيال ووجه
ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها تستعمل
المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
اتانيث اللفظي الحاصل بالتاء او بالالف فانه لا شرط له في
سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث يصير التانيث لازما
لان الاعلام محفوظ من التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان و
كل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها
في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
والا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي
شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة
على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف
الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل هود وجوزانا
الشرط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة تحت

الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض بثقل احد
السببين فتؤثر حتما تاثيره وتثقل الاولين ظاهرا وكذا العجمة لان لسان العجم تثقيل
العرب فعند وجود احد الامور الثلثة نظرا الى استمرار شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني
احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب اسم
علم لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمان لبلدتين تمنع صرفها
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على
الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط
واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره اعني العجمة فان
سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر شرط في تسببه منع الصرف الزيادة
على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم التانيث قائم مقامها فقدم وهو
مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان
التانيث الاصلي زال بعلمية المذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها
لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي
اذا سمي به رجل ممنوع صرفه لانه وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف
الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما تقتضيه
قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال
عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقام عقرب
اذا سمي به رجل ممنوع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي الموجود اذ التعريف
سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي

شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون زائدة من جنس التعريف على ان تكون الياء
مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في حيزه على ان يكون ايا بالنسبة
وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المعرفات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
منع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي فانما جعل الموزون سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا
كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير تظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون
اللفظ مما وضعته غير العرب وتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان
تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في حيز اللغوي
العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان تنقل العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تغيير
فيه قبل التنقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس يسمى به احد رواة القراءة بجودة
قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا ليلا
يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضيف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع
الصرف فعلى هذا الوسمى بمثل بهرام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها
الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي حرفا حرف
لئلا يعارض الخفة احد السببين فممنوع منصرف بهذا التوزيع بالنظر الى الشرط
الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار الفص
لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصغيرات فله نوع قوة

فجاز ان يمنع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العجمي في ماه
وجرم مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر هنا قلنا اعتبارها فيما سبق
انما هو لتقوية سببين اخرين ليلا يلزم سكون الوسط احد تلك ولا يلزم من
اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها بالاستقلال وشتر وموا سم
حصن في ديار بكر وابراهيم ممنوع صرفها لوجود الشرط الثاني فيها فان
في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني
لان غرضه التنبيه على ما هو الخفي عند من انصراف نحو نوح فلهذا قدم
انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاول تقديم ما هو متفرع على وجوده
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممنوعة عن الصرف لاستة
محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هود
كنوح لان سيبويه قرنه مع نوح ويؤيده ما يقال من ان لوط بن هود اسمعيل
بن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيلزم كون كنوح العجمي
وهو سبب قايم مقام سببين شرطه اي شرط نيابته مقام سببين صيغة
منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثانيها الفا والف
ساكنان حرفان او اسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين بتكسيرا فانتهى
تكسيرها الى غير الصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير صيغة فيجوز ان يجمع جمع
السلامة كما يجمع ايامن جمع ايم على ايامنين واصوات جمع صاحبة
على اصواب وانما اشترط ليكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتنوير

ارفع فاصل جواز جواري بالهمزة جائز بين حذف الضرر المشغل وعرض عنها انتهى
مشغل البناء بالتقاء الساكنين فصار جواز على نوه الصفة لا اعلال الآتي حالة
واحدة بخلاف الصفة المشهورة فان فيه اعلالا في حالتين كما ذكر التركيب
موصوفة بكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفة جز، ظاهره النجم جبرا
علامتين شرط العلية بأن من ان زوال متحصل رقوة فيتوقف بقاء في منع الصرف
وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه
تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف والاسناد ولان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات كما تقدم شرحا كانها فيه في حالة
على ما كانت عليه قبل العلية فان النسبة بها انما هي لدلالتها على قصة فرعية نحو تأبط
ايها الشر فكون ان تغيرت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور
فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان يلزم على هذا
ان يقال ان لا يكون الجزء الثاني من مركب مزجي واسند اليه فعل الصرف
يخرج مثل سيبويه وحضرموت مثل خمسة عشر واسند اليهما فعل كانا
كخمسة عشر مثلا قلت يأتي ذكره فيما بعد انها من قبيل المبنيات الا الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكروها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها بقيد المشغل
قال علم بلدة مركب من جبل مواسم صنيم وبكة مواسم صاحب بها البلدة
فجعلا علما واحدا من غير ان يقصد بهما النسبة اضافية الاسنادية او غيرها
الالف الاثنان الصفة وان من اسباب منع الصرف بسببين مؤثرين لانتفاء
كل واحد زايدة بسببين مضارعتين فيضاف ضعفها الكلي الذي تثبت

في منع دخول التاء المختصة عليها وفتحة خلاف شيء ان سببا من اسباب الصرف
يكفي كما مر مزيد تبيين وتوضيح له عليه واما مشابهتها لالف التانيث
والراجح هو القول الثاني ثم انما ان كانا في اسم جنس به ما يقابل الصفة
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات مبهمة
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا القسم الاول لا الاسم الشامل للصفة كما توهم
فالنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار ان كلا منهما
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية بحيث لا عزوم زيادتها
او حينئذ ان لم يخص شائعا بالنفي كما مر ان او كانا في صفة فاعلانة
فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرط امتناع فعلانة بيني
دخول تاء التانيث عليها بحيث يستوي شائعا لان التانيث على حالها او كما
ثم اي من اجل المخالفة في الشرط المذكور لي، حان بنا انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس في مؤنث لا رحمى والا رحمانة لانه صفة خاصة
به تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على ذكر ولا مؤنث فعلى مذهب
من شرط امتناع فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود
فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط
على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون نشوان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه نشوانة لا نشوى وهذا

اذا كان زيادتي المنع الاصلي وما اذا كان بينهما تلازم فهو غير منصرف
بالاتفاق لان مؤنثه ذفرى لانه فعلان وزن الفعل وهو كون الاسم
على وزن لم يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع
الصرف بل شرط عليها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على
صيغة الفعل الماضي للعلم من الشعير فانه منقول من فعله الصيغة وجعل على
وزن فرس وكزيد بقدر علماء وعشر علما وضع وختم فرجعا اضافتك الى
الياء انا نحو يعمر اسما للضبع موزون احمد المتقدم وشملهم علما وضع
باشارة الوزن الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على بناء الصفة اذا جعل علما شخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل اذا قيد بالصفة احترز عن فاعل غير مختص بالفعل المركب
الى منع صرفه لا بعض الحالات او يكون وزن غير مختص بالفعل كأن يكون في اوله اي وزن
الفعل علما او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زيادته
من حروف اليمن كزيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زيادته في اول الفعل
غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير عامل عملا
فانه يخرج الوزن بهذه القيود ما اختصا بالاسم عن اوزان الفعل وانه كان
غير قابل ما كان عاملا كاذا فانه عامل منع من الصرف لاجله لم يرد عليه ربع اذ
بكان فوق اذا بهذه القيود لانه كثير فلا يكون قياسا ولا اسوة فان مجيء اشذوذ
على الاتي ليس بقياس لعدم الاصل الذي لاجله منع من الصرف بل بقياس

سكران واشار بذلك الى ان كيد مخرج عنه افعل الذي هو اصل فانه مصروف عن التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية فكيف اخر تكون لمعنى كل
وكذلك اصل التفضيل المجرد عن التفضيل فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار اصل اسما وان كان مشتقا من فعل مصروف
بخلاف نظيره من الصفة فانه منصرف لقوة معنى الوصفية فيه بسبب التفضيل اعتبارا لهذه الصفة
الاصلية اى انما خالف بسيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه ازال العلمية بالتنكير ثم بقي مانع من اعتبار
الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر
كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كيف انه لا مانع
من اعتبار الوصفية الاصلية لاجل اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى امر خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل اعتبرها على
اعتبارها امتناع اسود وادهم مع زوال الوصفية عنهما فيه بحث
لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل يبقى فيهما شائبة من الوصفية لانهما آلا
امر عجمة السواد والادهم التي فيهما سواد وبياض فيهما شائبة من الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في آخر صار التنكير لانها قد
زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه مصروف لان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايد لا يعتبر من غير زنة علم بها
فيه الا بسبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون واما [illegible]
انظهر والله اعلم بسيبويه الوصف الاصلي صار تنكيره [illegible]

ازمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمنع فحينئذ يلزم من الصرف الوصف
الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه الخ بسيبويه من
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي
كل علم كان في الاصل وصفا صار بعد العلمية باقيا على اعتباره فيه ايضا الوصفية
الاصلية والحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية انما يلزم في باب
حاتم على تقدير منع من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية و
العلمية فان العلم مختص من الوصف بحكم واحد وهو منع صرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في
اسود وادهم فان فيهما اتفاقا اتيانهما بين الوصفية المحققة والعلمية بين
الوصفية الزائلة والعلمية فلا اعتبار لوصفية الاصلية والعلمية في منع
صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين فتدافعه بل احد الضدين
بعد زواله مع صفة اخرى في حكم واحد اذا لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين
لكن شبيه به فاعتبار ما هو اقوى مستحسن وجميع الباب الى باب
غير المنصرف بالام اي بسبب قول لام التعريف او الاضافة
الى غيره يجر اي بصير مجرورا بالكسرة اي صورة الكسر فقط او عند بعد
انا لم يكتف بقوله يجر لان الاجر قد يكون بالفتح والالف بان يقال ينكسر لان
الكسر حقيقي بهذا الجر بنائية ايضا ولغة خلاف في ان في الاسم
في نحو الله منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا
لانه علم واضافة انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة

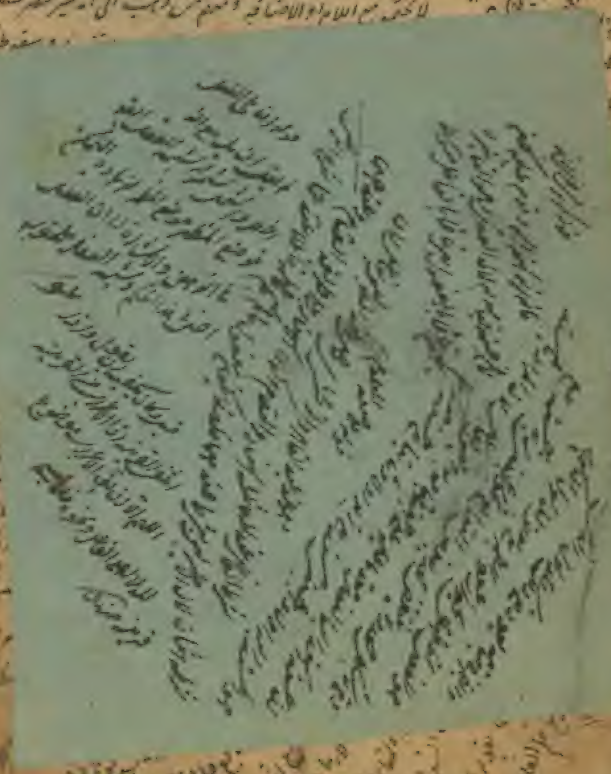

بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد من الفعل
وقد يحذف اي الفعل العامل معا دون العامل وحده نحو زيد بعد
جوابا لمن قال اقام زيد اي ثم زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامها واذا الحذف جائز بقرينة السوال لو اجب نعم قيام ما يؤتى
مؤداه في مقاله كالمفسر فيلزم في الكلام استيدراكي وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسوال كما مر
جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل
ايضا كقولنا زيد معطى وبكر عمرا وبكر زيدا شريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يجيء في اكثر من فعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا او اضمارا
بعد حتى اي بعد الفعلين اذا اقتضى كل منهما معمولا مذكورا او مضمرا
او هو سيجيء قبل ان يكون قد يجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انما
بحسب المعنى كما جاء ايه ويصح ان يكون ضمير هو عائدا الى ذلك الموضوع عبرا
بكلام احد منهما على البدل اي لا يقصد تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل
الواقع بعد ما يكون متصلا الفعل الثاني وهو ممتنع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون هو الاول كما لا يخفى وانما الضمير المنفصل الواقع بعد ما نحو
ما ضرب واكرم الا انا فقيل تنازع لكن لا يمكن قطعه باحد طريقي القطع
عنهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضمار مع الا ذ حرف لا يصح اضماره ولا بد من اضمار المنفي

بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد من الفعل

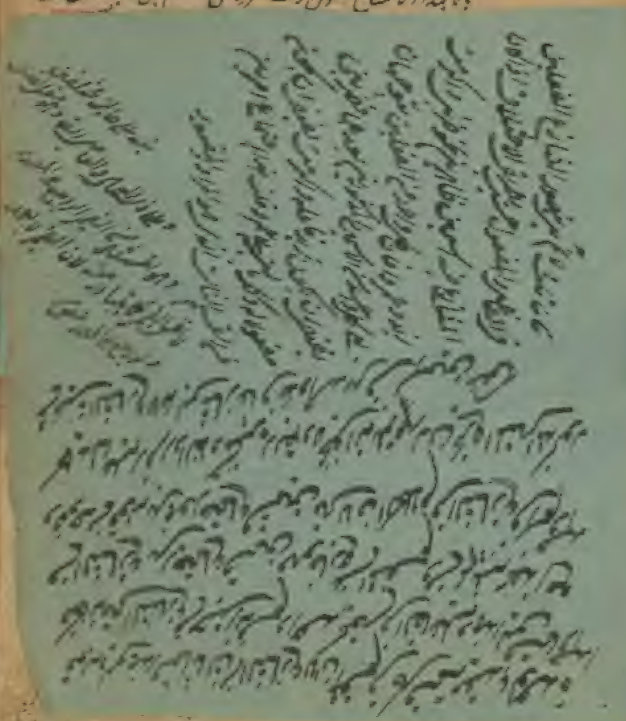

لانه لايكون اضمار مع الا انه حرف لايصح اضماره ولابد من لفظه والمبني

لانه تقيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراده النفي بانتفاء تهنا فيكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اختص بالاسم الظاهر والاضمار الواقع في الضمير المتصل على مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يكون قطعه لان طريق القطع عنده هو الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا فيكونان متقتضين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا فيكونان متقتضين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك بكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متقتضين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واباك زيد عمرا والجيل هذا قسمان من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه والاشكال في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث من اقسام المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه اضمارا ولم يذكر مثال القسم الثالث لانه اذا افهم فصل من المثال الاول

من التنازع

الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمره وان اقتضى المفعول حذفه او اضمره تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم صحة محذوفا وقيل وهي عشة تشريك الراضيين او اضمارا بعد الاظهار كما في صورة تاخير الواجب تقول ضربني واكرمني زيد وهو ضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتنبي غير مشهورة عنه وحذف المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اتى وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو ضربني ومطلقا وضربت زيدا مطلقا لانه لا يجوز حذف احد معمولي باب حسبت ولا يجوز اضماره ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وانما علمت الفعل الاول كما هو مختار سيبويه اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا تحذفه وفيه حذف الفاعل لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز تو اضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على مذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه نيلا يتوهم ان مفعول الثاني مغاير لمفعول الاول ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول الختار وحذف الحذف كما هو القول الغير المختار فحينئذ المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لسبب الا الا الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني قبل الزيدان فاعلا منطلقا ولا اضمر المفعول

وفصل بين المثال الآخر فصل مثال القسم الثالث اذ لك تقصود على وجود كثيرة
مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا
واكرمني وضربت زيدا وغيرذلك فانه يجوز ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بفعل مختار الحذف
البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويزهم اعمال الاول وبجواز الحذف
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويزهم اعمال الثاني بسبب
واعلم جواز حذف الاضمار قبل الذكر فان قلت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وهو الاولى لانه المذهب المختار واكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الاول اذا اقتضى الفاعل فيجوز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير اللازم بالذكر واتباع الحذف على وفق
الاسم الظاهر الواقع بعد المتنازعين اي على ما اقتضاه افراده او تثنيته
وجمعه وتذكيره وتانيثه لانه مرجع الضمير المضمر فيجب ان يكون موافقا له
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند
مبني مسندة خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذف تحذيرا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر ثمرة الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان
عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي
اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا لهشام
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الاول

الاول في حيثهما وأظهر المفعول الثاني وهو مختلفين لفظا وهو انه اضمر
معه ذا خالف المفعول الاول او اضمر متى خالف المرجع وهو هو لفظا الا يخفى
انه لا تصور التنازع في نحو الطعوة الا اذا لاحقت المفعول الثاني اسنادا
على اضعاف ذات بابا لانطلاق من غير ملاحظة شيئة او فرد وهو الا خالف هيرانه
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي المفعول بهذا الثاني
شيئ فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع واما استدل الكوفيون على
اولوية اعمال المفعول الاول بقول امرئ القيس ... فلو انا على حال
كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث فاعل اتحاد توجه الفعلان الى مفعول
ولم الطلب الى ايم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية
والثاني نصبه بالمفعولية وامرئ القيس انما مواضع نحو الاعمال
الاول فلو لم يكن قال الاول اولى لما اختاره اذ لا فاضل بينهما وهي الاعلمين
فاجاب المقتص عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس من باب التنازع اذ المعنى
على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزام
عدم السعي لاوفى معيشة واستغنائه قليل من المال اثبوت طلبه
الغنى بكل منهما وذلك لان توحيد حل مرجع الاثبت شرعا كان او جزاء
او حطه فاعلى احدهما منفيا والنفي من ذلك منتفيا فعلى ما اجبتي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والجد كما يدل عليه البيت
السابق اعني قوله ... وكما استغنى محمد بن [illegible]

الفعل

مثال بصفة الواقعة بعد حرف النفي و أقايم الزيدان مثال بصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام احامسوا انه كورا بعد ها نحو ما قايم زيد و اقايم زيد و اعترز به عما ان طابقت شيئا نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها تاخبر ليس بلا جاز الامران كون الصفة مبتدأ و ما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ آخر و الصفة مقدما عليه فهنا ثلثة صور جايز اقايمان الزيدان و يتعين ح ان يكون الزيدان مبتدء و قايمان خبرا مقدما عليه و ثانيها اقايم الزيدان و يتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر و ثالثها اقايم زيد الجوز فيه الامران كما عرفت و الخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على ضرب في ضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير لصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد و احترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا و احترز به عن القسم الثاني من المبتدا و لك ان تقول المراد بالمسند اليه المبتدا المؤول بالمعنى الاسمي و الضمير المجرور راجعا الى المبتدا المقدر الذي يخبر به القسم الثاني من المبتدا و يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا و اعلم ان العامل في المبتدا و الخبر هو الابتداء اى تجرده الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فتفيد

و الخبر رافع لما عدا المبتدا بين و ذا عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا و الابتداء في الخبر و قال آخرون كل واحد من المبتدا و الخبر عامل في الآخر و على هذا لا يكون مجردين عن العوامل اللفظية و اصل المبتدا اى باعتبار ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم كما في الخبر لفظا ان المبتدا ذات و الخبر حال من احوالها و الذات مقدمة في الوجود على احوالها و من ثم اى من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاحتمال التقديم امتنع قولهم ضاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار و هو في تقدير الخبر الذي اصله ان يتاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا و رتبة و هو غير جايز و قد يكون المبتدا نكرة و ان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى مبتداه المطلوب الفهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المبهمة و لكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ التخصيص يقلل شركتها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى و لعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول لمؤمن و الكافر حيث وصف بالمؤمن تخصص الصفة فجعل مبتدأ و خير خبره و مثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلومين كون احدهما في الدار كايز فيهما فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا و في الدار خبره و مثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها

وقعت في خبر النفي فافادت عموم الافراد و شمولها فتعينت و تخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد و كذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة و مثل قولهم شر اهر ذا ناب تخصيصه بالتخصيص بالفاعل المشبه به اذ يسبق الى موضع ما اهر ذا ناب الا شر و ما تخصيص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه باسناده اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام و اعلم ان المبرد للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان نبحه صوتا مطربا و قد يكون شرا كما اذا كان نبحه عدوا و المبرد له بنباح غير معتاد كنباح ليلا ام يكون شرا الا خير في القسم الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فتقول شر لا خير اهر ذا ناب و على الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب و هذا مثل قولك رجل هو اى انا ذكر في الدار في حادثة و مثل قولك في الدار رجل تخصص بتقديم الخبر عليه و اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة و مثل قولك سلام عليك تخصص بنسبة الى المتكلم اذا اصل سلمت سلاما عليك فحذف الفعل و عدل الى الرفع لقصد الدوام و الاستمرار فكانه قال سلامي الذي سلام من قبل عليك هذا هو المشهور فما بين الحكاة و قال بعض المحققين

الكتاب

الثاني انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم جاز
تاخيره لكثرة تقديم لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ما صدر الكلام اي بحيث لو حذف وجب ان يصدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
ان تقدير حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما صدر
الكلام وهو الاستفهام فان حذفناه اذا ابوك ام ذاك وابوه كيف خبره
وانما ذهب سيبويه اذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا والجملة موخرة من
خبره والواجب تقديره على المبتدا المتضمن معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين والاقرينة على كون
احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في
اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح غير منكر لوجب تقديمه
ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر معلوما
اي عند المخاطب احترازا عما لا يكون معلوما نحو كما في قولك زيد قائم ابوه فانه لا يجب
فيه تقديم المبتدا بجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قائم
وجب تقديره اي تقديم المبتدا على الخبر في جوازه الصور التي في صورة الاشتمال
على ما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فغالبا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان
الفعل معرفا مثل زيد قائم فانه اذا قيل قائم زيد التبس المبتدا بالفاعل
او بالعكس اذا كان مشتقا او نحوه فانه اذا قيل في مثل الزيدان
قاما او الزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا من الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل

على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا
على تثنية الفاعل وجمعه كما سنا في ضربت هندا واذا تضمن الخبر معنى
اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة
ما صدر الكلام اي معنى وجب ان يصدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
ان زيدا فرسه مبتدا واين ثم تضمن الاستفهام خبره وهو ظرف فان
قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا
صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد ابوه
اذا لم يتسلط تباعيره صدارة ما صدر الكلام تقديره في جملة او كان
الخبر تقديره صحيحا اي عند المخاطب من حيث انه مبتدا فتقديره صحيح وقوله
مبتدا نحو في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدا تقديره كائن
فلو اخر حتى المبتدا النكرة غير مخصصة او كان متعلقه كسير الانام اي كان
المتعلق الخبر اتباع لرتبة تقدم معها تقديم المتعلق على الخبر فلا يرد نحو على
عبده متوكل ضمير كان في المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو
اخر لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلا زبدا وهو
قوته مثلا اي مثل تمرة مبتدا وفيه ضمير المتعلق الخبر وهو التمرة لان
الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل اذ كان
الخبر خبرا عن الفقوة الواقعة مع اسماء خبرا والمأول بالفوة
مبتدا اذ في تاخيره خوف لبس ان الفقوة بالضمة في الكفة
الاشتمال الذي سيول عن الضمة اذا في اشتمال مثل عبده في اك قايم

او النكرة الموصوفة بها اى باحدهما او في حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذي يأتيني فله درهم اى فالذي يأتيني فله درهم وانما شاع الاسم الموصول بظرف
فله درهم وانما شاع الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور نحو قوله تعالى فالق الاصباح الذي يتوقف ان يسمى فاعله
فلا يتكلم وبمثل كل رجل يأتيني فله درهم وانما شاع الاسم الموصوف بفعل او كل
رجل في الدار فله درهم وانما شاع الاسم الموصوف بظرف فله درهم وانما شاع
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل
يأتيني او في الدار فله درهم ثم ويت والعمل من الحروف المشبهة بالفعل
اذا دخلا على المبتدا والذي يصح دخول الفاء على خبره ما كان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدا بالخبر
بالشرط والجزاء ويت والعمل ينزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك لفظ انما نحو بالاتفاق من الفاء فلا يقال بيت او عمل
الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان واخواتها
ايضا كان بالاتفاق فما وجه تخصيص بيت وعمل قيل لتخصيصها
بيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه
ذلك تخصيص الاحكام ببيان الاختلاف المواقع فيها والحق بعضهم قبل ثم
سيبويه ان المكسورة بقيا اى بيت وعمل فانما منع دخول الفاء
على الخبر والاصح انهما لا تمنعه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية ان

وقد تحذف الخبر جوازا اى حذفا جايزا لقيام قرينة من خبر فانما يستقيم ما ذهب
مثل الخبر المحذوف جوازا في نحو ضربت فاذا السبع فان تقدير ما ذهب
اليه الصحيح فاجأني عليه صاحب العباب فخرجت فاذا السبع واقف عليه
ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسد اى ففي وقت خروجي
السبع واقف وقد تحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا
فلا التزم اى في تركيب التزم في موضع اى موضع اى الخبر وذلك في
اربعة ابواب على ما ذكر المقل وقد انها المبتدا الذي بعد لولا مثل لولا
زيد لاكرمتك فان لولا امتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود و
وقد التزم في موضع الخبر جواب لو لا يجب حذفه لقيام قرينة والتزم حذفه
مشاهدة هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما
في قوله ولولا انت يا علم ارتزى A لكنت اليوم اشوم من نسيم
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل بفعل مقدر
اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وهو
عندنا كل مبتدا كان مصدرا وابتا وكان اسم تفضيل مضافا الى ذكرة
الفضل او كليها وبعضيه حالا او كان اسم تفضيل مضافا الى ذكرة
المصدر وذلك مثل زيد اي راجلا وضربت زيدا قايما اذا كان زيد
مفعولا به ومثل ضربي زيدا قايما او قائمين ان ضربت زيدا قايما
والخبر شرطي مشروط فيه ما وانت ما يكون الامير قايما فانت مسير
الى ان قلت ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف ما اضيف

ان تقاطع بعض هذا الكلام مع الكلام السابق
تليس على بعض نسخ ان ضمنا الى الظرف
ممكن ان يراد بالسبع السبع الذي في الدار
زمان والمحذوف المقدر حاصل او استقر
فاذا ظرف للمقدر والمقدر خبر المبتدا
بالمحذوف وقوله واذا السبع واقف
بعض ضربت فاذا السبع واقف
المقدر والتقدير ثم خرجت فاذا السبع
يجعل ظرف مكان الفاء الذي هو
او العطف مقدر لعلة ان اذا الفجائية
ان يكون الخبر محذوفا وجوبا
للعطف على لفظ الفعل
من زايدة ايس شيء ان يحذف حذف

وزعم بعضهم ان اذا حرف صاحبت عن وموضع الجملة
بعدها بغير ان اذا الين بسم بل هو ظرف لما يحملها من الاعراب
وليس مضافا الى الجملة بعدها وهذا مما يوكد ان الظرف قد
خبر عن فاذا البيع محذوف الخبر اى اذا حضر البيع
مثلا الى الجملة فالبيع مبتدأ وفاذا البيع وافق وعن
بعضهم الظرف مستقل بنفسه غير مضاف فعلى هذا البيع مبتدأ
وان مرفوع الجملة على انه فاعل كفى لهم فالبيع او
فالبيع البيع فان البيع مبتدأ وثم او فالبيع
خبره والصحيح هو الاول وحذف الخبر جملة لا على الكثير
الشائع وهو كون حذفه الى الجملة لانه لا يستقل اذ كل واحدة
لا يقال قمت اذ اكلمت بالحديث او بالباب او غيره وان كان
مستقلا بنفسه فمن افاده لقيت ان يستعمل واحدة منهما غير مضاف
الى جملة ما ثبت فى كلام العرب

الاشارية وبوبه وقوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار
فلن يقبل فان قيل قد يلحق بعضهم ان للفجاءة لكن ثبت اصل
كونه تخصيص ان المكسورة بالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان المكسورة
بها موضوعة فانه يقال وذكر ولم يحمد بقوله تعالى ان سوء ثم ذكر
ح ان كلا القولين لا يساعد عليه القرآن وكلام الفصحاء فانه يدل على عدم
منع ان المكسورة وقوع الخبر بعد بسبق ما يدل على عدم منع
ان المفتوحة لكن عن وقوع الخبر قوله تعالى وعلموا انما غنمتم
من شئ فان لله خمسه اى قول الشاعر فانه فاقدكم فاعلموا
لكن مقتضى منصوب كون حذف المبتدأ الذى تم به
نظيره عقليه جوازا اى حذفا جائزا اى احيانا وقد يجب حذفه اذا قطع
انت اكرم نحو الحمد لله اى الحمد لله واما وجب حذفه بسبب انه
كان فى الاصل مبتدأ منقطع النفس للمح الدال على غير ذلك فلو ظهر المبتدأ
لبين ذلك وقد يجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيدان
شهره هو زيد كما قال المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف فى قول المستهل لبشر الهلال اخرج صوته عند ابصاره اهلال
والله اى هذا هلال او سره بحذف الاية وهو من باب حذف الخبر
بتقدير الهلال هذا الان منصوبا والمستهل تعيين الشئ بالاشارة واذا كان
عليه بالعلامة يتوجه ايها الناظرون وبزوره كما يراه واقاتى بالتسليم
جريا على عادة المستهلين غالبا وليلتانيه هم ضبط الهلال فى اول ليلة

يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فمتى اذا كان ثم حذف اذا مع شرط العامل في الحال والتقدير الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا دليل فيه دقيقات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو هذا زيدا يضربه قائما اذا ورد الحال عن المفعول او ضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل الى آخره فحذف المفعول الذي هو ذو الحال نحو ضربي زيدا يلابسني قائما وجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة مثل الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدا العامل في الحال واقام الحال مقامه كما قيل راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون من هذه المتعلقات البعيدة اقول الكون في تقدير ضربي زيدا قائما حاصل بالمصدر متعلقات المبتدا وخبرهم حذف الخبر من غير سد مسده تقييد المقصود عنه به مثل المشتغل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربته قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا الاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضربت زيدا الا قائما وما شاكل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وخفف عليه شيئا ما اواو التي بمعنى مع في نحو كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر اوجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون اقيم المعطوف في موضعه وآرجحها كل مبتدا يكون منشأ خبره الضمير المذكور

قوله الخبر لم يذكر ... متعلقات ... الخبر ... المبتدا ... الحال ... المقيد ... خلاف ... ان ... المقصود ... الخبر ... هنا ... فيه ... خلاف ...

مثل تحرك لافعلن كذا اى لتحركن او بقسمى او اقسم به فلانك ان تحرك
بدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه نحو حذف الواو العاطفة
واحد لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
جبران اخواتها او من الزوائد جبران اخواتها اى اشباهها من الحروف
الخمسة الباقية وكان وكان ولكن وليت لعل اعلم موضوع بعده اخوه
لانها للابتداء على المذهب الاصح لانها اشابهت الفعل المسند لكونها
رفعا وضبا مسندة اى جبران اخواتها المسند الى اسمى آخر جدا دخول
اخوه الحروف عليها فاسم ان وما شابهها المسند اليه يسمى اسم الحرف
الجنس خبرا والمسند اليه يسمى خبر الحرف وخبر المبتدا
الجنس خبرا وهو بعد دخول اخوه الحروف خرج حينها عن الابتداء ويدخل
اخوه الحروف عليها فرقا بينها وبين ما لا يزيل عليها لا يزيل اثرا فيها لفظا او معنى
الظريف مثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده
الى ابوه وليس عامدا على زيد اذ لو كان عاملا عليه لجاز تقديم ابوه عليه
ان كان به بان الواو بالمسند المسند الى اسمها اخوه الحروف وخبرها
المسند اليه الظريف وهو قوله يقوم والا الى ان كان به بان الواو المسند
الى اسمها المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حتى يكون خبرا جملة مثل ان زيدا
يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول اخوه الحروف والمراد
كام خبر المبتدا اى حكمه حكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة
وموقوفا في الحكم من كونه مفيدا او مشتبها ومحذوفا في نحو
من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد والا يحذف الا اذا علم والا اذا امن

قعدت جلوسا او مابمعنى الباب نحو انبته انبات نباتا او بمعنى اسم المصدر نحو
من ماء اى قعدت وجلست جلوسا او انبتّه انبات نباتا وقد يحذف
المفعول انتاصب للمفعول المطلق قيام قرينة جواز ذكره نحو لمن تدعو
من سبقه خيرٌ مقدّم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل بمعنى
باعتبار الموصوف او المضاف اليه لانه اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
ووجبا او وجبا سمعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة او نحو
بما نحو سقيا او سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة
اى خاب خيبة من خاب الرجل يخيب اذا اخفق طلبه وجدّا اى نحو
جدّا او الجدّ قطع القلب والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت
حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
افعال العادة في نحو المصادر بهذا المعنى ووجبا الخ حذف سماعا حمل عليه
حقا قالوا احمدك الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك
ممن من كلام الصحابة وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما يستعمل باللام
نحو حمدا لله وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الناصب للمفعول المطلق جذفا
واجبا قياسا اى حذفا واجبا بحسب القياس وضابطه كل حذف يصحّ استعمال ما حذف
مع الناصب استعمالا ذكريا في
مواضع متعددة قياسا اى من غير اختصاص ما حذف اى في موضع مفعول
مطلق وقع مبتدأ اى بعد انشائية لا فيه فانه لو اريد فيه نحو ما زيد سيرا
الا يجد حذف بعد نفي او اخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
او بعد معنى نفي او اخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى خبرا عن اسم
المطلق

واما حال على اسم انه نوع فعل على فعل نحو ما سرت الا سيرا لا يكون سيرا الا
وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو
المطلق

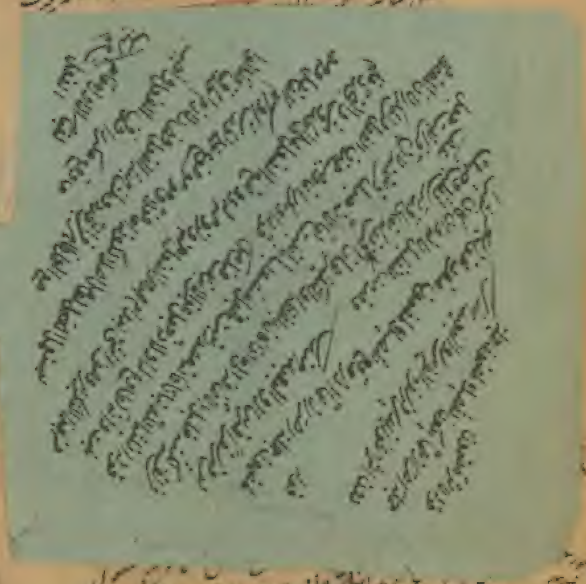

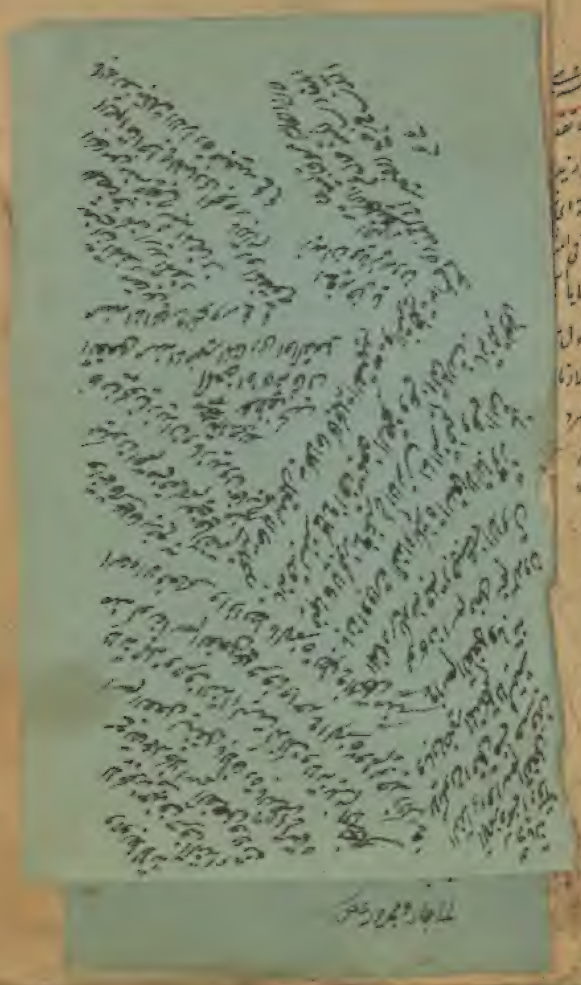

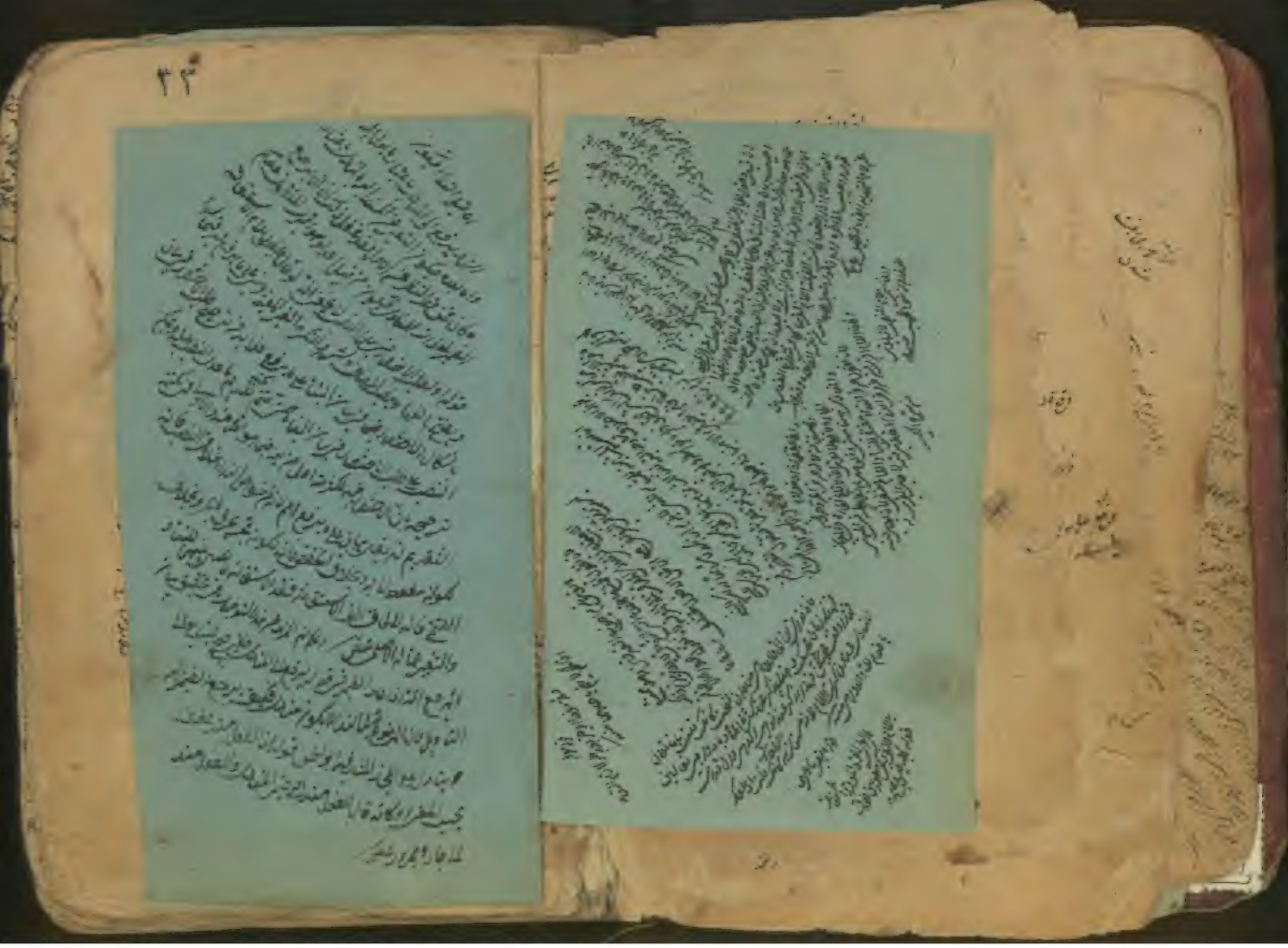

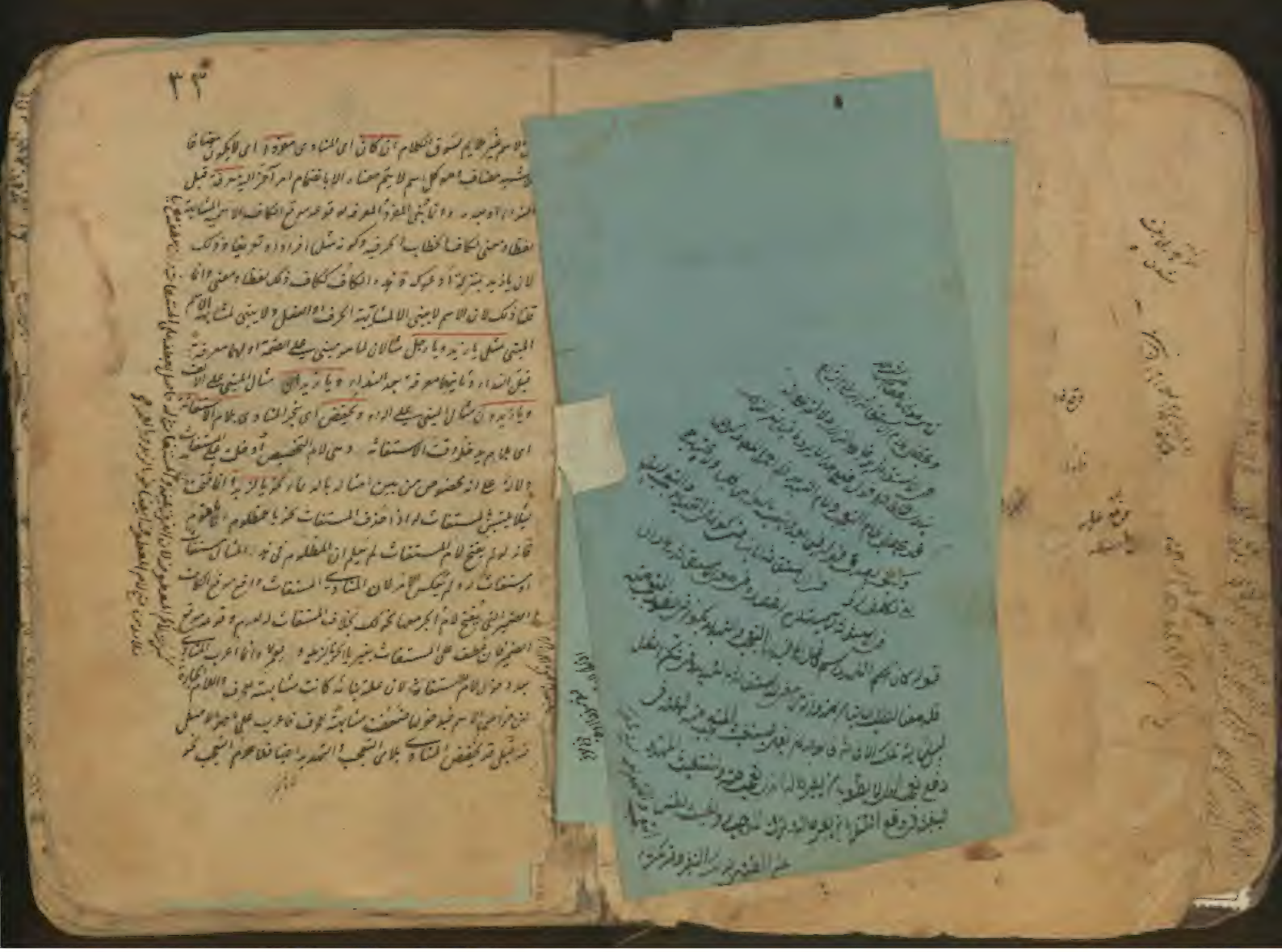

مالا يكون موصوفا كالحيوان مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث
هو ما يكون موصوفا لكن لا يكون موصوفه مثل يا رجلا عالما غير معين اى
رجل غير معين وهذا قيد احترازى عن نحو يا رجل لانه موصوف بالانحصار
المعين والقسم الرابع هو ما يكون موصوفا والموصوف مثل يا حسنا وجهه فهذا
ايضا محل الغض لهذا القسم مثالا اذ حيث انتفض انتفاء كل من القيدين
بمثالي مثل تصور واستغاثيا ملتجا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان امثال هذا لا تخلو عن ان يراد بجهولا يا طالعا جبلا بهذه العبارة
اعم من ان يراد بها معين او غير معين الا شك الاضمام باشرنا
ذكره وجده الا شك كلما مثال ما سوى الاستغاثة ايضا فلا حاجة
الى امثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على الرفع هو المفردة
حقيقة او حكما فان قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعه بمحله فقط وقيد المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المنصوب
بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا لاشتباه وعمرو لان التبيع
مبنى على الفتح وقيد الله توابعه بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة
لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة اى معنوية وح لا يجوز فيها الا النصب
وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون
مضافا معنويا او لفظيا ولا شبيه مضاف حكما بان يكون مضافا
لفظيا او شبيها بالمضاف فانها لما اتفقت فيها الاضافة
المعنوية كانت في حكم المفرد فدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية

في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء له وهي النصب او ما يقوم مقامها ولكن كما لم يباشره
حرف النداء لفظا لكن لما كان اعرابا لفظيا رث فيه النصب وابو عمرو وابن
العلاء والنحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع جوازه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحل احمل النصب ابو العباس
البرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اما كالحسن في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اما ابو العباس مثل الخليل في اختياره رفعه ما دام جملة
منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي ان لم يكن
المعطوف المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه مثل الخير والصعب
فكابن عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والاضافة عطف على المعرفة اي وتوابع المنادى
المستقلة المضافة بالاضافة الحقيقية نصب لانها اذا وقعت
منادى نصب فنصبا اذا وقعت توابع الى ان حرف النداء لا يباشره
مثل يا تميم كلهم في اسكنوا ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد
الله في عطف البيان والا اي المعطوف بحرف التبع دخول البتة عليه مضافا
لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل المعطوف
غيره ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو التبع دخول البتة عليه فغيره
المعطوف به الذي لا تتبع دخول البتة عليه حكم كل واحد منهما حكم المنادى

المستقل الذي يشبه حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة له كما مر، والمعطوف المخصوص بنداء هو مستقل في
الحقيقة والا لما تغير حال حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا
اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بكمال من الاحوال اي سواء
كانا مفردين او مضافين او مضاف ومضاف اليه او مكررتين فالبدل مثل
يا زيد عمرو وبكر وبشير ويا زيد طاهرا جميلا ويا زيد طاهرا جميلا ويا زيد
رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد العالم وعمرو ويا زيد طاهرا جميلا ويا زيد
رجلا صالحا واعلم ان العلم المبني على الضم اذا كان مفردا فان
الكلام فيه اما كونه مبنيا على الضم من غير ان يتغير من اعرابه فهو المبني من جهة
قول جواز الضم لا يكون الا مبنيا على الضم والموصوف بابن مجموعا
او مثنى بما في انه بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى
الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن
مضافا الى علم آخر فيكون كذلك بجواز الضم لما عرفت من قاعدة
بناء المفرد على ما يرفع به لكن بشرط فتحه كثيرة وقوع النداء في جامع
الصفات والكثرة مناسبة لتخفيف فتحوه بالفتحة التي هي حركة اخف
كونه مفعولا به او اعني في الوصف باللام اي اذا اريد نداؤه فيقال ايها
الرجل بتوسيط اي مع باء التنبيه بين حرف النداء والمنادى الموصوف
باللام تحرزا عن ايضاح التي للتوصيف بلا فاصلة ويا ايها الرجل بتوسيط
ها ويا ايها الرجل بتوسيط الامرين معا والمراد بحتى الوصف بالرفع

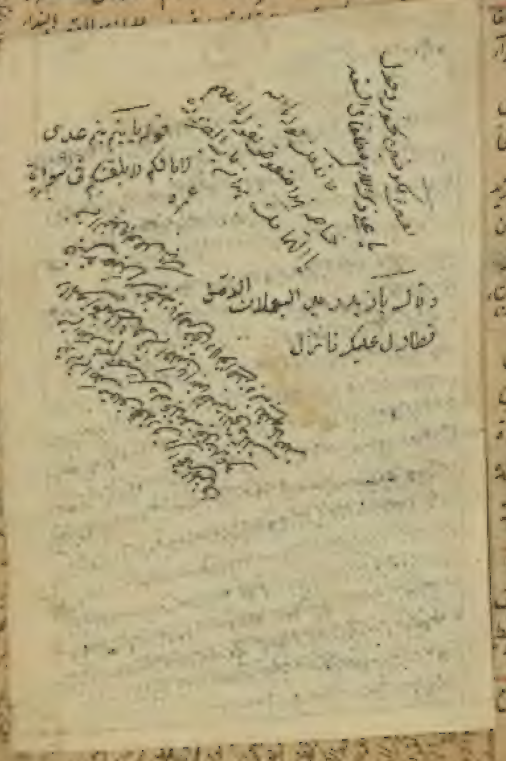

الى ياء المتكلم اشهر لتدل الشهرة على الباقي والعبرة بالكذف والقلب
فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام
بالفتح بحذف الالف اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي
في حال الوقف تقول يا غلامية ويا عمامية ويا غلامه ويا غلاماه فرقا
بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاورتهم يا ابي يا امي
على الوجوه الاربعة كسابر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة
عليها لكثرة استعمالهم اياها في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت
ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء
فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وقف حركة الياء او مكسورة
لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجراء المجرى
الموقوف ولم يذكر لعلمه وقالوا ايا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء
فيها بين الموصولين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن
الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جايز فقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
خاصة بهذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ و
يا ابن خال لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام وبنت عم
على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن
عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا زيادة

غير واقعة في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ هكذا من تصرف الناسخين
مع ان واجب الشرط عنده وجود في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة
الالف في آخره علة الصوت لظهار الترخيم فلا يناسبه الترخيم بتخفيف
وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير الشرط الرابع الاتي
وجود بين وهو ان يكون المنادى اه علما زايدا على ثلثة احرف لانه
لعلة يناسبه التخفيف بالترخيم بكثرة هذا مع العلم مع انه الشهرة فيما ابقى منه
دليل على ثلثة التي هي زيادة على الثلثة لم يلزم نقض الاسم عن اقل كيفية الموجب
بالعلة موجبة واما غير علما بتا، التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا
على الثلثة لان ضمائمه على الزوال فيكفيه اي يقتضي للسقوط فكيف اذا وقع
موقعا كثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء حرف شبيه حد
الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا
كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كالاجنبي لا يراها ولا يراهم فلم يغير شرط منادى
المستوفي الشروط المذكورة الا ما شذ من حذف يا صاح في يا صاحب
مع شذوذه قالوا لجه في ترخيم كثرة استعمال منادى وما فرغ من بيان
شرط الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف بسببه فقال فان كان في
آخره اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة
في انها زيدتا معا واحترز به عن حكم كائنتين وحرجانه فان الياء والنون
في حمادي مثلا اولا لم تزيدا معا، التانيث فلم تحذف منهما الا الآخر كما سيجيء
او جعلتها فصلا من الكلمة اي الحرف كما هو مذهب سيبويه ايضا لا

وجه آخر شد في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف
والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال واطالة اللفظ بفعل التخفيف المناسب
من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم
المنادى جايز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية وفقت اليه
فان وقعت اليه ضرورة فيما يطرق الاولى وهو في غير المنادى
واقع ضرورة اي للضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي
ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي بقصد التخفيف
لا لعلة اخرى تقتضيه الى الحذف المستلزم تخفيف ضمنا وان كان في حكمه
الشريف مخصوصا بترخيم المنادى فيعلم منه ترخيم غير المنادى بالقياس
ولكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا يرجع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط انه يرخم اذا كان واقعا في المنادى على
التقدير الثاني اي امور اربعة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا
حقيقة او حكما فدخل فيه المضاف الى ياء المتكلم ايضا ولم يكن المحذوف
من الاول لانه ليس آخرا جزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني
لانه ليس آخرا جزايه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية وان
لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب
او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى والاستغاثة
بزيادة الالف لان الزيادة ثنائي الحذف ولم يذكر المندوب لانه

يا حارث ويا مال في يا حارث ويا مالك سواء المنادى المرخم
في حكم المنادى الذي صار آخره كالحرف الذي هو آخر الكلمة
بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار
بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو مضمونة بعد ضمة وفي
يا كروان يا كرو بواو مضمونة بعد فتحة وقد يفعل به تفصيل اي تفصيل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسماء براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون في يا حار
واعلاه وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد
معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما صار بحذف صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلما قلبت ياء وكسر ما قبلها كما قيل في أدلٍ ويا كرا لانه قيل
كروان اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الواو
فانقلبت الواو الفا تحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعمله اي بعض العرب
صيغة النداء اي يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوا ما كونه
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى المندوب
في حفرة ميت يبكى عليه احد ويندب حسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
يستحق ان يبكى عليه والبكاء والبكا رفع الصوت في الاصطلاح هو المتبع عليه
وجودا او عدما يبكى او لا فالمتبع عليه عدما ما يتبع على عدمه كالميت
الذي يبكى عليه الناس والمتبع عليه وجودا ما يتبع على وجوده عند فقده
المتبع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالمندوب قسمان قسم يقتضي المندوب مثل زيداه ويا عمراه ومثل جسراه و

ويا مصيبتاه واختص المندوب بجواز امتداد زايه عن المنادى لعدم وقوعه عليه
بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبنا
حكم المنادى اي مثل حكمه حتى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبنا مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا
كان موصوفا مضموما اذا كان مضافا ومشابها به نصب والا يلزم
من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لورود لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا الموصوف وجاز لك زيادة الالف في آخره
اي في آخر المندوب لما فيه صوت المطلوب في الندبة فان حقيقة النفس
اي التنفس ذلك الصوت فعند زيادة الالف جيء هذه الالف الى حرف
المد ليتحاشى طرح آخر المندوب من كسر ياء ضمة كما اذا اردت ندبة
غلام مخاطبة قلت واغلاماكيه لانه لا التباس ندبة غلام
مخاطبة واذا اردت ندبة غلام جماعة المخاطبين قلت واغلاماكما
اذا لم يصلها الضمير لانه لا التباس ندبة غلام مخاطبين اثنين
وجاز لك الهاء اي الحاق الهاء بعد المدات في حال الوقف
بياء ثنا ولا يندب من قسم المندوب المتبع عليه عدما الا الاسم
الموصوف الذي اشتهر المندوب به ليعلم ان ذلك المندوب معروفة في ندبة المتبع
عليه فلا يقال واغلاه اذا لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص المتبع
الذي يراد وصفه بل يجب ان يعين الموصوف مثل واصبح الحاق الالف
بعطف المندوب بل يجب ان يعين الموصوف مثل وازيداه بل لان

في حال النصب لكن لامن حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر
في حال الرفع بالصفة فاعلم انه جعل الاسم المذكور في حال الرفع
مع حرف النفي للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالاول
انما هو من حيث خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ومن حيث صفته
لا يمنعه وصف التفسير ومن الصفة فان التركيب لا يحتملها معا مثل
قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر نصب كل على الاضمار شريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره الكان موافقا
للنصب في اداء المقصود لكن حيث شبه بالصفة لا يحتمل كون
قدر بقدر خبرا او هو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء
بانه مخلوق لنا بقدر للحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه
يمكن ان يكون بعض الاشياء الموجوده غير مخلوق له تعالى كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي
الرفع والنصب فلكم ان تختار كل واحد منهما بلا تفاوت في
مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره وتخوذلك والا
لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة
اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول المناسبة فيهما ففي الرفع يكون اسمية
فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف

على الصغرى اي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا
هي معارضة بتوقف المعطوف عليه فان غلبة الاتفاق في القرب و
البعد منهما اذا الكبرى اضافية غير مقصودة لهما قلنا هذا باعتبار
المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فانهما آما
ان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير
الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التخصيص
وهو هلا ولولا ولو لا وما واما وجب النصب بعدها لوجوب
وقوعها على الفعل لفظا او تقديرا الخ اي زيدا اضربته جزما بمثال
حرف الشرط والا زيدا اضربته مثال لحرف التخصيص وليس مثل
ازيدا وجب به مثله اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان
زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تمحيص النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لانه اذا وجب به لا يحمل النصب وكذا مناسبه
اعني اوجب فان قلت لا يخفى المناسب في اوجب فليقدر مناسب
نحو مثل يلابسه اوجب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا
يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اوجبه احد

فاضطر النحاة الى ان تحملوا الا فراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار وقال شارحه اقم الى ما تحملوا الا فراجه عنها فقال وكونه الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط لمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام فى الزانية والزانى بمنزلة الموصول الذى فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كما شرط فجر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط الا انه على هيئة الجزاء ومثل هذا الفاء لا تحيل ما فى حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذا الزانية مبتدا محذوف الضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا لتسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا او فيتعلق زايه او للتغيير وجزاء الجملة لا يحل فى جزاء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يكون داخلا فى الضابطة فتعين الرفع والا لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهى تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار ح فيما نصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع الراجح من تلك الموانع التى وجب حذف فعل ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة التخويف

مثل تنك فان المعنى على بعدك تنك حماك وذيك كالاسد لا كونه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد فى ايك والاسد خارج من النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه مانع لتقدير النوائح خارجة عن الحد وقد مر ليل وكرلو فما بعده والمقول فى نحو الاول ايك من الاسد كانت تقول ايك الاسد من ان تحذف كانت تقول ايك من ان تحذف والمقول فى المثال الاخير ايك ان تحذف بتقدير من ايك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان واتى ليس بقياس والمقول فى المثال الاول ايك الاسد لا مشاع بتقدير من من وشذ وذيع نبزان اتق فان فت عليكن بتقدير العاطف فلما حذف العاطف اتصل الضمير فاستتر وان شاء ذكر كلى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنها فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كزنك او مطابقة او كان العامل مصدرا فالمفعول ما فعل فيه فعل شامل لما فيه الزمان والمكان كلما فانه لا يخلو اما ان او مكان عن ان يشتمل فعل سوار فعل فيه فخرج بذكر الفعل الذى فعل فيها اولا وقولنا مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو قعدت امامك فان التقدير قعدت الجلوس امامك فالجلوس فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور فلم يكن مفعولا فيه وقولنا تضمنها خرج به نحو قعدت امامك فان الجلوس فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور فلم يكن مفعولا فيه وقولنا او شبهه خرج به نحو ضربى زيدا قائما فان القيام فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور فلم يكن مفعولا فيه لكنه شبه المذكور لكونه مصدرا عمل عمل فعله وقولنا او مطابقة خرج به نحو ضربت ضربا فان الضرب فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور فلم يكن مفعولا فيه لكنه طابق المذكور لكونه مفعولا مطلقا وقولنا او كان العامل مصدرا خرج به نحو ضربت ضربا فان الضرب فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور فلم يكن مفعولا فيه لكنه كان العامل مصدرا

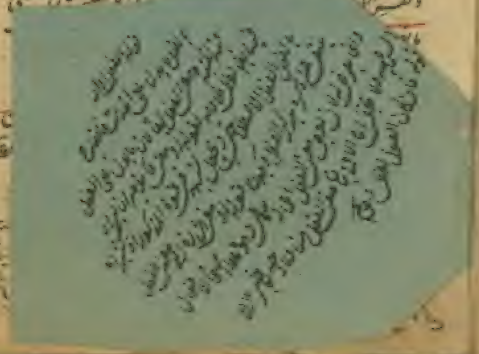

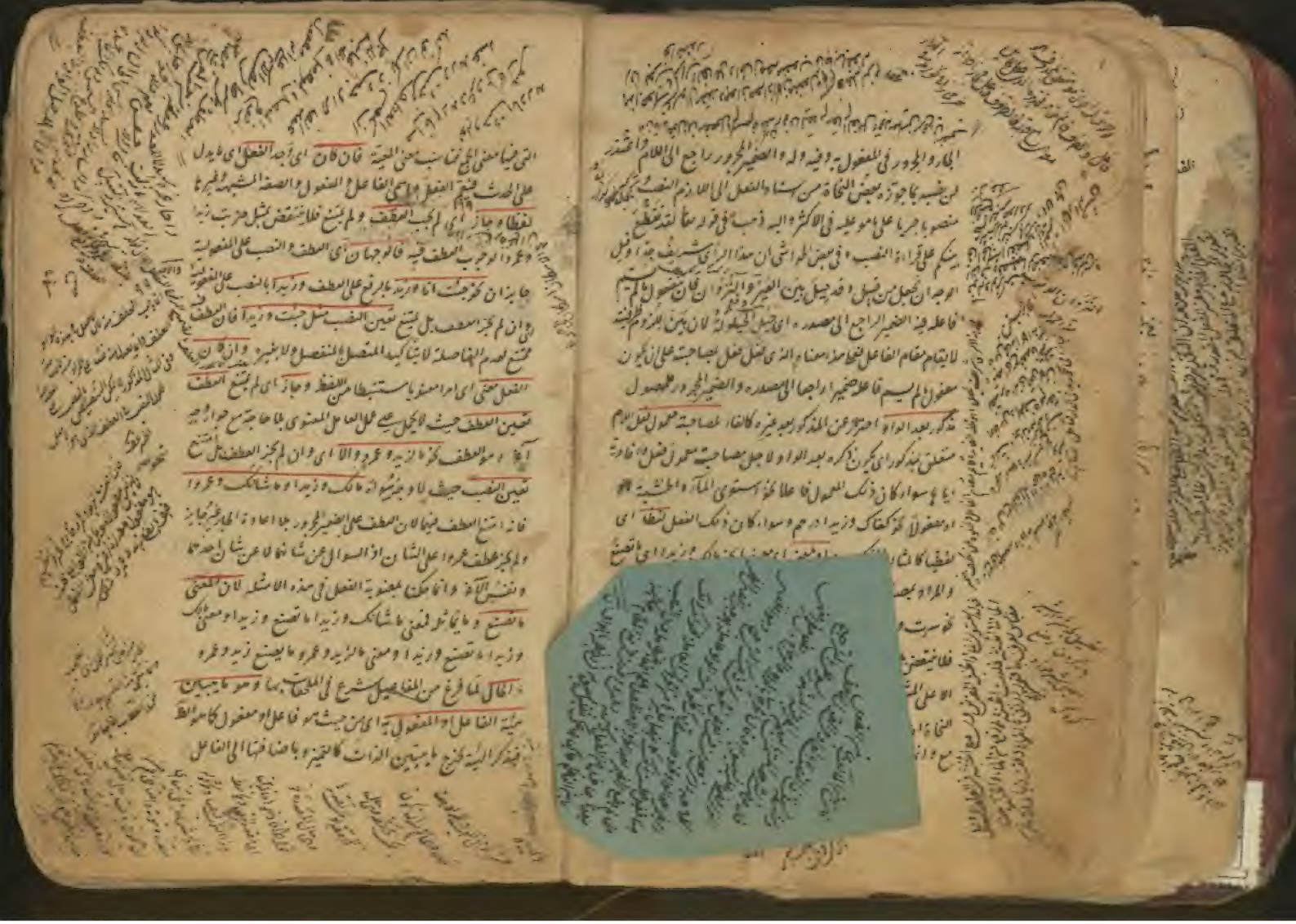

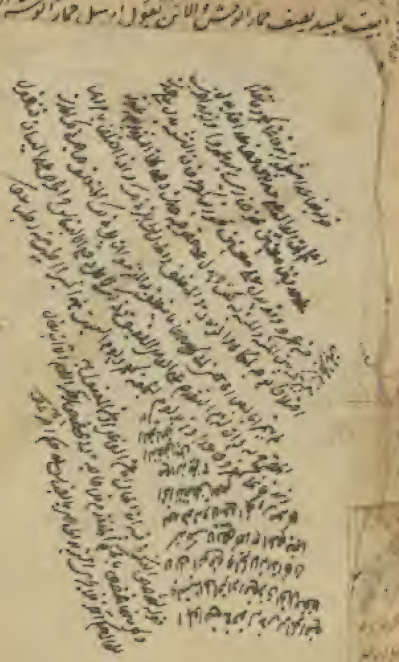

ماده بزرگی

ابیت للبیت یصف حمار الوحش والاتن یقول ارسل حمار الوحش الاتن
وکان المراد بالارسال البث او التخلیة بین المرسل وما یریده ای ارسلها
معترکة منزاحة ولم یزد یا ان لم یسقها عن الموارد ولم یشق ای
لم یکف علی نقص الدخال ای علی ان لم یتم شرب بعضها لمار بالدخال
والدخال ان یشرب البعیر ثم یرد من النطن الی الحوض ویدخل بین بعیرین
عطشانین لیشرب منه ما عساه ولم یکن شرب منه وفعل المراد به ههنا
نفس اخذه بعضها فی بعض او المبنی علی نقص مثل نقص الدخال ومررت به
وحده وکونه مثل صفته فجندک متناول بالنکرة فلابد وان ینتصب علی
قاعدة تشترط کونها نکرة وتأویلها علی وجهین احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة ای تعترک الوحوش وینفرد وحده ای انفرادة وتجتهد
جهدک فهذه الجمل الفعلیة وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة علی الصفة
وثانیهما انها اعارف موضوعة موضع النکرات ای معترکة ومنفردا
ومجتهدا فالصورة وان کانت صورة المعرفة فهی فی التقدیر نکرة کما ان حسن الوجه فی
صورة المعرفة وهی فی المعنی نکرة فان کان صاحبا ای صاحب الحال
نکرة محضة لم یکن فیها شائبة تخصیص ما سوای التعدیم لم یکن الحال مشترکة
بینها وبین موصوفه وجب تقدمها ای تقدم الحال علی صاحبها لتخصص
النکرة بتقدمها لانها فی المعنی مبتدأ وخبر والمبتدأ یتخصص بالصفة فی
فی مثل قولنا ضرب راکبا رجلا ما تقدمت فی سایر المواضع وان لم
یتخصص جاز التأخیر والاستقدم ای الحال فقاعدا حال زیه فاعلم کونه قاعدا

ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بالآیة المتقدمة وما ذکرناه اولی
لما مر وللفرق بین حرف الجر والاضافة ان حرف الجر متعلق
بالفعل کالهمزة والتضعیف فکانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت
ذهبت راکبة بهند فکانک قلت اذهبت راکبة هندا فالباء وجب
الحقیقة لیس مجرورا وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بان الحمل کافة حالا
عن الکاف واتی بالمبالغة وبعضهم بجعلها صفة للمصدر ای ارسالا
کافة وبعضهم بجعلها مصدرا کالکافیة والعافیة والکل تکلف وتعسف
وکل دال علی هیئة ای صفة شاء کان الدال مشتقا او جامدا
صح ان یقع حالا من غیر ان یاول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بیان الهیئة وهو حاصل به وعند ذو علی جمهور النحاة حیث شرطوا
اشتقاق الحال وتکلفوا فی تاویل الجامد بالمشتق وصح هذا الکلام
ان الاغلب فی الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فی قولهم هو بسرا وهو
رطبا فیه فوضوحیة اطیب منه رطبا وهو ما فیه حلاوة صرفة فهما مع
کونهما جامدین حالان لانهما دالان علی صفة البسریة والرطبیة و
لا حاجة الی تاویل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب کما فعل
اذا اصار ما علیه بسرا وآرطب اذا صار رطبا والعامل فی
رطبا اطیب باتفاق النحاة وفی بسرا ایضا عند محققیهم
علی اسم تفضیل مع صفته فی المعنی لانه اذا تعلق شیء واحد حالان
باعتبارین مختلفین یلزم ان یکون کل منهما متعلقة والبسریة تعلقت
بالاضافة الی المضاف الیه والرطبیة تعلقت بالاضافة الی المضاف

علی اسم المفعول قد عرفت فیما قبل العامل المعنوی وأن ما هو مقدر
باسم الفاعل مثل الواو ومانبه معنی الجار والجر وخارج منه
باسم الفاعل او اسم المفعول فی هذا المعنی الجار والجر وخارج منه
وافعل فی التفضیل اشبه بهذا معنی الکلام ان الحال لا یتقدم علی العامل
[illegible] اذا کان العامل [illegible]

علی ذی الحال المجرور سواء کان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر
فان کان مجرورا بالاضافة لم یتقدم الحال علیه اتفاقا لانه جائی مجردا
عن اشیاب ضاربة زیدا وذلک لان الحال تابع وفرع لذی الحال
والمضاف الیه لا یتقدم علی المضاف فلا یتقدم تابعه ایضا وان کان
مجرورا بالحرف الجر فیه خلاف نسبوه واکثر البصریة یمنعون تقدمها
علیه لعلة المذکورة وهو المختار عندنا ولهذا قال علی الاصح

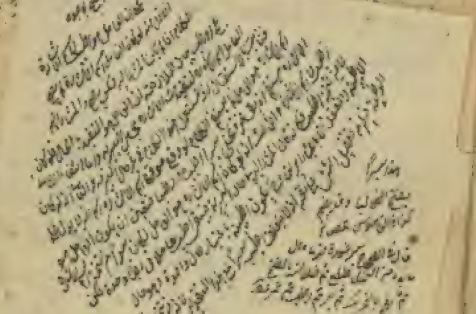

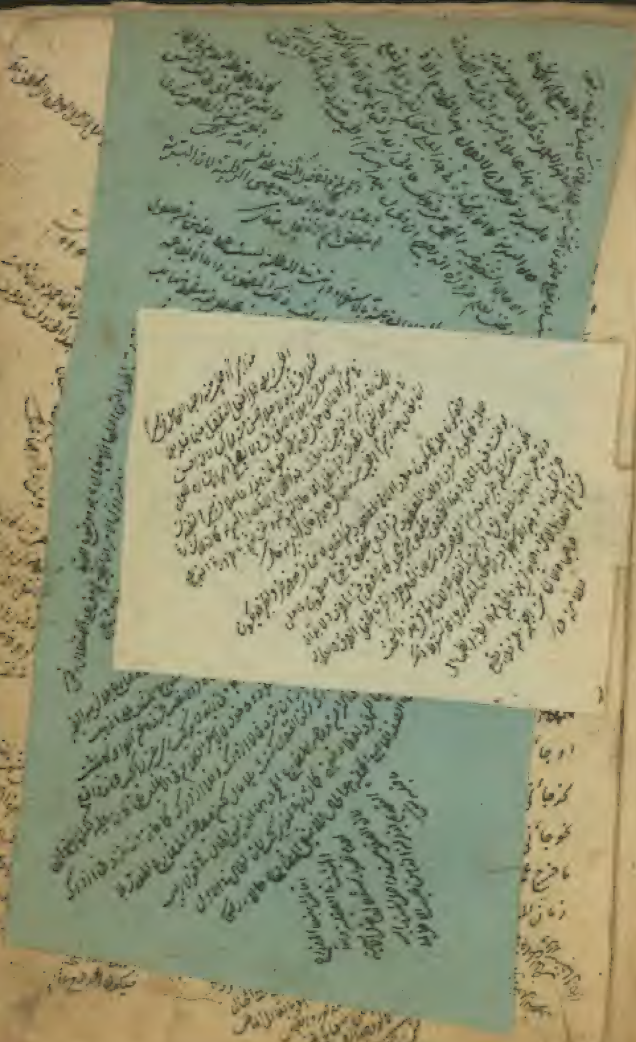

فيها في غاية القوة كوجيت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد
وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الكلام كما مثل
بها مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير لا يكون في الحال المنتقلة
واما في المؤكدة فلا يجوز الواو لتعدل مع الحق لاشكف فيه وذلك
لان الواو للاتة خلل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير
وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط
في اول الامر بخلاف كلمة فوه الى آخر فانه من الواو وعلى الصحيح المضارع المثبت
اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده
لانه بتلك المعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو كجاءني زيد يسرع
وما سواها اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من الجملة المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو او
الضمير معها او بأحدهما وحده من غير ضعف عند الاكثار بالضمير لعدم قوة
الاستقلال كالاسمية فالمضارع المنفي كجاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو او الماضي المثبت
كجاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي
نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد و
ما خرج عمرو ولابد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد القوية
زمان الماضي الى الحال المغنية على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل عليها

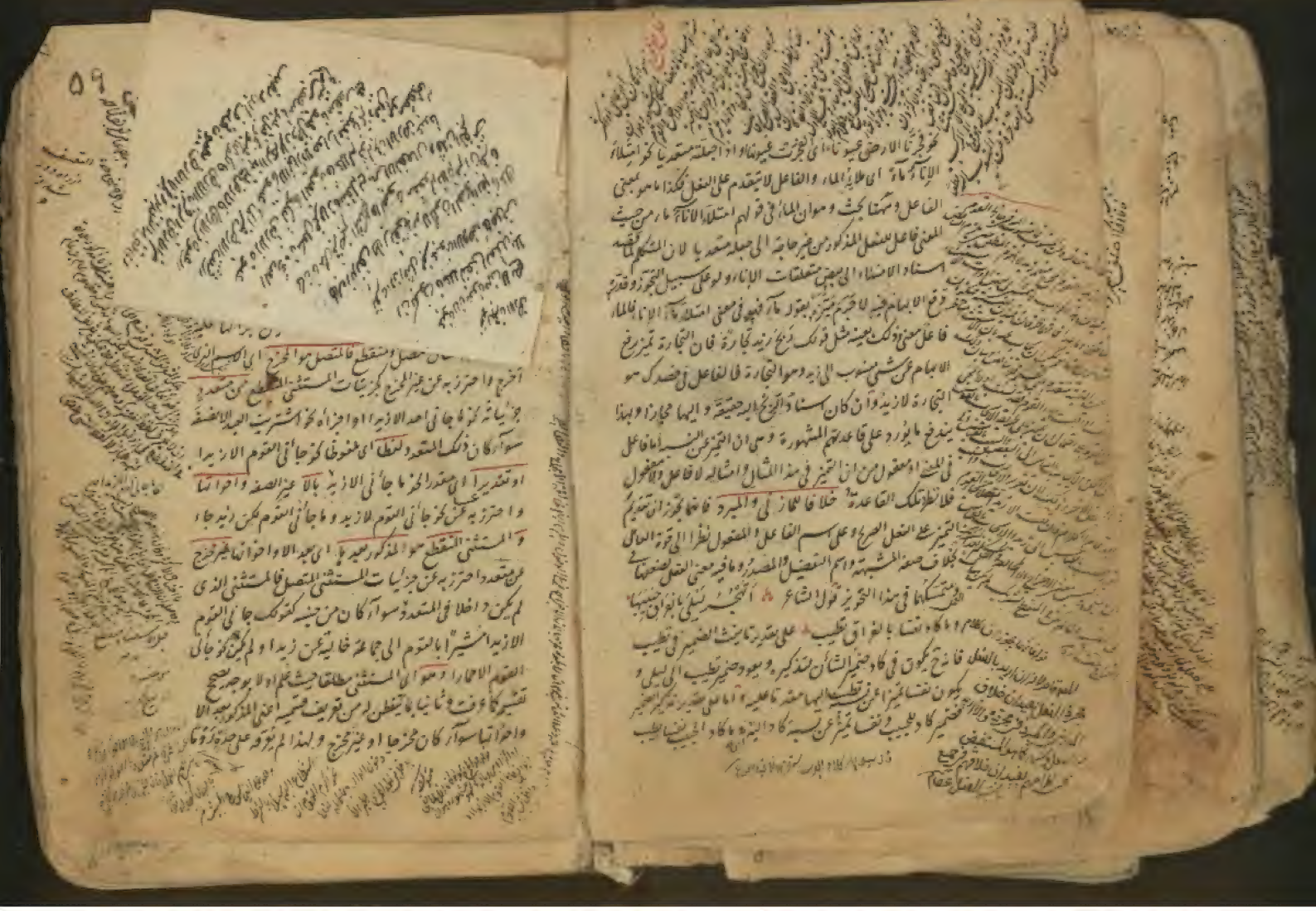

فلا تشكك وما قيل لتعول ان تحول البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه
بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الجيب باعتبار النفس او الثوب او كان
نفس الجيب بتقدير غير فاسد في الشك المستفاد من
ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على تبيين ولما كان ما يوهمه
هذا الوجه الغير المحتاج الى التوجيه كافيا في تقسيمه فسره الى قسمين عرف
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يجوز اجراؤها عليه
الاول موقوفة فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الكلام الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المقطع من مستعد
جزئياته كزيدا جاءني احد الا زيدا او اجزاء كخمسة عشر الا عشرة
سواء كان ذلك المستعد ملفوظا اي منطوقا كجاءني القوم الا زيدا
او تقديرا اي مستعدا كجاءني الا زيدا بالا غير الصفة واحترازا
واحترز به عن كجاءني القوم لا زيدا وما جاءني القوم لكن زيدا جاء
والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد الا اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن مستعده واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي
لم يكن داخلا في المستعد سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة غاية عن زيد او لم يكن كجاءني
القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم او لا بوجه صحيح
تفسير كما عرفت وثانيا بما يتعلق لمن تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم نحوجه على حدة وما

فاعل معنى ذلك عينه مثل قولك فرح زيد فارح جاء .

الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة في الفاعل في قصدك هو
التجارة لزيد وان كان بسببك اذ التجارة حقيقة واليها مجازا وبهذا
يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز من نسبة اما فاعل
في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول
فلا تنطبق القاعدة عليه فاندفاعه ظاهر فاندفع ما قيل ان تقديم
التمييز على الفعل الصرف وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل
فيجوز صفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في
فتمسكها في هذا التجويز قول الشاعر ٨ انجب ليلى ما ليوان حبيبها
الكلام وما كان نقيا بالفراق تطيب ٨ على تقدير تانيث الضمير في تطيب
هذه الفاء بالفصل فاعرف يكون في كان ضمير الشان لتذكيره وهو ضمير تطيب الليلى و
يكون نقيا تمييزا عن ضمير تطيب الراجع اليها معنى لا عليه واما على تقدير تذكير الضمير
الى زيد المذكور فضمير تطيب مستتر فيه راجع
فاعرفهم بالفضل فاعرفهم

فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم لانه لا يتصور فيه الا ان الخطاء هو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق التزيد والتفنن
وانما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون مبدأ اسم
يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا تجوز دون البدل وثانيهما ما لا
قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه نحو ما جاءني
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي لكن رحمه الله فمن رحمه الله
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد كلا
وعدا الى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من غير اضافة
قد تقدم اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا نحو خلا يخلو
نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن
نحو خلت الدار من الانيس وقد حضن معنى جاوز او لحذف من وصول الفعل
فيتعدى بنفسه والتزموا احد الامرين او الحذف والايصال في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
وفاعلها ضمير راجع الى بعض المتقدم او الى اسم الفاعل منه
او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا بعضهم
او الجاءني منهم او بعض منهم زيدا وانما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
معنى قد ليكون ما شبيها بالا التي هي اصل باب الاستثناء في الاكثر اي
النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر فقال الفراء لم اسمع خلا في

وغير حالا غير الصفة فقيده وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة
داخلا في المستثنى ليلائمه قول عنه في كلام موجب الا يسوء ولا
لا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واعتزبه اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سبق ولا حاجة
ههنا بنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قوله ما يوم كريهة الا يوم كريهتك فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هي
لا خراج مثل قولي الا يوم كريهتك فانه مرفوع وجوبا لا منصوب بالعامل
في غير المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء فمنه البصريه العقل المتقدم
او معنى الفعل توسط الا لانه يشبه المفعول ومعنى يتعلقا معنى باذكر
نسبة الى مانسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فنابه المفعول او منه ما
عطف على تمام بعد الا الى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى منقطعا
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقدم البدل على المبدل منه منقطعا
الا المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا كما في المثال احد
الامثلة في الاكثر اي اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم جاءوا
كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى العطف الجازية

وجوبا كاقتر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى
منه فانه يجوب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على انه صفة الكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
والمراد

فرغ العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد
بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير
الكلام الموجب وشرط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد او يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
او لا يصح ان لا يضرب كل احد المتكلم الا ان يقيم المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو فوك

وجوبا كامر و الحال انه قد ذكر المستثنى منه امرا و اذا لم يذكر المستثنى
منه فانه تجب على حسب العوامل و في بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على انه صفة للكلام غير موجب اى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
و لم يشترط ان لا يكون منقطعا و لا معقد ما على المستثنى منه لان حكمها قد
علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما ضربوه الا قليل بالرفع على البدلية
و الا قليلا بالنصب على الاستثناء و نحو ما مررت باحد الا زيد بالجر
على البدلية و الا زيدا بالنصب على الاستثناء و ما رايت احدا الا زيدا
بالنصب اما بطريق البدلية و هو المختار او بطريق الاستثناء و هو جايز
غير مختار و انما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة و بواسطة الا و اعرب
البدل بالاصالة و بغير واسطة و يجب ان المستثنى على حسب
العوامل اى بما يقتضيه العامل من الرفع و النصب و الجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور و يخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه
فرغ له العامل عن المستثنى منه فاطراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد
بالمشترك المشترك فيه و معنى اى و الحال ان المستثنى واقع في غير
الكلام الموجب و اشترط ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني
الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
او لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يسيء المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان ثبت على سبيل العموم نحو قولك

ادا دخل فيهم زيد فقلت ضرب بنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كونك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال بنى زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى اثبات فيكون المعنى ازيد ثابتا على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم قال الشارح الرضى يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها حالا تناقض ويستثنى من جملتها العلم او تحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت اكمن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج فى صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع الغير جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما نبال مثلا فى قولك ضرب بنى الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من مهارتك او المقصود منه المبالغة فى غلو المجتهدين على ضربك واذا انعدم البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالحق ما على قدر الامكان مثل ما جاءنى من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها الا فى الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيأ الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به شئ مرفوع على محل شيأ لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به يسمن ويغر من النسخ على ما وقع

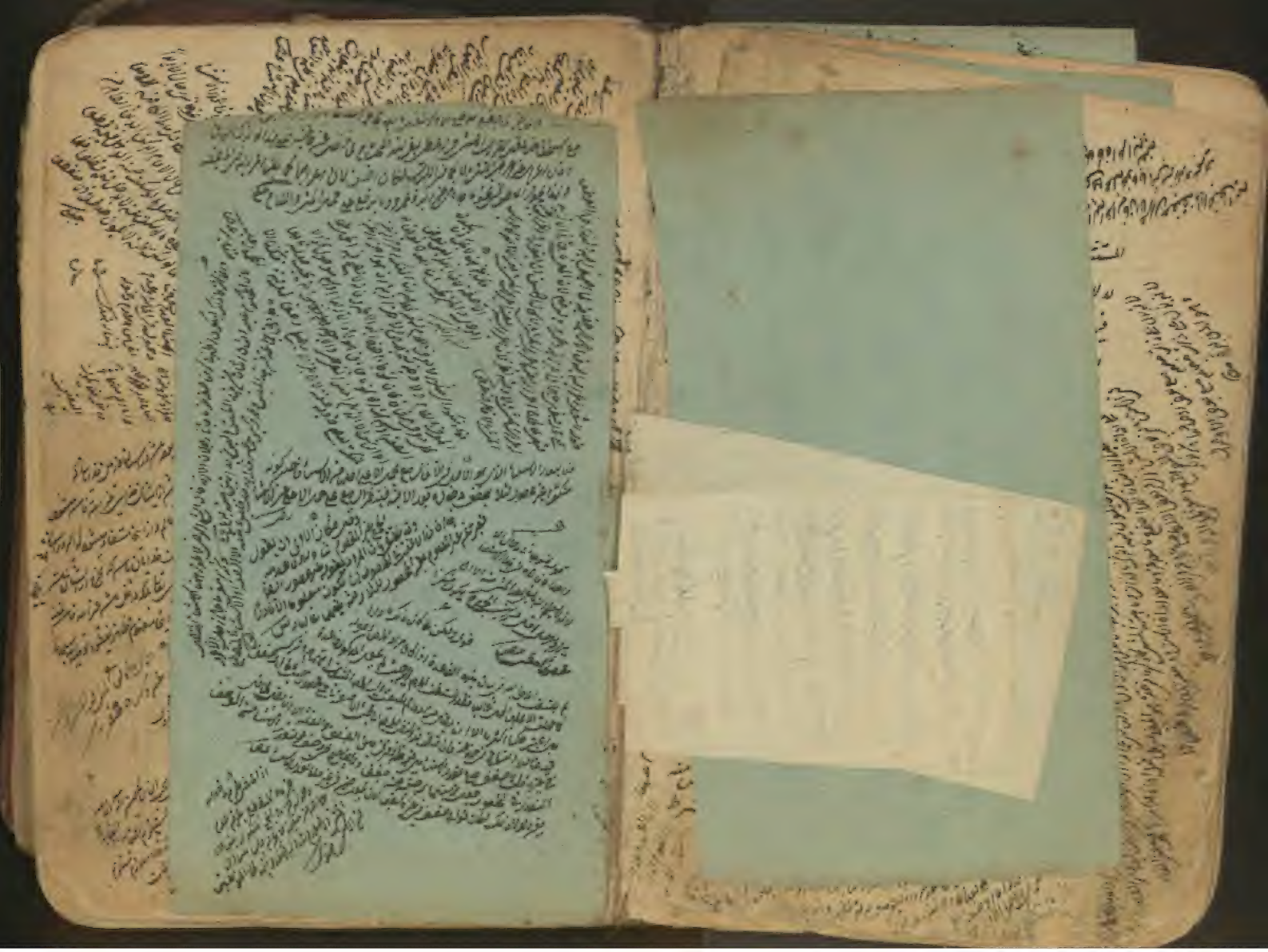

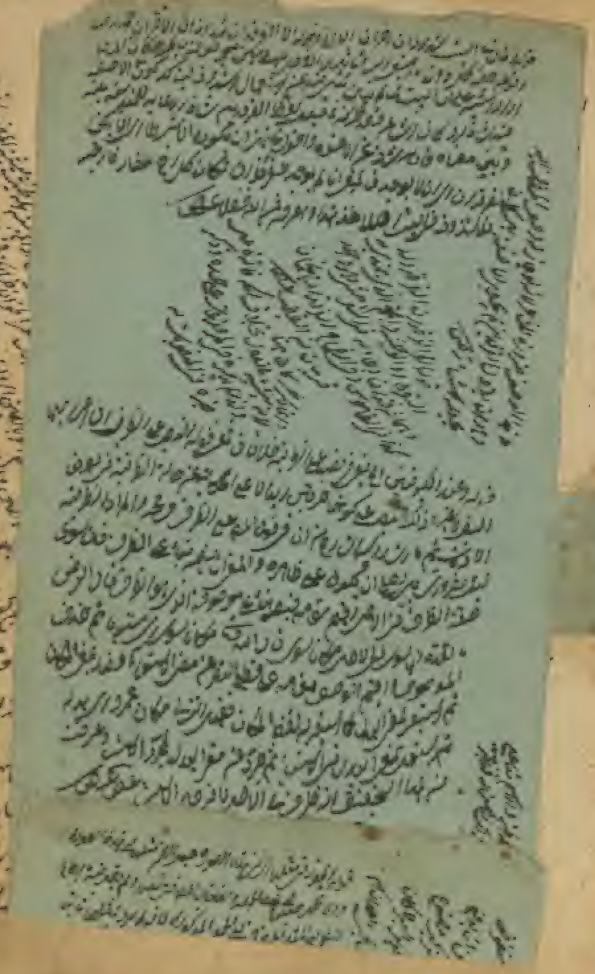

اسما واقعا بعد دخولها على اسما وخبرا ولا شك ان ذلك انما يصح
بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم
على تقدره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينقض بمثل كان
زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق
على يضرب وقايم فى مذهبى المشابهين المعرف وليس من افراد
الموقف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبق الاشارة اليه فى خبر
ان واخواتها مثل كان زيد قايما وامره اى واو خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا فى اقسامه واحكامه الشرايط على ما سبق فى بحث
المبتدا والخبر ويمكن تقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لانخلاف اسمها وخبرها فى الاعراب فلا يلبس احدهما بالآخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما تقديريا كما كان المتقدم فيه
بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصح للقرينة لانخلافهما فيه على ما مر
من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها
جميعا والقرينة هناك لا تجوز تقديم الخبر نحو كان القتى مذا وظرف
عاملة اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا تجرف
من هذه الافعال الا كان وانما اشتقت لهذا الحذف لكثرة الاستعمال
فى مثل الناس مجزيون باعمالهم اى جزاء ان خيرا فخير وان شرا فشر وجهور فى مثلها
اى مثل هذه الصورة وهى ان يكون اسمها اسم فاعل بعده اسم

ارجح او جه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله
خيرا فجزاؤه جزيرا ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه جزيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير
وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وقوت الوجه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته وبحسب
الحذف اي حذف عامله بمبني كان في مثل اقائما انطلقت
اي الان كنت منطلقا انطلقت فاضمر اما انت لان كنت حذفت
اللام قياسا ثم حذفت كلة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا
وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت
النون في الميم وابقي الجزء على حاله تصورا اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف
اللام او فلام فيه وانما قصر الحكم على الاول لانه اشهر اسم اي ما خوانها
وسكتوا فاني قسم الحرف انشاء الله سمى المسند اليه بعد دخول اي
او الدخول فيما سبق او خوض الشقاش هذا التوجيه ههنا ايضا
مثل ابوه في ان زيدا ابوه المنصوب بلا اتفاق لكن الجنس اي الشق
صفة الجنس وحكمه حكمه اتفاقا لان يقال اسم لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب حينئذ اتى

انتفاء كونه منصوبا

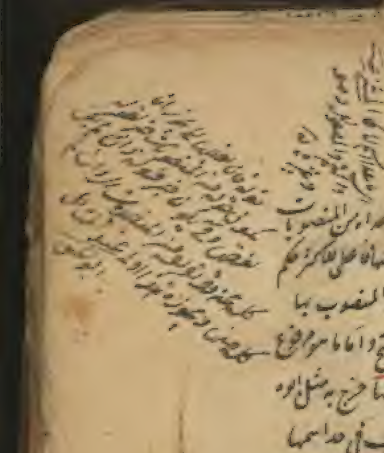

ما عداه فلابد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عدا ابن المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثره منصوبا على الاكثر حكم
الكل فعد الكل منها بجوز ولا يبعد ان يقال اسم لما هو المنصوب بها
لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع
فليس اسما لها لعدم علمائية سمى المسند اليه بعد دخولها حرج به مثل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قائم كما وقع وهذا القدر كاف في حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منها زاد عليه قوله يليها اي يلي
المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة مكررة مضافا او مشابها به
اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذا هو المراد وقد من الضمير
المجرور سند اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير
المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها مكررة مضافا وفي بعض النسخ
لا غلام رجل ظريف فيها وقد وقعت في المرفوعات تحقيق قولنا ولا كان
دون ما لك مثال لما يليها مكررة مشابها بالمضاف وقوله لك على النسخ
المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان المسند اليه بعد دخولها
غيرا قع على الاحوال المذكورة جاز كان مرفوعا بانتفاء الشرط الاخير
فقط او مكررة مضافا او مشابها بها او يليها نكرة غير مضاف وكالمشبه
به يشترك عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مرفوعه
او معضدا لا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان منصوبا
لها قبل دخول لا عليه وهو الفتح في نحو لا رجل في الدار و

المكسر في جمع المؤنث السالم بالتنوين نحو لا مسلمات في الدار ولا نساء
المفتوح ما قبلها في الشق والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالموجود ما ليس بمنتف بالامتناع
لم فيدخل فيه الشق والجمع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في
الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديرا فحذف تحقيقا وانما بني على ما ينصب به ليكون بناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل بنائها لم يبنيت
المضاف ولا المضارع لزوال الاضافة ترجح جانب الاسمية فصير

الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان ان
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط الانكارة او مفصولا
بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبيها
به او لا وهي تكون نصا كقولنا في الدار رجل ولا امرأة ولا غلام
الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل
ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام الا عمرو
وجب في جميع هذه الصورات الرفع على الابتدا اما في
فلامتناع ان لان فيه لجنس فيها واما في المفصول فلمنع من
انا شر مع الفصل والنكرة اي وجب تكريرا سواء كن مطلقا او مبينة
او في معرفة ليكون كالعوض عما في النكرة من معنى في الاصلية وانما في النكرة

ليكون مطابقا لما هو جواب لمن يقول هل من رجل في الدار او امرأة و هذا التعليل جار في المعرفة ايضا و لم قضية الا
هذه قضية ولا اباحسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل
مقدر على قوله ان كان موفه وجب الرفع والنكرة فان اسم لا ينبغي
معرفة لان اباحسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا نكرة يقبل
هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل
اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا تعم عليه في الابهام لا يتوقف
بالاضافة الى المعرفة او بنائه على التفصيل بين الحق والباطل كاشتهاره
رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها وهو معنى هذا القول
ايراد حسن بحذف اللام لان الله ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول
ولا قوة الا بالله اي فيما ذكرت فيه لا على سبيل العطف فكان
عقيب كل منهما مكررة بلا فصل يجوز فتحه او جه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه ترتيب عليها الاول فتحهما اي لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة
موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية و
اما في فتح الاول ونصب الثاني لا حول ولا قوة الا بالله فانما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس وانما نصب الثاني فلان لا الثانية

كلا الاستفهام معنا اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس
اما الاستفهام حقيقة فمقبول الا رجل فى الدار استفهما توبيخ
مثل الا تزول عندى ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحال
الهمزة بل ذكر الشيخ رضى وتبعه الجزولى والمكودرة ذلك الا نحو
وقال منه اخطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
مثل ان ولو وحروف التخصيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا تزيد اكرمه واما التمنى نحو الا ماء آشربه حيث لا يرجى
مآء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا
الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخصيض
برأسه فكأنه قال الا تر فتى رجلا يعنى يلا تر فتى رجلا
وبذلك يفسّر ويؤيّد وهى عند يونس لا دخلت عليها همزة
الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه فتح لضرورة
الشعر وقت اسم لا المبنى لانه اسم المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل
ظريف الاول بالرفع صفة للفظ اى للثانى وما بعده احتراز
عن مثل لا رجل ظريف كريم فى الدار معرفا حال من ضمير مبنى والعامل
فيه مبنى احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال وصفة
معرفا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد
ينفى عن الاول مبنى على الفتح حملا على المنعوت لامكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجيه النفى اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى

حزية تنا كيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا محلا على
لفظ لشبهه حركيه حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد وان
يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى
فلان زايدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف معرفة على معرفة بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله
لانه جواب قولهم بفتحهما حول وقوة فيها بالرفع فيهما مطابقة
للسوال ويجوز الاحران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى
نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا النفى الجنس وخبره
محذوف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لا بقاء عمل لا بل لتكرير لا لكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة بقائها التكرير فقط وقد حصل هنا
لا دخل فيما تتوافق الاسمين بعد ما فى الاعراب فهذا على التوجيه الاول
متعين لعطف جملة على جملة اى فالحاصل الا بالله ولا قوة الا بالله
والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا على التوجيه الثانى
يحتمل ان يكون من قبيل عطف معرفة على معرفة او عطف جملة على جملة كما لا
واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم تخرجها عن عمل
لا اى تاثيرها فى حدوثها ابتداء وبناء لان العامل لا يتغير عن حاله

في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم
جي بنعت لا يجوز بناءه على الفتح مثل لا مار بادة اما ان يصدق
عليه انه نعت المبني الاول حتى يؤدي الى ما ذكر او في هذا المثال نعت تابع
لا المتبوع كما هو الظاهر ولو حمل نعتا للمتبوع فليس ما نحن فيه لتوسط التابع
بينهما ومنهم لان الاصل في التوابع بعيتها للمتبوع في الاعراب
ودون البناء رفعا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على
محله القريب فلا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكم الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب
وقد مر تمثيله في بيان فوائد القيد والعطف على اسم
لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا
كان المعطوف معرفة وجب تكرار نحو لا غلام لك والرجل واذا كان
لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان حمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني وجعل منصوبا وبان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جايز ولا يجوز فيه اعمال المكان
الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لفظة الفصل بلا المكررة
واذا المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا اب وابنا ولا ابن مثل فوالله لا اب وابنا مثل

مروان وابيه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع للاخص
عندهم فيما لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما ذكره الاندلسي
ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون بمنزلة اسم لا التي
لنفي الجنس لاتم الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في نحو ابا وحذف النون من نحو غلامي جايز
يعني ان الاصل في مثل مذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامي له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب والجار والمجرور خبرا لا وقد
جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل ابا به
واسقاط النون في مثل غلامي كما في حال الاضافة تشبيها له
اي لا اسم لا في مذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجرا الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركة اي مشاركة اسم
لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه اي
للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي
لم يجز تشبيها اي لمثل مذين التركيبين حيث لا اضافة فيه
بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة اي مشاركة
مثل مذين التركيبين اي اي تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه
اي معنى يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الذي هو بين الاختصاصين

تنا وما فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي انما هو من ما يفهم من
غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه
غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يكن تركيب لا اباي فيها
اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى الشيء انما هو بانه ولده وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا اباي فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار بشارة كذا في اصل شيخنا
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى
المراد المقاد بها على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستغلال من خبر احتياج الى
تقدير الخبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان
معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلامية وجهذا
لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلامية موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلامين المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيهم
اولان المقصود بيان الخلاف للاثنين المخالفين فمذهب
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف
حقيقة باعتبار المعنى والقائم مقام اللام من المضاف والمضاف اليه

تاكيد للام المقدرة وحكم الله بجيازته لما عرفت ويحذف اسم لاحد فاكثر
في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر فيما يكون
واجبا فانه لا يكاد ان يكون كذلك الا جاز ان يكون كزيد اسما
والخبر محذوفا اي لا مشكلة موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد
مثل زيد وان جعلتا جميعا فاعلا لاسم محذوف اي لا احد كزيد
خبرا ولا المشبهتين في النفي وما دخول على الجملة الاسمية ليس
هو المسند بعد وهو لها اي احوال ما ولا وهي اي خبرية حيث ما
بها وكذا اسمية اسمها بها لغة حجازية وحض الجرية بالنكرة لان
الاعلام وجعل اسمها وخبرها اسما وخبرا لها انما يظهر باعتبار الخبر
فجعل الخبر خبرا لها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فيشبهون
الا عمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم اسما لها بل هما مبتدأ
وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها وهما لغة اهل الحجاز هي التي جاء
عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قايم قبل انما فصلت ما
بالنكرة لانها لا تزاد مع لا التي لاستغراق الجنس وهي زايدة عند البصريين
ونافية موكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد
الا قايم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قايم زيد بطل العمل
في على ما كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت
فلان ما عامل ضعيف عمله شبيه ليس فلما فصل جنها ومن جميع لها

ب ايرشتى اما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو ضربت بزيد بواسطة
حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى
مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث
العمل باقيا اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة او ضرب
اليوم فخلاف قمت ويوم الجمعة فانه وان نيب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانتصب فالمقدر اى المقدر
الحرف بشرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عن تنوينه قائما
من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عن تنوينه قائما
من لفظ التثنية والجمع لاجل الاضافة لان التنوين او
النون دليل تمام اى فيه فلما اراد ان يجرهما الكلمتين مزجا
به الاولى من الثانية التعويض او التخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وتمموا بالثانية ثم انما اوردت من هذا التعويف نظرا
الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الاصل
من كلام المصنف فى المتن والشرح فى شرحه ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين
تقدير حرف الجر هنا لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ
فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى
معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية للعمل اى ضارب

كثيرة في كلامهم فالاول بيان المجمل فيما على حدة نحو غلام زيد شمال
للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة
بمعنى من اى خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في
اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا
اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان
نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهودية فان
ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى امر معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لمعلومية المضاف قلنا ذلك كان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني او ذلك على خلاف وضعه وليس كل من هذا الحكم في كل
ومثل فان اضافتها لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة
بتة غلما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه جنده واحد معرف غير
كقولك عليك بالرجل غير الساكن وكقولك اذا كان للمضاف اليه
مثل اشتهر بمخالفة في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فتقول لرجل شككت
كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء المعلوم وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو
غلام رجل فان التخصيص بتقليل الشركة لا لامكان انعدام مثل

اضافة الى رجل كان شركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف
الى رجل خرج عنه غلام امرأة فقلت اشد كما في اشرطها اى
شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان ذا لام حذف لانه اذا كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من يسمى بذلك الاسم ان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن
او المراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان
نكرة في نفسه من غير تعريف او كان معرفة فجردت عن التعريف واكتفى
التجريد لان المعرفة اذا اضيفت الى النكرة كان غلبا للاول في وصول التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق ابن عباس في
لزوم تعريف المعرف فالجواب جوازه وهذا ووفى ذلك قيل لانه ان
في هذه الامثلة تعريف المعرف بل خبار زوال تعريف اذ هو التعريف
الى الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اذ هو التعريف الجنسي
فالمفاتح صارت اعلاما بسبب فيها الاشارة الى معلوميتها باللام
او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف تعريف
وما اجازه الكوفيون من تركيب اكثر الاثواب وشبهه من اضافة
المعرف باللام المضاف الى معرفة نحو الضاربا الرجل والضاربا الرجل
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل

في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول او ارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة طاء
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان كلا من
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر
ولهذا المعنى يعنيه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة "جرد" خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف
موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضافة
موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى
صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد متاول بمسجد الوقت
الجامع وذلك بتحمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في
نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة "للوقت" فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع

او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان الناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت اسدا
لا يفيد الا ما يفيده رايت يشابه دون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين
الشيء فانه اذا اضاف فيهما الخصص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص وعينية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة وانما
اذا كان للجنس فيخفى وارد على قولهم لا يضاف اسم عامل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز وقوله فان سعيدا
اسم جنس واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب
بانه متاول بجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جائني سعيد كرز قلت جائني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان فهم
بالاضافة التوضيح واللفظ اوضح من الاسم فلما اذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او المدغم
وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
لثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون يشكل عليها بعد السكوت في الوقف
لاستراحة اللسان لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت بعني في

الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى
هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة
الساعة الاولى وبقلة الكيفية الحمقاء على احتمالين المذكورين
لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان
المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانب بهذه الغربية
اللهم الا ان يقال مكانان جزء وكل فالمكان الغربي
اضيف اليه الجانب موجزا والاضافة بيانية والمكان الذي هو غير
الجانب بالنسبة اليه هو الكل فتستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية
وهو قوله لا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول فانهم جعلوا قطيفة من
قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلا قصد في التخصيص
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصص به كما اضافوا خاتما
الى فضة فليس اضافة اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه
حسن مسمى اضيف اليها يتخصص على هذا القياس اخلاق ثياب
ولا يضاف اسم عامل الى شابه فيضاف اليه في العموم و
الخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث
واسد في الاعيان والجثث وجسم وصبح في المعاني والاحداث

الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره لتناسب مثل هؤلاء
وداري في الصحيح وظبي ودلوي في اللحن والياء مفتوحة
او ساكنة وقد اختلف في ان اصلها الاصل والصحيح انه الفتح اذا الاصل
في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لما يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما
هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم الفا ثبتت الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب كعصاي ورحاي وهنديل وهي قبيلة من العرب
قلبت الى الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة الكلمة ياء المتكلم
وتدغم في اياء مثل عصي ورحي والاقلب الف التثنية كعلا ما
لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين
فيهما وكالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء صار مسلمي
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت
ياء ساكنة يوجب بقاءها الضمة قبلها تغيرت بالكسرة لمناسبة
ما قبل مسلمي وان كان قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها

كانت الف

والادغام في الاكثر اي في اكثر مواده واستعماله وقد في بعضها
ابقاء المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا اضفت هذه
الاسماء الستة المذكورة عن الاضافة قيل اخ واب وحم ومن وفم
بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح فيها اي من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما وحمك
ومررت بحم او بحمك ومثل جبت بالهمزة فيقال هذا حمؤ وحماك
ورايت حماءا وحماءك ومررت بحماء وحماءك ومثل ذيل بالواو
فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمي وحموك
ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك
ومررت بحا وحماك مطلقا اي جواز جر مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلقا غير مقيد بكل الافراد او الاضافة بل بكل هذه الوجوه فيه في كل
من حالتي الافراد والاضافة وجاء من مثل يد مطلقا اي في الافراد
والاضافة فيقال هذا من ورايت منا ومررت بمن ومذا هنك
ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لان وضع
وضعه الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انا الذو ف ذا الفضل
من الناس ذوو فضله ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل
وكانه خص الضمير بالذكر لانه كان يسبق تلك الاسماء حكم خاص عند
اضافة الى ياء المتكلم فخص اضافة الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه

مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي فخفة الفتحة و
فتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث لتساكنين اي للزوم
التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاحمي وابي اي فاحمال
في اخ وابه منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان تقول اخي وابي
مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعلهما شيئا واجاز المبرد
فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء
وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي
مالك ذو الي زبداره وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لتقاطعهما
واجاب الجمهور بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه
يحتمل ان يكون المقسم بالاب جميع الاب فاصله ابين سقطت النون في
الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي و
قد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين
وفدينا بالابينا اي لما تبين علمن اصواتنا بكين وفدينا
آبائنا فداء لكم وتقول اي امرأة قائلة لاتباع اضافة لحم
الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
وانما فصلها عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم وذلك الخلاف في الاسماء
الاربعة ويقال في حم حال اضافته الى ياء المتكلم في بار والقلب

الفتح لخفته وله

بكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول
عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاشي يجمع على فواعل كالكاهل
على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي اقسام الاسم فلا ينقض حده بكرزوج كما ان ان وضرب ضرب
لعدم كونها من افراد المحدود وكل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه
كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
فصاعدا المطلبين باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل
جاني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة
شخصية هي فاعلية زيد العالم لان الذي المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب
اليه مع تابعه اليه مطلقا فقوله لكل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان
وان اخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه
يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء
اعني التجريد عن العوامل اللفظية فالمبتدا هذا المعنى من حيث انه يقتضي
مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار
عاملا في الخبر فليس اعرابهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه

الكاهل يا بني صح

ولكن ه

يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عامل في معمولية فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذا اعليت من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عامل في معمولية فليس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التوصيف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاني مولا الرجال ومازيد العاقل
ولا رجل ظريفا عالم ان لفظة كل هنا ليست في موقعها لان التوصيف
انما يكون بالجنس وبالجنس للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع
والحد مدلول كل وموثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه
لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود فيخلط على كل افراد الحد فيكون تابعا
والقاء الخفاء المحدود وهنا لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع
ولم مانع يكون جيد ومنه فالمنصوص عليه الصفة تابع جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على
حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة
من المواد احترازا عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلم ولا التاكيد
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة
التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص
مواد فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد علمه او اعجبني
زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها

بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة بمبزة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الا تراني لا تدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل
عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت
بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى
حاصل في ذات زيد فوقع صفة كما في المواضع الا تراني لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة او توصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه
كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل
اضربه اي مقول في حقه اضربه اي استحق بان يوضرب ويلزم
فيها الضمير الراجع الى ملك النكرة للرابط نحو جاءني رجل ابوه قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف كال
الموصوف اي كال غايته نحو مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل
وصفته وكال متعلقة الى متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية
تحصل لبسبب متعلقة نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن
انعام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول الى الف كال الموصوف

بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على
حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة
النعت غالبا تخصيص في النكرة نحو جاءني رجل عالم او توضيح في المعرفة
نحو زيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او توضيح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد التاكيد نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذا لو حدة تفهم من الناء في نفخة
فاكتفت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى جاءوا غير المشتق
الى المشتق ولم يكن هذا موضحا لمقصوده بقوله والاصل الى والفرق
بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان
وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى
الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل ذي مال
فان المقصود بدل دالما على ان لذات مالا نسبة الى قبيلة تميم وذو ال
يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية فاني رجل باعتبار دلالته في
مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا مثل مررت

كالضمير المستكن في الراجل الموصوفة والفعل اذا اسند الى الضمير تحقيقه
الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
وليست في الواحد المؤنث ولذلك قلت رجل ضارب ورجلين
ضاربين برجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان ويضربن فلم حققت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول متبعا في الامور العشرة وكان لا يخرجه
مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى
فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين
ضابطة عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده بتبين حاله
عند عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن
ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه و
لان علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف تجوز
من غير حسن والاضعف قعود غلمانه وان كان قعودهما ايضا كذلك لان
لانك اذا كثرت الاسم الشائع الفعل تجمع لفظا من جوازه الفعل

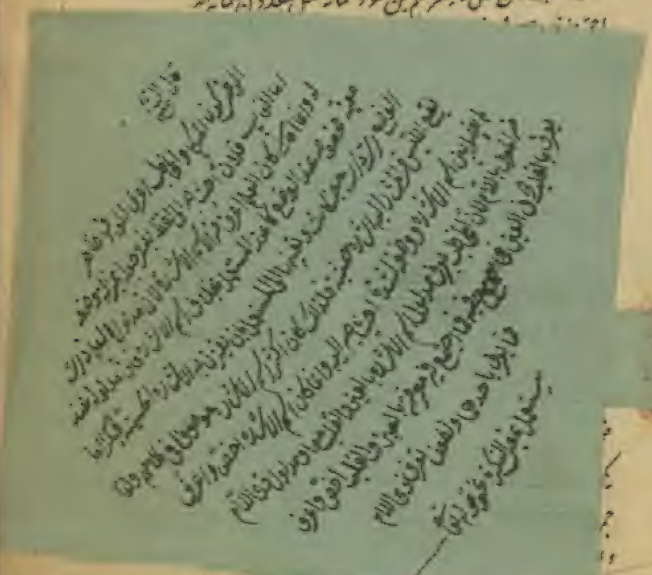

ومناسبته لان الفعل لا يكثر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه لانه
اجمع فيه علامتي الظاهر الالف التي خرج الواو من الاسمية الى الحرفية والجعل
المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لها الى
التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في الضمير معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام شيء
بها وكانه لم يقع في بعض النسخ وقوله لا يوصف به وبهذا اعتذر الشارح
الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله
والموصوف اخص او مساو اي الموصوف الموصوف اشد اختصاصا
بالتوصيف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود والاصلي
فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم
يكن اكمل منها فلا اقل من ان يكون دونها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات فبينهما مساواة ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف
اخص او مساو لم يوصف والام الا بمثله اي ذي اللام الا اذا والموصول
فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او بالضاف
الى مثله اي مثل الموصوف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس

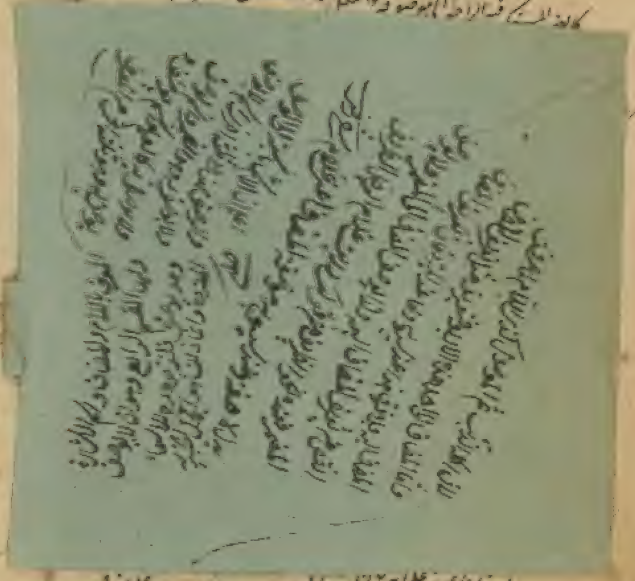

بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
سماعي وتعريف المضاف اليه او انقص منه على اختلاف الواقع بين سيبويه
وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع
اخص بقال لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
واذا التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل
مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام و
الموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله للابهام
ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة
من المستغير المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام لتعيينه في نفسه وحمل
الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا
الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام وصف
باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس صفة مررت بهذا
الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع
مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة
في الكلام فقولنا بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي لا يكون هو مقصودا بتلك النسبة بل يكون متبوعا ايضا مقصودا

بما نحو جاني زيد وعمرو وفجر و تابع لانه معطوف على زيد فقد نسبته الجي اليه
نسبة الجي الواقعة في الكلام و كما ان نسبة الجي اليه مقصودة كذلك
نسبة الجي الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود هو المتبوع
وقوله مع متبوعه احتراز عنه لان المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع
متبوعه المعطوف بلا و بل و لكن و ام و اما و او لان المقصود بالنسبة معها
احد الامرين من التابع و المتبوع لا كلاهما و اجيب بان المراد يكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر قبوطية ذكر التابع و يكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به و لا شك ان
المعطوف و المعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا
بهذا المعنى و لما تم الكلام في ذكره جملة و مفاردة في زيادة التوضيح
بقوله متوسط بينه اي بين التابع و بين متبوعه احد الحروف
العشرة و سيأتي تفصيلها في قسم الحرف انشاء الله تعالى مثل قام
زيد و عمرو و لم يكتف بقوله تابع متوسط بينه و بين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاني
زيد العالم و الشاعر و الكبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف
كالشاعر و الكبير لها جهتان احديهما كونها معطوفا فانها تابع للصفة المتقدمة
عليه و الجهة الاخرى كونها صفة لزيد متوسط بينها و بين زيد حرف العطف لان توسط حرف

العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم
يكن قولنا بالنسبة مع متبوعه لم تحل هذه الصفات من جهة الاولى
في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يلبق ما نقل
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
تأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولما منذرون في قوله تعالى
ما يكفنا من قرية الا لها منذرون صفة للقرية فلم اكتفى بقوله تعالى
يتوسط له فصل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المقترح انه قال في امالي الكافية
ان مثل جاءني زيد العالم الفاضل تابع متوسط بينه وبين متبوعه العاطف
وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على كونه في الوصفية وانما حسن
دخول العاطف منع من الشبه بالمعطوف لما
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيما على ما يقتضيه غيرها من الجمع
المرتب او غيره ذلك فعلى جعلها غير عاطفة في الصفات
من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارز اكان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل او لائم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث ان المتصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد او لا بمنفصل

لانه يتبين بظهوره ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيد او فصل به بنوع استقلال
والا لجاز ان يكون العطف على المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا او هو باطل فان
كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان منفصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة
فيها الى التأكيد بمنفصل مثل ضرب انا وزيد وزيد ضرب هو وخالد
الا ان يفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاقتصار
بترك التأكيد سواء كان المفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
امس وقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان العطف سواء كان
ولا زايدة لتأكيد النفي او انما قال يجوز تركه فانه
قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكلكم وايهام الفاء
قد لا يؤكد والاصح ان مساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين
ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز دون العطف بلا تأكيد لا فصل
لكن يقبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور
فيه الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد
من اتصال الفاعل بالمتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميره منفصلا جاز انفصاله
والمجرور لا ينفصل من جاره فكره يعطف عليه اذا لم يكن كالمعطوف على بعض

وهو الكلّ وليس بجزء وغير منفصل كما مرّ في المضمرات حتى يكون به اولا
ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع
له مندوحة ولا يكتفى بالمتصل لان المتصل لا قائم له الا في حراز تركب
التاكيد بالمنفصل للافتقار فحيث لا يكون التاكيد بالمنفصل لعدم
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول كقولك
مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو
المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم
بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالمضاف
كما في اكرم الرجل في كفي يا هذا اذ كرنا اعني لزوم اعادة الجار
في حال السعة والاختيار وقد يجوز البصريون تركه عند عدم ركنية اضطرارا واجازه
الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار كقول
جائز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جئت انا وزيد كلاهما والابدال منه نحو جئتني انا
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور
في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو مررت بك جميعك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الامع اعادة الجار قلنا التاكيد عن المؤكد والبدل في الاغلب كالكل
المبسوط او بعضه او مشتمل والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين يتبع عدمها
ولا مقصدين عند العدم تخلل حاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في جملة
الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف

ينابر المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل
المرفوع عن حرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيد بالمنفصل
وفي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كاني المعطوف عليه والمعطوف في
حكم المعطوف عليه فيجاز له ويمنع من الاحوال العارضة نظرا الى ما قبله
بشرط ان لا يكون ما يقتضيها مستغنيا في المعطوف واما قلنا في الاحوال
العارضة نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه واما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها مستغنيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث
فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام
فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام مع حرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين
اي رب شاة وسخلة لها او محمول على تكرار الصفير كرب رجلا على الشذوذ
اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضة نظرا الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فقلنا
وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد نظرا الى حرف النداء
والى كونه موادا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه موادا معرفة
واما بناء في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا

اشار حيث الى ان المعنى على معمولي عاطلين وانما قال على معمولي عاطلين لا على معمولي عامل واحد فانه جايز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعلا خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وذلك لرفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس كذلك لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب اللفظ جايزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يتوان يقوم مقام عاطلين مختلفين خلافا لهؤلاء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأبى الا مثلة الواردة عليها ولا ينحصر على صورة السماع بل يجوز غيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جايز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيد والحجرة عمرو اى في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع المقتضى لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان خلاف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل انما يجيء على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه كقوله تعالى يريد ون عرض الدنيا والله يريد

من اجل ان المعطوف معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اى من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجوز ولم يمتنع لم يجز في تركب مازيد ببعلبك واو قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قايم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا عنه بلا تاويل ان يقول هذه القاعدة منقضة بقولهم الذى يطير فينغض لما كان يمكن ان يقول هذه القاعدة منقضة بقولهم الذى يطير فينغض زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول وينغض المعطوف عليه ليس ذلك الضمير فيه فاجاب عنه بقوله واما جاز الذى يطير فينغض زيد الذباب لانها اى الفاء في هذا التركيب فاء السببية اى فاء لسببية الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فكانها بالربط في الاولى والتي الذى يطير فينغض زيد الذباب اذ يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فينغض زيد بسبب الذباب ان يكن ان يتوجه فيه اى الذى يطير فينغض زيد بطيران الذباب واذا عطف اى اوقع العطف بناء على وجود عاطفين بان عطف اسمان على معمولي عاطف واحد قال بعض شارحي الكتاب الاظهر عندى ان العطف هنا محمول على معناه المعنوى اى المارة الاسمين جعلى نحو العاطفين ان كملا معمولي واحد

Scanned by CamScanner

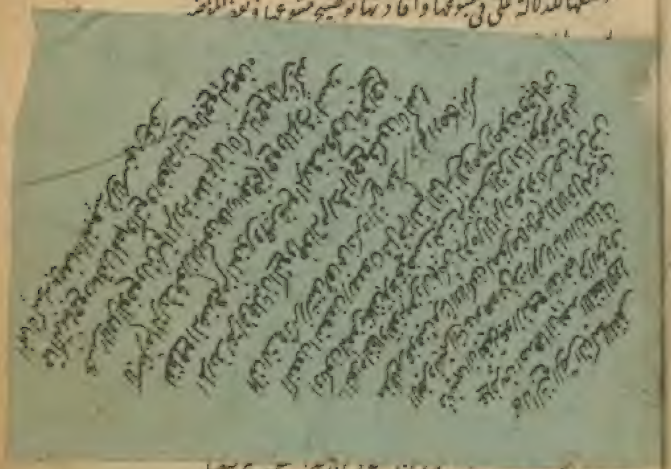

يقرر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجهما به واما الصفة فلان
اصلها للدلالة على تحقق في متبوعها وافادتها توضيحه متوعا ولعدم المباينة

باعتبار الالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ
محصورة اي معدودة محدودة هي نفس وعين وكل واما وكلا وكلتا واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلث في حال الافراد ومثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق
من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال و
بالمعجمة من بضع اي زوى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة

واما يريد الآحاد بجزء الآحاد كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآحاد
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني تجعل
حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه
فيثبت عنده ويحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو
المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه
بالتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ كقولك ضرب زيد زيدا او قولك
ضرب زيد او الدفع ظن السامع به مجوزا اما في المنسوب كقولك
زيد قيل وفاتهم السامع ان يريد بقتل الضرب الشديد فيجب ح
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك بنى اراد بالمعنى الحقيقي او في المنسوب
اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء واريد نسبته الى بعض متعلقاته
كما في قطع الامير القاضي اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه
لفظا كقولك ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا ممن يقوم مقامه او تكريره معنى
كقولك ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده وذلك
لظن السامع مجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى
بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكليهما وثلثهم
وارباعهم وكذا بما وهذا معنى الخوض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فنقول امر المتن الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله

يقرر امر التبوع اما البدل والعطف فقط خرجا به واما الصفة فلان
وضعها لله لانه علق في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
وبحقه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره القرافي شرحه
وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي
منه تكرير اللفظ الاول اي يكرر اللفظ الاول ويعاد حقيقة نحو جاءني
زيد زيد او حكما نحو ضربت اثنتا وضربت اثنتان فان ذلك في حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذا الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما، او افعالا او حرفا او جملا او مركبات
تقييدية او غير ذلك ولا بعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاص
بالالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ
محصورة اي معدودة محدودة هي نفس وعين وكلا وكلتا وكل وجميع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه
الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق
من توكل كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال و
بالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة

تكرير اللفظ الاول ومعاده

فخرجت به نحو ضربت زيدا نفسه وعينه [illegible]
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول التبوع افراده وهذا
ظن اسماع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا
ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى
بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلتا وكليهما وثلثهم
وارباعهم وكذا وهذا هو الموضوع من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت
هذا فقول المص المخرج المقصد الصفة والعطف والبدل عن هذا التاكيد مقدر

مجتمعة ولم تصر اجزاء لا تصح تاكيد بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث تصح افرادها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال العبد قد يجزأ في الاشتراء فيصح تاكيد بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افراق اجزائه حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو تاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري مجرى نفسه الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد بما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل كجاءت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكثر

منصوبة ولكن اشتباها فيصدق على زيد انه تابع مقصود بالنسبة فانسب الى المتبوع فان النسبة الملحوظة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويكون ان يقصد نسبة الشيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل سبب غالبا عن اشتمال احد المبدل بين على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو سلبا لونك عن الشهرة ام فتارة فيه وبدل الغلط اي بدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لان يتحد مفهوما مما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فمتحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم اظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان وبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط والا في سائر الابدال الا نسلم ان الغلط وقال بعض المحققين في جواب الظاهر انهم لم يريدوا ان ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا

واعرفه يعني اتبع واتبع اتباع نمج العهزة على ما هو المشهور والاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلثة تبعية لا بالاصالة كغيرها من التوابع على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم نحو اكتع واخويه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها ان ذكر اكتع مع اخويه وهو اي ان ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية اللزوم ذكرها من شأنه التبعية به دون الاصل البدل تابع مقصود بالنسب الى المتبوع اي بقصد النسبة اليه نسبة تابع الى متبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان بلا واسطة او بغيره بمثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بالنسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسب اليه بل المتبوع مقصود به بقوله وهو اي احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بالنسب اليه مع التابع والتعريف الحد على المعطوف بيل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بذاته فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلا هما مقصودان لهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الاشمل نحو قام احد الازيد فان زيدا بدل من احد وليس النسبة مانب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل المقصود بالنسبة بالنسبة الى احد نسب القيام الى زيد قلنا مانب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه ابتداء ونسبة القيام عينا الى التابع

انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جائني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت باثاني تتمة له توضيحا فاثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فاثاني بدل وقع يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظ والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه كضربت زيدا راسه واشتمل بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا كاعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد نحو به بخلاف ضربت زيدا احاره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغير ما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزاءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من البدل ويكون ابدا ومنه بناء على هذه الملابسة كقولك اكلت الرغيف ثلثه والمناقشة بان الرغيف ليس جزأ من ثلثه بل هو مركوز فيه منتشئة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت زيدا رجهه الاسد فوجهه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان ايجاز عبارة عن جميع الوجوه

البدل والعطف بالحرف التاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني في مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان ابلي بعيد وانى على ناقة ضرباء فبعني ابلك وتستريح فقال فطفق كاذبا فلم يجله فانطلق الاعرابي فجعل يقول بعير ثم استقبل بالبطحاء وقبل يقول وهو يشتري فلت بعيرا فقال ابو حفص عمر ما سمعت من لفظ ولا زبر اغفر له اللهم ان كان فجر فيقول اللهم صدق اي صدق الاعرابي ان ناقته ضرباء وانه صدق في النفي فاخذ بيده فقال ضع عن الحلك فوضع فاذا هي نقبة تجنأ فجعل يعيرها وزوده وكساه وفصله

اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع مثل انا ابن الشارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن الشارك بشر وهو غير جايز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخذه عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي الشارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان خبرا عنه وان كان مبتدا فهو حال

ما الشبهة

ما الشبهة كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب الشابه لها في
في المراد عنه كما اذا اضافة اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فمن
فرار بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه تحقيق عاملة شيء
منه المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام في غلام
عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا
للمعرب واغير في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل
كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او
بانتفاء احدهما فقط فكلمة او منعا لمنع الخلو واما اختيار ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما
وتاخيرا ايثار المتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه

البناء لغة

الى الغاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون
فيذكرون الغاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال المراد في رجل منصوبة والجيم
مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه وان لا يختلف
آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد

تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقولك لابويه لانه تقدم ذكر الميراث دل على انه ثمة موروثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التفخيم بذكرها
مبهمة ليفخم شانها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم العهد وبينك
وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا

وسواء المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل سواء
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما قامت الا اياك او
المجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
وسواء المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور يقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فحالا وان
الى المرفوع والمنصوب كل واحد منها قسمان متصل لانه الاصل و
منفصل لمانع من الاتصال واثنات اي المضمر المجرور متصل

يختلف آخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امراة ومن ابيه
وبنى اي المبنى والثابت باعتبار الجزء المفردات واسماء الاشارة
والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال و
الاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره
بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض
الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل
بعضها فقد ثمانية ابواب بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد
منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان
مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك من علتين احدهما علة لبناء
على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انما
لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث
انه متكلم بجلي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه
اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب بفتح
اما موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد
لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر
الغائب شرطا لها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي
ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او
تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا
من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل
المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق
الكلام كقولك لابويه لانه تقدم ذكر الميراث دل على انه ثمة موروثا
فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التفخيم بذكرها
مبهمة ليفخم شانها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم العهد وبينك
وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا

وسواء المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل سواء
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما قامت الا اياك او
المجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه
وسواء المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور يقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فحالا وان
الى المرفوع والمنصوب كل واحد منها قسمان متصل لانه الاصل و
منفصل لمانع من الاتصال واثنات اي المضمر المجرور متصل

فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستوقف المانع من
الاتصال انشاء الله فذلك اي الضمير ستة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم
الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين
الفا الفي ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وتاءها الى ضربن
صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وابدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وقصورة التعريف هكذا
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضربت ضربتا ضربتن ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي
المرفوع المتصل انا الى من انا من انت انتما انتم انت انتما
انتن موحدهم هي حما من وهما من وانا من وانا وانا جميعا
والحروف الاخر لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني
الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما
ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني
المتصل بغير الفعل نحو اني انا انك انتما انكم انك انكما انكن
انه الى انهن والنوع الرابع الى المنصوب المنفصل اياي

ایانا ایاک ایاکما ایاکم ایاکن ایاه ایاها ایاکما ایاهما الی یاحسن وفی ایای اختلافات کثیرة والمختار ان الضمیر سوا ایاه والله احق للدلالة علی المتکلم والمخاطب والغیبة والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث والنوع الخامس علامی مثال المتصل بالاسم ولی مثال المتصل بالحرف غلامی غلامنا غلامک الی غلامکن ولی لدنک لکما الی لدنکن وکان القیاس ان یکون ضمایر کل من المتکلم والمخاطب والغایب ستة لکنهم وضعوا للمتکلم لفظین یدلان علی ستة معان کضربت وضربنا فضمیر ضربت مشترک بین الواحد المذکر والمؤنث وضمیر ضربنا بین الاربعة المثنی المذکر والمثنی المؤنث والجمع المذکر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غیر مشترکة واحدة مشترکة بین المثنی المذکر والمثنی المؤنث واعطوا الغایب حکم المخاطب لانک فان الضمیر فی مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترک بینهما والتاء حرف تانیث وبقیة الانواع الخمسة جاریة هذا الجری اعنی للمتکلم للمخاطب خمسة وعشرون للغایب خمسة عشر فالجمیع اثنی عشر کلها ثمانیة عشر معنی فاذا کان لکل من الانواع الخمسة اثنی عشر کلها ثمانیة عشر معنی یکون جملتها ستین کلها لستة بین بینوا لتلک الامور علة ومناسبات لا تطول الکلام بذکرها فالمرفوع المتصل خاصة یعنی لا المنصوب والمجرور المتصلان یستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو جزء الفعل فجوز وفی

والواو فی الصفة حرف التثنیة والجمع ولیسا بضمیرین ولا یسوغ ای لا یجوز الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا الا لمثل شئ الا تعذر المتصل ای لاجل تعذره لان وضع الضمایر للاختصار والمتصل اختصر فیه ما امکن لا یسوغ الانفصال وذلک ان تعذر المتصل بالتقدم ای بتقدم الضمیر علی عامله لانه اذا تقدم علی عامله لا یمکن ان یتصل به اذ الاتصال انما یکون بآخر العامل او بالمتصل الواقع عوض لا یحصل الا به اذا الفصل ینافی الاتصال وبترکه تفوت العوض او بالحذف ای حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا یوجد ما یتصل به او یکون العامل اما عامله معنویا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنی او یکون عامله حرفا والضمیر المحول مرفوع اذ الضمیر المرفوع لا یتصل بالحرف لانه خلاف لقتهم الیه ای الی ذلک الضمیر صفة اجنبت علی غیرها ای ای تلک الصفة کانه لو لم ینفصل الضمیر عن هذه الصفة لزم الالتباس فی بعض الصور کما اذا قلت زید عمرو ضاربه هو فانه لو قیل زید عمرو ضاربه لتبادر الی السامع ان الضارب زید او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الی الضمیر المستتر بخلاف ما اذا قیل ضاربه هو فانه لا التباس فی الضمیر علی خلاف الظاهر یعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر هو زید لا عمرو فلا حاجة الیه واذا وقع الالتباس یبدون الانفصال فی بعض الصور حمل علیه مالا التباس فیه للاطراد والباب وانما قال من ای له لانا ما ای له

باب الضمایر انما وضعوا للاختصار استتار الفاعل فاکتفوا بلفظ الفعل کما یحذف فی آخر الکلمة المشهورة شی ویکون فی الباقی دلیل علی الباقی علی ما مضی فی الترخیم ولکن هذا الاستتار لیس فی جمیع الصیغ بل فی الفعل الماضی للغایب الواحد المذکر اذا لم یکن مسندا الی الظاهر کزید ضرب وللواحدة المؤنث الغایبة اذا لم تکن مسندة الی الظاهرة کهند ضربت فان المنار علامة التانیث لا الضمیر المرفوع والالم یجتمع مع الفاعل الظاهر کهند ضربت هند وفی الفعل المضارع للمتکلم مطلقا سوا کان شیئا او مجموعا واحدا او فرق الواحد مذکرا او مؤنثا کهو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذکر کهو تضرب وللواحدة الغایبة والغایبة اذا لم یکونا مسندتین الی الظاهر کزید یضرب وهند تضرب وفی الصفة مطلقا سوا کان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او کانت افعل التفضیل وسوا کان مفردا او مثنی او مجموعا مذکرا او مؤنثا اذا لم یکن مسندا الی لفظ کل ما یقیم الزیدان کقولک زید ضارب وهند ضاربة والزیدان ضاربان والزیدون ضاربون والهندات ضاربات وثبت الالف فی ضاربان والواو فی ضاربون بخلاف ما اذا کانا یقومان فانهما یحذفان بالنصب والجر والضمایر لا یتغیر عن حالها الا ان یتغیر عاملها والعامل هنا لیس عاملا فی الضمیر انما هو عامل فی اسم الفاعل والضمیر فاعله والضمیر باق علی ما کان علیه فی الرفع فلو کان ضمیرا لا یتغیر الا بزی ان ایسا، فی ضربتن والتون فی یضربن والواو فی یضربون والالف فی یضربان لا یتغیرون فانها الی الالف

انفصال الضمير بعد لولا كون ما بعد لولا مبتدا او خبرا نحو لولا انت لكنا مؤمنين
اخرها يعني لولاك لولاكما لولاكم لولاكن لولاهما لولاهن لولانا لولانحن وكان
الاولى بالسبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع
بعد عسى نحو عسى ان يقوم عسيت الى آخرها وجاء في
بعض اللغات نحو لاك وعساك الى آخرها وذهب الاخفش الى
ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام ومذهب ان ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه
في نفسه واما عساك فمذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع
المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا
ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع اياي اي ايا المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك اياي اعني
آخر الماضي من الكسرة المخففة بالاسم الذي هي افعل التفضيل ولهذا سميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
نحن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي
الاعراب نحو يضربني بخلاف المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف

نجويز الاتصال نحو اعطيتموك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الذي
فان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بينه متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بينه ومتى كان منفصلا نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران السبب
احدهما مرفوع فاجبر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاول الذي هو ضمير المتكلم لذلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولذلك المنفصل نحو ضربني اياك فانه اعتداد بالفصل والا لكان
لم يكن احدهما اعرف ولكن ما قدمته انفا ان الضمير الشاني على كل
من التقديرين منفصل لا يجزاء على التقدير الاول لما يلزم من الترجيح في تقديم
احد الشيئين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير انه
نحو اعطيتك اياه
سئل لما لم يكن احدهما اعرف نحو انا اعطيتك اياه
سئل لما لم يكن احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار
في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضمير الاتصال كما
تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا وجب
ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان علامة معنوية يجوز ان يكون ضميرا
متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لا يشبه بالمفعول الذي لم يكن الا
الاتصال فلا اقل من ان يكون جايز الاتصال لكن الانفصال مختار لان
رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال

كسرة لكونه مضافا بين لانا في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
وقيل الحق لزومها واتصل بالاواخر الكلمة قبلها الى الفتاح
ومع لدن الى فواتها بنى بنت وكان وأن ولكن ولعل لخبر
بين الاتيان بنون الوقاية محافظة على الحركات البنائية في غير لدن
وعلى السكون في لدن وتركها تحرزا عن اجتماع النونات ولم حملا
كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت.
وبجار ومجرور متعلق بمحذوف وقع صفة لشيء من بين اخوات ان لعدم
مانع في ذاتها واهمل سائر اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد
وفظه ما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في
البناء مع قلة الحروف وعكسها اي فلكسر بيت اصل في الاختيار فالحمار فضلا
ترك النون لثقل التضعيف لكثرة الحروف وانيه وسط بين المبتدأ والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل مثل كنت
انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة نسي سيذا المرفوع فضلا وذلك
الوسط لفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر منتا
او جزءا بعضا يصح للعالم ان يسع فادخل فيه ما ليس فيه وذلك عند
اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا او غيره ذلك بالنظر على صورة
الليس وشرطه ان شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة

لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اوهم من كذا لا لحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال
افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة دون الخبر قبل العوامل
لاستغنائها عن المثال بكثرتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده وقع على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى
فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى
حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله حيث يلزم الغاء بكونه مبتدأ
والاغلب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما
رفع على انه خبر والجملة حال او منصوبا عطفا على ما في منصوبا بجعل او الكاف
من الوب جعله مبتدأ اي برفع ما بعده اي مثل كت انت الرقيب وعلى هذا
هو المطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره وبروى الواو وح
الرفع متعين ويمتنع قبل الجملة والواو لفظ قبل لتاكيد التقديم لان
تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال صيغ الكلام وضع متفقة
من غير سبق مرجع وذلك يجب العلم ام من يكون قبل الجملة او لا فقد نكد
قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب سيء ضمير
الشان اذا كان مرفوعا لمطابقته لان الضمير راجع اليه وضمير
القصة اذا كان مونثا وخبرا اذا كان المخبر عنها مونثا
لحصول المناسبة بين ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة
بعده اي بعد هذه الجملة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان

والقصة معترضة بيانا للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل
لتقديمه في هذا الكلام فانه ثابت سواء وقع هذه القصة اولا
واعلم انه يلزم على هذا الكلام قوله يضمر بالجملة بعده فعلى هذا لم تحل تقديم
على ما ذكرنا انفصل القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قايم على ان
يكون هو مبتدأ وما بعده اخبارا الى الشأن وزيد قايم خبر لهذه فانه يصدق
عليه انه ضمير غايب تقدم عظا لجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه
الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن اذا القصة منفصلا ومتصلا واذا كان
متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عاملا معنويا
بان كان مبتدأ او كان منفصلا وان كان لفظيا يصح للاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم
مثال المتصل المستتر انه زيد قايم مثال المتصل البارز وحذفه
عن اللفظ بالضمار لانه شيئا حال كونه منصوبا ضعيف اى جايز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة
اما جوازه فلكونه على صورة المتصلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثل زيد ان من يدخل
الكنيسة يدخل ما يدخل ويظهر ان الضمير في قوله ويجوز في جميع الاحوال الخ
والنصب والجر بنية محذوف اى حذفه جايز ان شاء جوان شاء احد الوجهين
والمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه

ذلك لانه قد ضعف ان وان شغلها بالشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدا
انها المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل
من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجعلوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها
في ضمير الشأن ليلايزيد المكسورة عليها علما انها اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير ليلايفوت التخفيف المطلوب بهذا كما يدل عليه حذف
النون حكموا جزوما بحذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت
اسمآء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة في البنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اى سماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى يشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضآء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة
الحسية فظاير وضمير الغايب اشانه فانها للاشارة الى معانيها اشارة
ذهنية لاحسية ومثل ذلكم امركم بكم فما ليس الاشارة اليه حسية تحول على
المجاز وانما نبهت بشبهها بالحرف كما سبق وهي اى اسمآء الاشارة ذا حال
كونها لمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتدا والتثنا وان اضافا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين
حال كونها لمثنى المذكر قدم بكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلث الباقية فتقول هي مبتدا وفوله واضع ما عطف عليه مقيدا
كل واحد منهما بحال خبر له ويجئ في بعض النسخ ذا في جميع الاحوال الخ
والنصب والجر بنية محذوف اى حذفه جايز ان شاء جوان شاء احد الوجهين
والمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه

خمسة والقياس بمعنى الستة والاشتراك خطاب الاثنين وجمع الى خمسة
مخرجة في خمسة من انواع اسماء الاشارة بمعنى المفرد المذكر والمؤنث
وتثنيتها وجمعها وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها وانما قلنا
من انواع اسماء الاشارة لان افراد المذكر والمؤنث يرتقي الى ستة
فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرين
ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا واذاكما
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك
وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني
تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن
واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولاكن واولاكن واما ذيك
فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واما المتوسط
لان المتوسط لا يحقق الابعد لتحقق الطرفين والمراد ان المقام كثيرا ما يحتمل
كل من هذه الكلمات الثلث فمقام الاخير من هذا الفرق فيها
واحاله الى غيره فقال يقال تلك وتانك وذانك حال كون المشار
الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك في افادة البعد لا بعد ان يحمل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك

لم يبن ضميا الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا العلم كما قيل
ان تا سيها وقيل هما اصلان والمقول بها صالحتها فقد ستا على سايرها
لغرضها والى بقلب الالف ياء وتة وذه بقلب الالف ياء
بعد وصل ايارها وتي وذي موصل ايارها والشاء
الى مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من غيرها
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وقد توهم بعضهم من اختلاف اواخر هذان
وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على
ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان
موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور منهما
على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علته البناء فيهما
لاجل المذكر والمؤنث اولا هذا وقصرا اي محدودا ومقصورا واذا
كان مقصورا يكتب بالياء وبهما اي باسما الاشارة يعني به حمل على
اوايها على سبيل التحقق والعروض بعد اعتبار اصلها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو وقف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظة كاجيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك هاذا زيد
قايم وها ان زيدا قايم وتتصل بها اي باسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث واتانيث هذه الكاف حرفا لاستواء وقوع التاء فيها
ولو كانت اسما لم يجز ذلك مثل مررت بك وبك اي في وقت خطاب

وقد وجدت

بغير اللام للتوسط وما هو للتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للتقريب
واما هنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللكان الحقيقي الحسي خاصة لكنه يستعمل
في غيره للمجاز على سبيل الشبه واما ما عدا ما من الاسماء فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعهود من بين المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ما ان كان
جزءا غير اولا يصير جزءا تاما ما ان كان يتم من الافعال ان قصته
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتخلل اليه المركب
اولا الى انضمام امر آخر سواء كان المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول غير ما
وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا اذ كل لا جزء
تاما اوليا الا صلة وعايده والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عايده الخ فانها موقوف على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعايده فانه قيد بهما معناها الاصطلاحي لكان هذا الموصول مستدركا
لانه لا خراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية والتقابل
ان يقال لكن ان يتوقف الصلة بالا يتوقف موقوفة على معرفة الموصول
بان مثال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع صدقه الجملة المشتملة على

الاخبار عن غلامه بان مقال الذى زيد ضربه غلامه لانك اذا جعلت الضمير
عايدا الى الموصول بقى البتة ارجاعايده ان جملته عايدا الى البتة ارجعى للموصول
بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كقولك كان زيد
قايم او انا فيه كقولك ما ضرب زيدا او مازيد قايما موصولة كقولك عرفت ما
والاستفهامية كقولك ما عندك وما فعلت وشرطية كقولك ما تصنع اصنع و
موصوفة اما بمفرد كقولك مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة كقولك
مررت بما قام ابوه اى برجل قام ابوه والمتعوس من الامر لزم فرجه كذا في المنتقال اى اب شئ
وامامة بمعنى شئ منكرة عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه كقولك مررت بما
فتعساى اى بهم شيئا او بهم الشئ هى وصفة كقولك اضربه ضربا ما اى ضربا اى
ضرب كان وان كذلك اى يكون موصوفة كقولك اكرمت من جاءك واستخفافه
كقولك من غلامك ومن ضربت وشرطية كقولك من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد كقوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النبى محمد ايانا
اى شخص غيرنا او بجملة كقولك من جاءك قد اكرمته الا فى اسامة والصفة
فان كلا من لايلى اسامة ولا صفة واى كلمة كذا وآية كذا تكون
كمن فى ثبوت الاحوال الاربعة واستقرار اسامة والصفة فى الموصول
كقولك اضرب ايهم هو قائم والاستفهامية كقولك ايهم اخوك وايهم انت والشرطية
كقولك ايا ما تضرب اضرب والاسمية الحسنى والموصوفة كقولك ايما الرجل
قيل اى شيع صفة اتفاقا فعلم جعلها المقصر من التى لا يقع صفة اصلا
واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت

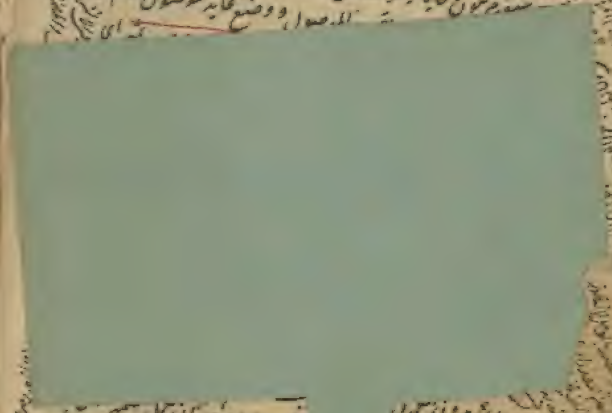

وهو دال على معنى الفعل فهو علم لفظ الفعل للمناسبة التي اذا اعتبرت في اللغة ربما يقول صدع انه لم يخط ببا له لفظ سكت وربما تسمعه اصلا ولهذا قال القطر ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يتبق ما كان معناه الامر او الماضي والمناسب ان يكون منا سب الوضع فلا يرد مثل الضارب بمعنى امس تقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من اشلائي المجرد قياسا اي قياسي كسران بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في اشلائي ويرد عليه انه لا يقال خرام وقعاد في قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فشمله قياسا لكثرة واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجور قال الشارح الرضي هو على فعيل مصدر موزون مؤنث ولم يفهم الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تنكيره وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا ذات سفه مبني اي كل واحد من الصيغتين الاخيرتين مبني لمشابهته اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر المفعل للمبالغة وصيغة الصيغة لغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي اراى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال

وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما لاعيان مؤنثا اي لمعين من الاعيان انما قال ليخرج باب فساق وانما قال لاعيان ليخرج باب قطام وانما قال ان كان علما كما قالوا الكتف علما في لاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما لعوث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة معرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره اي الاعلام على الاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يوافقون بين ذات الراء وغيرها بل يجعلون باب الكل كجرير حضار على الكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لتكريره فاختير فيه البناء لانه اخف او سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر وازمت المصدرية ولم تضمر منها فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول واما للتنبيه على حكم المصادر والثاني مثل صه وحكم حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يحض الانسان عند حض معنى الكفوا المتقدم او المتعجب وهي وح لا يقدران يحكم عليه بشئ ومنها ما يجري على لفظ

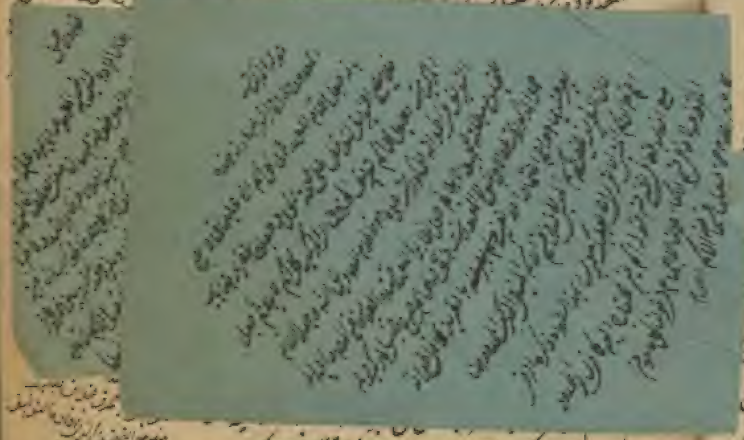

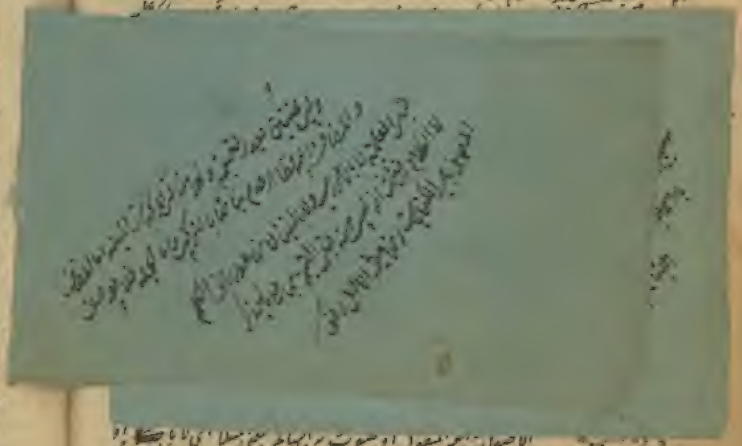

بين في نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بل جوزه
الزمخشري ان يكون كم في خبر تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من
آية بينة استفهامية وخبرية وانما اي لكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية يقتضي الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام فيجعل
من اول الامر انها اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انها
الكثيرة وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاما لو قال
كلما حالكان او في تناسب الاستفهامية والخبرية فهو عجيب وقل
مذهبين النوعين وحاكم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع
مبتدأ وخبرا ومفعولا به ومجرورا ثم تبين موضع كل منهما بقولك فكل ما اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية يكون مبتدأ وفعل او شبهه فعل نفيا او تقديرا
غير مشتغل عنه بعامل او متعلق ضمير فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا يقع
مفعولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعملا يكون الاجنب
الخبر اذ لك ان تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل المفعول به والمصدر المفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فيشبه
لاحد المنصوبات انما هو حسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في
المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في
المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم
سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل

كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي تحتمل الاخبار والانشاء
فلا وقع المفرد موقعها ولم تحتمل منهما رجح الانشاء الذي هو الاصل في
الكلمات قبل التركيب ومن الكناية كأين وانما بني لانه كان الشيء فحذف
على اي وانما كان في الاصل موصوب الكنه اخي عن الخبر بين مبنيا على الافراد
وصار الطبع كاسم واحد بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني على السكون فحرك
لتوالي ساكنة كما في من لالتقاء الساكنين نحن ولهذا كتبت صدا بالالف دون نون مع
ان التنوين لاصورة لها في اللفظ فرقت في البناء تحفظ عن اخواتها
فلذلك لم يذكره القوم معها وكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد
لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب فجعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان
تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفردا كان او مجموعا انثى
تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وعشرة اثواب و
قليلا انثى مفردا ان العدد الكثير فيه مائة فصاعدا وما كان هذا حيث لم يستعمل في القليل
الكثيرة فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا وما كان هذا حيث لم يستعمل في القليل
جعل جميعه مميزه كانها نائبة عن معنى التكثير بها وتميز خلافا من جعلها اي في
مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من جبل ضربت وكم من قرية دخلتها
قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك ومن قرية وذلك
لمواقعة جر المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
الا على

الاضمار على شريطة التفسير قد ذكرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا
ضربت ضربة فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل فى
قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل
فهو من هذا الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل قبله
اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية واقع قبله حرف جر كخوذ من
اشتريت وكم رجل مررت او مضاف كخوذ غلام كم رجلا ضربت و
عبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم
حرف الجر او المضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لان تأخر الجار
عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليها على ان يجعل الجار اسما
كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة بمنزلة للصدر الا اى وان لم يكن
بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف
جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع
مبتدا ان لم يكن خبرا عنه كخوذ كم رجلا ابوك وهذا مبنى على مذهب
سيبويه فانه يخبر عنه بجملة من فعل وفاعل مشتملة على ضمير
عائد الى كم الخبرية وهو مذهب الاخفش والكوفيين وامام عند
غير سيبويه فهذا جار تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وجار
ان كان خبرا كخوذ كم يوما سوك فحكم ههنا منصوب المحل او لا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار احتمال الكلامين فيه وداخل فى قاعدة
الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدا وكذلك اى مثل كم
فى تمامى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسما لاستفهام

اشهر واختارها لانها تنادي من طلب لا تطيع بسهولة ففي جلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى ترغيبه في جلبها واما فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه قيل عن كمية عدو عمة وخالة
فقال عمة وكونها مجرورة على تقدير الجر على سبيل التحقير اي كثير من عمة لك
وخالة لك جلبت على عشاري او اذا حذفت المميز اي كم مرة او كم جلبة
على التهكم او كم مرة او جلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء و
صحة توصيفه بقولك وجزره قد جلبت او كم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعد ما يسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاد
واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد
يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت
اي في مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرة فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية
دراهم او دنانيره او اخبار عن كثرتها فتقدير كم درهما او دينارا
او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء و
مالك جبره واذا سئل عن ضربك بعد اعلم بوقوعه او خبر به فظاهر
ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى حركات ضربك اي كم مرة
او مرة ضربت او الى حركاتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في
هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين القسمين

يكون زمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مستطرف
بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر
في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس فقولك اذا الشمس كورت وقولك
لهذا اكثر في الكتاب العزيز استعمال يتنبع علاقم الغيوب بالامور المستقبلة
وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت
اذا اساوي بين الضدين فتجيء حتى اذا جعله ناراً وبينها اي في اذا
معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط
فوجب اعرابها وذلك اي لكونها بمنزلة الشرط فيها اي في جملة
مختارا بعدها بالفعل لمناسبة الفعل الشرط ووجوز الاسم ايضا على
الوجه الغير المختار لعدم تماثلهما في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي تلك
اذا فجاءت مجردة عن معنى الشرط بمثال فاجأني الامر مفاجأة من
قولهم فجئته فجأة بالضم والمد اذا اتيته وانت لا تشعر به فيلزم
المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتدأ اغلبية وقوعه بعدها خلافا لمن يأبى ما يسبق من عدم وجوب
الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اي فاذا السبع حاضر وواقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه
معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة
دلالة ما وقته من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأت
السبع سببية عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف

مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة لاغير وليس غيرها في حذف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة
الابهام التي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو افضل منذ الا غير وجائني زيد ليس غير بكثرة استعمال غير بعد بها
وكذلك اجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال
وعدم توغلها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث لكان
والاخفش قد يستعمل لزمان والاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء انا نرى حيث سهيل طالعا
فيجب جره مضافا الى مفرد وهو سهيل معمول ترى اي انا نرى مكان
سهيل طالعا آخره نحو فيضيئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت
على الضم لانها غاية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة
في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فتى وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات التي
المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم شبها مع الاضافة الى
المفرد ويرده بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاصح
بناؤه على السكون اذ الاضافة الى المفرد ومنها اي ومن الظروف
المبنية اذ وهي اذا كانت زمانية كمستقبل اي لزمان المستقبل
ان كان اخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان

اذا كان المصدر ملفوظا فقط واذا كان بعده فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال
عليه الالفاظ الموضوعة لزمان وفي المصدرية اولا الالفاظ الدال
عليه نفس المصدر ويحتمل ان يكون الشاني شبه بدير كم رجلا او جل
ضربت فعلي هذا التقدير من يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبرة عنها عند تعداد بعض
الظرف فلا حاجة الى ذكر البعض منها منها اي من تلك الظروف
اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون المعنى
فان عنه نسيانا نحو مع الشهرين فحذف بعد كان خيرا من قبل و
سميت الظروف المنقطعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام
كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف حزن غايات ينتهي بها الكلام
او انما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالوقوف في الاحتياج
الى المضاف اليه واختير الضم لخبر الشفتان كقبل وبعد وما شبهها
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام و
خلف ووراء ولا يقاس عليها عندنا وبجوز في هذه الظروف
على قلة ان تعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المنقطعة وبين ما بني منها
وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فهي كنت قبلا
اي قدما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى كراه اي

لا غاية في جميل الوقت المجهول اول مدة فعيل لان اول وقت لزمان هذا الفعل
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل
فيهما اي هذه منذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه منتسبا
بالبعد الى جميع المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته
منذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان فالآخر لا الفعل وقد
يجيء بعد ما المصدر نحو ما خرجت هذا اليوم او الفعل نحو ما خرجت هذا اليوم
او ان اي ما كتب على هذه الصورة مشكلة كانت الخطة نحو ما خرجت
هذا الكتاب اليوم او ما خرجت هذا ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
هذه زيد مسافر وما جزم لقلته فيقدر بعد ما زمان مضاف الى الجملة هذه
الامور ليصح حمل ما بعد ما عليها فكان التقدير في ما خرجت هذا اليوم
زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من منذ ومنذ
اسمين مبتدأ وما بعدهما خبر لكونهما في تاويل الاضافة اما بمعنى
اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده فلا فا
مزجاج فانما منذ خبر المبتدأ اي المبتدأ ما بعده تارة وعليه انه يجوز ان
يكون المبتدأ في مثل نحو ما منذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز
واعلم انها اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الآن يراد بهما ظرفيتهما كما تقدم
الزمان لانهما يفيدان تكرر خافي تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة وقد تمال بكسر اللام وضم الدال وسكون الياء

وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال و
كسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الوقوف وحل
البقية عليها وكلها بمعنى عنده والفرق ان يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده
وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه والمال لدى زيد اوله ولدن زيد
الا فيما يحضر عنده وكلها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد
يضاف في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها
لنونها بنون التنوين في مثل رجل زيدا ولذلك يحذف عنها وبثبت ولكون
غدوة اكثر استعمالا من بكرة وعشية ومنها مطرد مفتوح القاف مضموم
الطاء المشددة ومد اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف
اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد قطط ساكنة الطاء مثل قط الذي
هو اسم مثل فذه خمسة لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل المتصل الماضي المنفي
او الزمان الماضي المنفي وقع شيء فيه يستغرق المنفي جميع الازمنة
الماضية نحو ما رأيته قط وبنيا المخففة لوضع وضع الاوقات وبنيا المشددة
لشبهها لاحتمالها وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم
الصاد وقد جاء فتح الصاد وكسرها للمستقبل اي لاجل المتصل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقع شيء يستغرق المنفي جميع
الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبنيا على الضم لكونه منقطعا عن

عن الاضافة كقبل وبعد بدليل مجيء ما بعدهما مضافا اليه نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الدائم والعائض الذي يبقى على وجه الدهر
والظروف المضافة الى الجملة واذ الى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح
مخففة نحو قوله تعالى يومئذ بفتح الذال وقبل وقوله تعالى من فزع يومئذ
فمن قرأه بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب ولكن
اكتساب المضاف اليه البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح
البناء على الفتح والاعراب مثل وغيره مذكورين مع واذ المخففة والمشددة
مثل قمنا اذ قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها
حالة الظروف المضافة الى الجملة فواذا وحيث وهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف
وبجزم اعرابها لكونها مبهمتين مستحقتين لاعراب الظروف والنكرة اي هذا باب
بيان الموقوفة والنكرة من اقسام الاسم الموقوفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي
او كلي شخصي متعين جزئيا اي بتعيين المتكلم المعلومية للمتكلم والمخاطب المعهود
بينهما فالشخصي متعدد ابدا المعلومية والمعهودية اذا وضع لواحد فقط الموقوفة
واذا وضع لها باعتبار وجود مع قطع النظر عن هذه الجهة فهو النكرة فخرج
ما وضع لشيء شامل للكثير فهو النكرة وقوله بجزئي خرج به النكرة اي الموقوفة
ستة انواع بالاستقراء والاشارة بترتيبها الى ترتيب الجهات
فالاول والضمائر فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر
كلي فان لوحظ لا بقيد وضع لها او لا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن

يا رجل اذا قصد به معين مخاطب يا رجلا غير معين فانه نكرة والمراد بكونه موقوفا
ترجمته الى ذي العلم اذ الفعل يا رجل يا ايها الرجل والمراد بوس المضاف
الى احد هما اي احد الامور المذكورة والمستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول
فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى الموقوفة فيه خلل فيه
المضاف الى المضاف الى الموقوفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احد هما اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى
ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى اي اضافة معنوية اضافة فعله اي معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف احترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولا تناسب توصيف المضمرات والمبهمات اي المضافات الى
احد هما معنى ظاهرا والوقوف بالام الاستغراق عن التوصيف خص العلم
بالتوصيف وقال العلم اما كان او لقبا او كنية لانه ان جعل بالاب او الام
او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم
ما وضع لشيء بعينه تحقيقا او تقديرا احترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي
تعينت لمعهود معين بغلبة الاستعمال فيه اخذه في التوصيف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لمعهود معين بمنزلة الوضع من اواضع
معين فكان مولا المستعملين وضعوا له ذلك فيرتفع اول محترز اي حال كون
الاسم الموضوع لشيء بعينه فيرتفع اول ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز عن

والاصل في ثماني عشرة ثمانية عشر لكنه بني على حذف الياء تخفيفا كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء مع النون لانا اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فحذفي زيادة استثقال فحمل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتحة اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الا واحدا وكيف مع العشرة وتلخص من بيان جعل اسماء الاعداد اربعة اشياء كما سيجيء حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيجيء

يقال ومميز الثلثة الى العشرة واثلث الى العشر تخفض اي تجر ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة اربعة اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعمالها آثروا ايقاع التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا مطابقا للمعدود والعدد الاتي ثلث مائة الى تسع مائة مستثنى من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا اثناتها واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان لمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات والاجود اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود الجمع بعده

جانب الكثرة منها اختير في ميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي ميز غيرها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا اخبرت بها عن المؤنث

في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على الواو
مع كونه اخصر وغير اصله عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب دائما نظيره في العقود فتحذف الاضافة او لا يستقيم اعتبار
اعتبار النون معها او هي في صورة نون الجمع ولاحقة فانها اذ ليست
هي في الحقيقة نون الجمع وانما في هذا فلا يهم كرهوا ان يصيروا اثنتا
اسما آخر كالاسم الواحد ولا يرد عليه ثمانية عشر لان الضاف اليه فيه
لما كان غير العدد لم يمتنع اشتراك ذلك الغير فلم يلزم صيرورة ثمانية
شيئا آخر شيئا واحدا او انما جوزوا اعتبار ذلك مع ان فيها صيرورة
ثمانية شيئا واحدا ليطرد غاية امرأة واما افراده فلانه لما صار
مفردا صار فضلة فاغتفر افراده ليكون الفضلة قليلا وميز مائة والف
وميز تثنيتهما وميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها كما قال و
تثنيتهما لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مائات
رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
مثل الفا رجل مخصوص بعدد لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون ميزهما على طبق ميز ما لحقه لما
كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في
جانب الكثرة منها اخيرت في ميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي ميزهما
المفرد اما على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث

مع علامة الافراد اذا استثنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اخبر
به مع علامة التثنية استثنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا
لفوق العلامة التي هي اخف من ذكرها لانك ان رجلان اخف
من ان تقول اثنان رجلان فانما يكون لاخافة اي افادة لفظ
على العدد والتصريح به الذي قصد
بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
راعوه وعلى حدة انتقول في المفرد
عددا غير بصير اي بسبب اعتبار
نقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر
يقول فاقصوا باعتبار بصيره الواحد
في ثماني الواحد مغيرة باضافته اليه شيئين
بس قيل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مؤنث على هذا القياس وبهذا الى العاشر
لا غير الا لا تقول غير ذلك فلا جرى ذلك
مجاهد الاسهين وهو في العشرة اذ فوقه مركبات لا يتصور
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حالة اي بر تبته
من المعدود من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة
الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كزيد
من غير اعتبار معنى التصيير فاقام قبل الواحد والواحدة لا فائدة لا يقال

او بالعكس بان يكون المميز مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس
اذا عنيت عن المذكر فجهان اى فى العدد وجهان اشهرهما التانيث
فان قلت ثلث نفوس شخص وانت تريد الشخص اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر فى كلامهم وان قلت ثلث شخص اعتبارا بالمعنى والاصل
واحد وواحدة ولاثنان وا
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الا
يذكر ولذا يصح ان يكون مميز الها
الواحد والاثنين استغناء
تميزا على تقدير ذكره معهما الدال نحو
والاثنتين عنها اى عن الواحد
اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان و
والواحدة ومن صيغة رجلان الخ
عن التمييز فان قلت سبب ان ميزوا
كذلك تميزا اذا كان مميزه مثنى معنى نحو
اشار رجل قلت لما امتنع ما الجبهة لى بر
تمييزا فيما تميز الجبهة فيه ما عوارف لها والاثنتين ولا بعدان
يقال معنى الكلام انه لا يميز واحدا والاثنان استغناء بلفظ التمييز
عنها بما يجاور حروفه المصورة بهيئة خاصة القائمة بحروف علامة
الافراد باعنى التنوين او علامة الاثنتين اعنى حرفى التثنية فاذا تغير

مع علامة الافراد اذا استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا تغير
مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار و
لحوق العلامة التى هى اخف من ذكرها ولا شك ان رجلان اخف
من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادة اى افادة لفظ
التمييز الغرض المقصود اى التخصيص على العدد والتصريح به الذى قصد
ذلك التخصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
التخصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة والمقول فى المعدود
من العدد اى فى الواحد من المعدود باعتبار تصيره اى بسبب اعتبار
تصيره اى تصيير ذلك المعدود العدد الذى يدل عليه بواحد الثانى فى المذكر
فقولك اثنا فى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيره الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيرة اثنين بانضمامه اليه اثنين
وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيرة واحد او الثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا يغرك ان المقول غير ذلك فلا جرم ذلك
فخالف الاثنين والى فواتح العشرة اذ فوقه مركبات لا يتصور
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المعدود باعتبار حالة اى ترتيبه
من المعدود من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة
الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كزيد
من غير اعتبار معنى التصيير وانما قيل الواحد والواحدة لانها لا يلائمان

على المرتبة قابل منها الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث
كذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد وسواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء
الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث اثنية وثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب المعطوف نحو احدى
عشرة وتؤنث الاسمين فى المركب كما تذكر كما علمت تذكر اثنى عشر وانما
ذكروا الاسمين لانه اتم لواحد المذكر فلا معنى للتانيث فيه فجملة عشر
رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار
حاله اختلف اضافتها فلا ختلاف اضافتها قيل فى الاول اى فى المؤد
من المعدد المقول باعتبار تصيره ثالث اثنين بالاضافة الى الاكمل
بدرجة اى صيرت الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى
صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المؤدى من المعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة او اربعة اخمسة بالاضافة الى عدد يلى عشرة
او يكون فوقه اى احد جانبى لا مطلقا بل باعتبار فوقه فى المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم ارادة الواحد الاول من عاشر عشرة
وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة مازاد على العشرة حادى عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى الاقدم من احد عشر

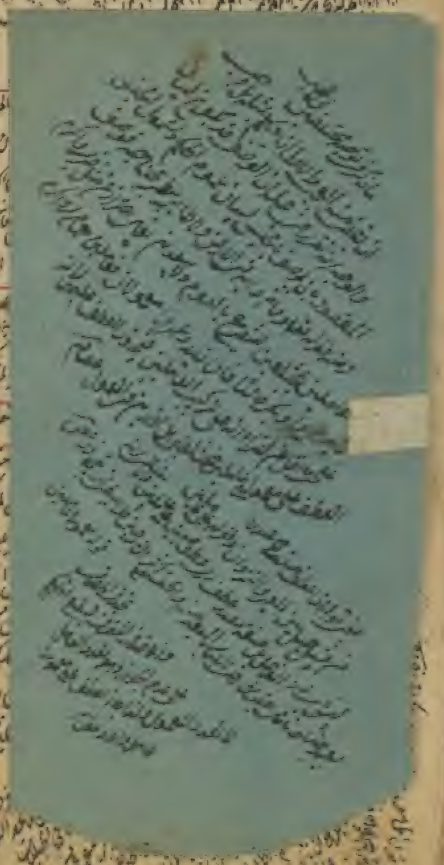

جوا اصطفى كجلاد اى حبس نحو الفعل المؤنث الحقيقى الخالص زائدا ذكر من الحيوان
بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث فى اللفظ حقيقة او تقديرا
او حكما فالتأنيث حقيقى فى مثاله كطلحة مثال تأنيث اللفظى حقيقة وعين
مثال تأنيث اللفظى تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيهما بدليل تصغيرهما
على طُلَيْحَة وعُيَيْنَة واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى المؤنث
مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فنحو اى قولك الفعل شمس
بالتاء وجوبا اذ التأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقى فانه يجوز لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى
هذا اشار بقوله وانث فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو مستثنى من الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه
عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه
ما يشعر بتأنيثه وحمل بعض الشارحين ضميره راجعا الى المؤنث
الحقيقى او ضمير المؤنث اللفظى بينه بقوله فهو وانت فى ظاهر غير الحقيقى
بالخيار ولو كان مستثنى من هذه القاعدة لصار الفصل بينهما بالحاج
الى التقدير فحينئذ لنا بلا فصل لكان احسن تسليما لاحكام جميع الاقسام
فى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه
فتقول حضر القاضى امراة وحضرت القاضى امراة وطلعت اليوم
الشمس وطلع اليوم الشمس لان المؤنث الحقيقى منفك التأنيث فى

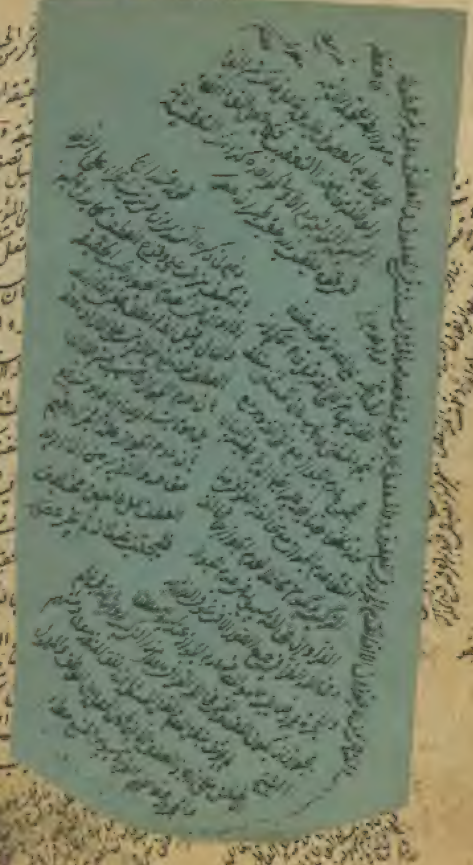

اسما المذكور كزيد فاسمية امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها كجاءت
اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر جمع غير العاقل حكم ظاهر المؤنث
الحقيقى فانه واجب لكون الرجال جاءت او جاء اما غير جمع المذكر السالم
فلانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان واحده مؤنثا كما اذا كان
المؤنث او مذكرا كجاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى جاز
بالتاء وان شئت انثت اى بدون شئت تركتا كجاءت الرجال
وجاء الرجال وجمع المذكور العاقلين اى جمع المذكر غير العاقل
السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم
جاز ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت المسكن فيه التاء بل
بالتاء لان تأنيثها بناء على الكثرة فحكموا بتأنيث الرجال جاءت وفعلوا
الا ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا الصنع من الجمع والنساء
والايام اى ضمير النساء وما يلحقها فى كونه جمع المؤنث وان لم يكن
من الصفات كالسنون وضمير الايام وما يلحقها فى كونه جمع المذكر غير العاقل
فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مؤنثا بتأنيث التاء بناء على الكثرة
وضمير فعلن اى النون انما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة
وانما فى جمع المذكر العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال
فيما على حقه فاجرى مجرى المؤنث وفى الحواشى الهندية هو ما ضع لشرح الزرقانى
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كما قالوا وصفت بى العاقلين

في فصل التفضيل كما مر لانه على الزيادة ٥ وشرط الثالث ان لا يكون
ذلك الاسم فعلان فعلا اي مذكرا غير مستعمل في مذكر الصفة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران
فانه لا يقال فيه سكرا نون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان
ولم يكتف بان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان
فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
سيبويه اي في هذه الصفة بناء على الوصف مع المؤنث مثل جريح
وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع
بالواو والنون وبالالف والتاء فلما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يكتفوا
ان يجمع جمعا مختصا بالمذكر بل المناسب ان يجمع جمعا يستوي فيه مثل
جرحى وصبرى ٥ والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مبنيا بناء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغ جمع الذكور والاناث
التانيث او حذفت التاء لزم اللبس وحذف تاء اي نون الجمع بالاضافة
كما في قشيشة ٥ وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها و
عارضين بفتح الراء ٥ وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة ٥ وقد اورد صاحب
الكتاب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية فرجنا من الشذوذ قوله
فيها ساسين واسانة وابى بعضها على الشذوذ وهنا ارضين وانا نقول
في مراد سيبويه ذلك فليرجع الى المؤنث فما لم يصح المذكر مثل اي

جمع لحيان آخره الف وتاء ٥ وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث
ان كان موصوفا صفة ٥ الى ان ذلك المؤنث مذكر كان لا يكون ان
مذكر ذلك المؤنث جمع بالواو والنون فيلزم مزية الفرع على الاصل وان
لم يكن ان المؤنث مذكر جمع بالواو والنون كان لا يكون اي فشرط صحة
جمعية ان لا يكون جمعا لمن التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة
حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس ٥ الا
عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جامدا
هذا الجمع ملتزما اي من غير اشتراط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة
وزينب ٥ وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء
المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحو خامس الاسماء التي تأنيثها غير
حقيقي لا غير وفيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات الكائنات
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولاظهار العلامة جمع التكسير
ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث لفظه واموره الداخلة فيه
كالمباني فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بالجوهري الى
الزيادة به وايضا المباني من تغيره تكون لحصول الجمعية فلا
ايضا بل معطوف فان تغير الواحد فيه يلزم به حصول الجمعية ٥ واما التغير المذكور
في تعريف الجمع مطلقا هنا اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث
الامور الى زيادة الزايدة كما سيأتي عليه الاجماع المفيدة بعموم في قوله
بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال او اعتباريا كذلك

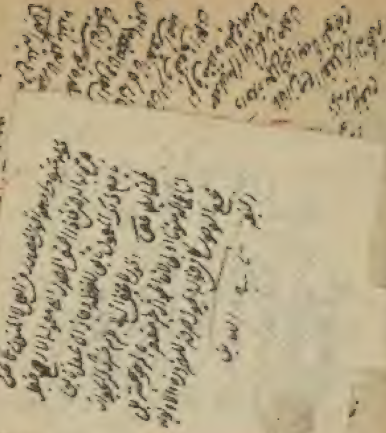

١٢٦

كان منصوبا لفظا او منصوبا على قلة بالنسبة الى الفاعل كضرب القاضي الكلاب
ضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعلم ان اعمال المصدر منقسما بالاقسام
الى جائز التعريف كقليل لانه عند عامة متقدمي النحاة مع الفعل فكما لا يجوز
عطف مع الفعل بمعنى ان لا يجوز عطف المصدر المقدر به وكذا يجوز ذلك على
قلة فرق ما بين شيء وبين المقدر به قبل لم يأت في القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر منصوبا مطلقا صرفا
من غير اعتبار اعرابه فالفعل متعد من غير تجويز ان يكون المصدر اقل اعمالا كجر
اعمال الضعيف مع وجود القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا او ان كان اي المصدر منصوبا لا مطلقا
واقعا موقعه اي من الفعل وهو ما كان حذف عامله لازما نحو سقيا ورعيا
شكرا له وحمدا له فوجهان اي فمجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل
المصدر عنابة وقيل عمل المصدر عصدرية وعمله به فعلى فوجهان
واقا فصل بين مسمى المصدر اعني ما لم يكن منصوبا مطلقا وما كان اياه بالجملة
اعترضه لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول كثير
واخر جوا خرجت من اجلهن فوجهان متعلقة بالمجهين على سواء اسم الفاعل
والمشتق لا اسم المشتق من فعل لان الحدث موصوف عالذلك لا اسم لمن قام او
الفعل به اي لذات ما قام به الفعل فوله قال لما قام به الفعل فكان
اولى لان فعل امر به ذكر بعض فلعله تصحيف بمعنى الحدث

موصوفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وضراب وصيغة
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل او من غيره فلانها
مزيد فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم منه
اي مع ميم مضمومة مفتوحة موصوفة في موضع وقف المضارعة سواء كان حرف
المضارعة مضمونا اولا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل الآخر
المضارع كسر كافي يتعاطى ويتفعلل وتيفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم
موضع حرف المضارعة المفتوحة ومستغفر فيما وضعت موضع الف المضارعة
المضمومة واحترز بمستغفر عن مستغفر كان مثال الكلمة الخماسية الواقع في آخر
المضارع ايضا نذكر انما يكون من بين الفتحتين الميم مثال يكون من بين الكسرتين
مثال وقيل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما لا يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان سواء فكذلك وكما
ان فعله يتعدى الى الظرفين الحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي شيء كشرط عمله به من معنى
احد زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان فالشرط
احد حالان لان شبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والواو بالحال والاستقبال اعم من
ان يكون كليتهما او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد

١٢٩

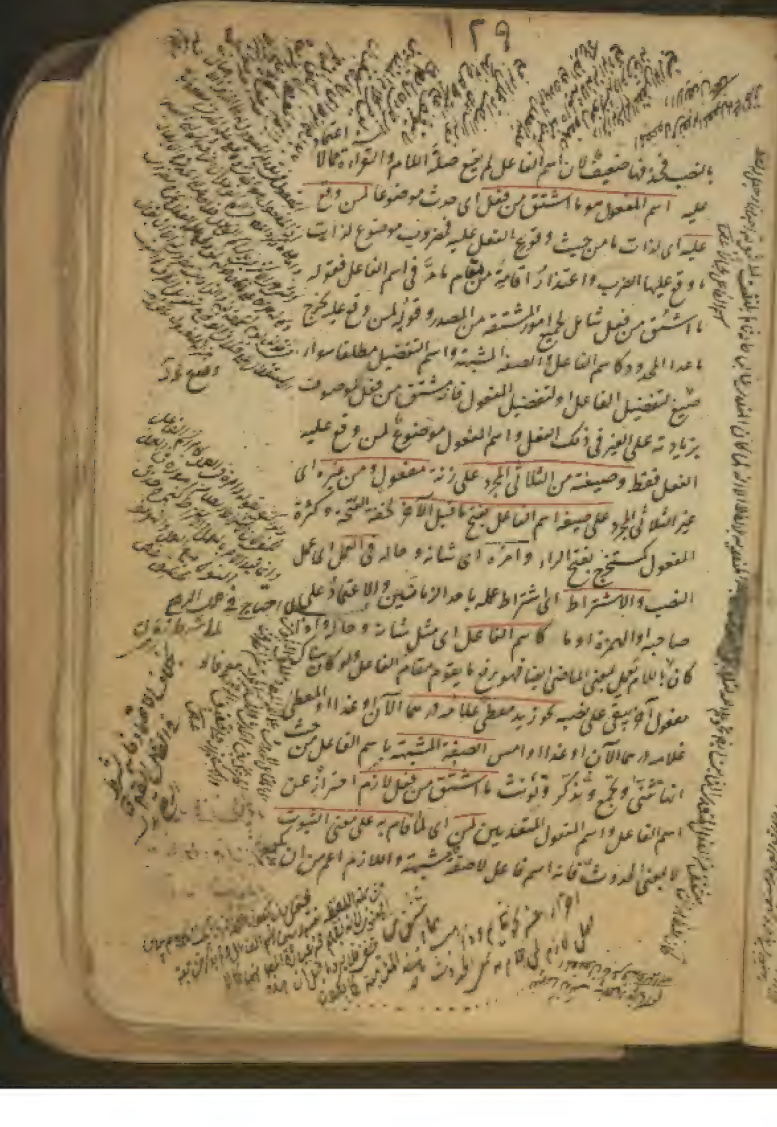

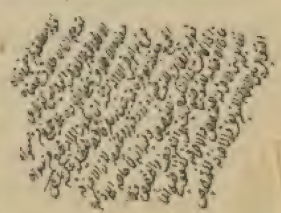

١٣٠

الصفة المجودة لان معنى الاول وجودي والثاني عدمي وكذلك الترتيب في تفضيلها
لان اقسام الصفة المجودة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال انسان منها اي من تلك الاقسام
تستعمل احداها اي احدى الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ابسطها اي
غير اسطها مثل الحسن وجهه والحسن وجه علامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة او الحذف
ضمير الموصوف من فاعل الصفة وما اضيف اليه الفاعل استتاره في الصفة مثل الحسن
الوجه والحسن الوجه الغلام او بجرها بها والاخفة فيه بواحدة منهما وثانيتها ان تكون الصفة
باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجها او وجه غلامه لان اضافة الحسن
وجه وان افادة التخفيف كحذف الضمير استتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا بالاضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت تفيد التخفيف لكثرتها في الصورة تشبه بحسن
المعهود من الاضافة اذا اضيفت في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجه فيشبهه وجميع الصور بين مجوز وما
على خلاف في مرارة الشم والمكروه فيهن مجوز وما بلا قبح في الصفة وجه الاستتباح
انهم ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يكون اقصى ما يمكن منه
وقبح ان يصير على امعن التخفيف اعني حذف التنوين والنون لانه عوض لا عظم عن
المكان وهو حذف الضمير مع الاستتار عنه كما سكن في الصفة والذي يجاوزه
بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والنون
من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي

اخيرا التي لم تحذف بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وهو مبني اي
اسم التفضيل من حدث ثلاثي او رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل
وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع الحافظة على تمام
اوزانه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة بحركة ووقف مع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلاثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد ومختلفا كلها
اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصولها او من زوائدها او ممتزجا منهما
فلا يتبين المشتق منه فلا يتعين الذي ليس بمبين اي من ثلاثي مجرد ليس
بمبين ولا يجب ظاهرا لان منها اشتق افعل غيره اي غير اسم التفضيل
كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منها لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور
او زيادتها او العود وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم
بناء على ان افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى ما في قوله الوضع الطبع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل مشتق من ثلاثي مجرد ليس بمبين الا به
وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان له
زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد بانشد وانحو مثل اشد
منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياعا مثال علوم وعلى مثال
طلب وحيث فيه نا الطالب الظاهر ان لا يذكر افضل وابلد ولكن يرد ان صح على
هذا التقدير يشتق على معنى اسم التفضيل فانه لا فرق بين الجبل والبلادة والغبي
الذي

علة منتفيا خبرا بعد خبر لكان او حال عن ضمير او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منتفيا مثل مارايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد رجلا من الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضلا عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ اثبات الشئ وفى المعنى سلبه لتحصل المغايرة المعتد بها ويحصل بمنظر تعلق فرنك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كما صفة المشبهة لاحتياط ربتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعد سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا بين المفضل والمفضل عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج نحو مثل فرنك مارايت رجلا احسن فى كل عينه من كل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيدة تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار والمدار فيما يبتنى على ما هو الاصل فى باب التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل ادراجه عن المعنى المتنازع اليه الذى كاد يتضح قائله وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منتفيا اذ عند كونه منتفيا يكون بمعنى المنفى ويحمل عليه وانما قلنا انه عند كونه منتفيا بمعنى المنفى لانا نرى احسن فى مثل هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل فى المواد الا فى بعض مثل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كل عين على كل عين زيد

الكحل ص

فيبقى اصل حسن كل عين على كل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يابى المقام لان مقام المدح يرجح المعنى الى ان حسن كل عين على كل عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وانما قلنا ان يحمل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة وعرفان نفى الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وهو ان كل عين رجل منتفيا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والياس يكونه دونه لانه ينافى المقام فرجع المعنى الى مارايت رجلا احسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى بما اقتضاه المقام والا بعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان الزيادة على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد بمجرد نفى المساواة مطلقا ونفى من الزيادة ايضا فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك كاف فى الترجيح فان قلت لو كان زوال الزيادة بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عملا فى مثل مارايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز فى المثال المذكور مع ان هناك فرقا بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات فتى صورة الاتحاد وصف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق لقوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف مارايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معنى التفضيل فيه قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز

عمله فى المظهر انهم لم يرضوا احسن بالجرية على الكحل بالابتدائية فصلوا بين احسن وهو مرادى عاملى فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قولنا فى عين زيد بالجيمى وهو الكحل اذ كحل ليس معمولا لاحسن من حيث الخبيثية فهو اجنبى له من حيث الخبيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من حيث الخبيثية والا يخرج عن حيز هذه الاجنبية ما عرض له من حيث الابتداء العامل فى المبتدا والجر اذ العامل بالحقيقة حق معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل الذى هو معمول له فانه لم يبق اجنبيا صالحا من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قولنا فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معنا تعقيد تركيبى وكذا لو قيل بهذه العبارة مارايت رجلا احسن من الكحل فى عينه هوى الكحل فى عين زيد لاحتاج الى تكلف وتعقيد ايضا مع انا سنبين من قبيل العبارة المشهورة بالواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام والاقرب مسلك الكحل وبين شرائطها وما يجرى عليها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يشير الى ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى تقدير ذلك ينتقل هذا التنويب الى ما اشد وبسببه استشهد به فى اثبات هذه المسئلة

يطابق بعض ص

وتطابق هذه الصور عليه فقال انك ان تقول مارايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد بالجيم منه فى عين زيد مقام منه فى عين زيد وهو اخصر منه بمقدار الخبر منه والكاف فى ولو فى لفظ العين من العين والكحل من زيد كان اخصر من ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه فضل منه التغير للاصل من كحل عين زيد المعنى على حذف الصفة فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل شئ على نفسه بعيدا

الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها مفضلا عليه فقلت مارايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله مارايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد منه ما عليه استغنى عن ذكره ثانيا واضمر بدله ايضا عائدا لعين زيد فى اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد واستتر ضمير مارايت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على اى وجه ان الكحل فى عين زيد حسن بالنسبة الى عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فضل ظاهر لوقوع افعل بالمجرة عن معنى التفضيل لانها فرع الاولى والا لزم من التفضيلية مع مجرورها معدة فيها ايضا كما ذكرنا مثل والارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى ظننت مارايت كعين زيد الى آخره قولا قايلا مثل قول الشاعر والا فاذكر صدرا بيت ليكون مستندا بما هو بمنزلة العلة له تركه موصوف احسن فى المثال وان كانت العلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قولنا واذا هو مذكور لانه كان فى مقام بيان الاختصار بسبب المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبلها هو

عرفت على واد السباع ولا ارى ... كواد السباع حين يظلم واديا

اقل به ركب اتوه بغية ... واخوف الا ما وانى لا ارى

كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم فى واد السباع فقدم واد السباع واستغنى عن ذكره ثانيا لذكر اسم جامعة الزكيان وهو مضمر حيث يرى الابل والغنيمة من اى اتى كالتحية من حيى او حى وهو لك والا آتى وسار يا من السرى وهو السير فى الليل فقوله ادى اذا من رؤية البعد اى رآه اقتلب فعل الاولى واديا منصوب وكواد السباع حال

الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان
المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها واذا كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا
او حالا او مستقبلا نحو مرض حتى لا يرجونه اي حال كون حتى بمعنى كي السببية او الى ان
لانها الغاية مثل سلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي او للاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد
مثال لحتى بمعنى كي او الى وللاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا او سيرت حتى تغرب
الشمس مثال لحتى بمعنى الى وللاستقبال بعدها فان اردت الحال تحقيقا
اي بطريق التحقيق بان يكون حتى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله او حكاية اي
بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا
الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئت هذه العبارة
وحكيتها في زمان التكلم على ما كنت هيئة وكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا فالقرينة على ما كان عليه وحكيت ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
او لا يكون ح تقدير ان لانها حينئذ للاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة
تحوف ابتداء لا جازة ولا عاطفة ومعنى كونها تحوف ابتداء ان حينئذ ابتدأ كلام
مستأنف لان حينئذ بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة عليه
الاسم كما توهمه بعضهم فترفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعد ها بتحصيل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال
اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما يراد الحال تحقيقا فانه

ايضا جازة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
كيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة اسم بمعنى بعض
او من الجزاء ما كان اسم ذا بمعنى بعض او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي
ما كان اسم معنى بعض والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان
بعد الانتصاب المضارع بشرطين احدهما السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
لما بان الاول عن الرفع الى النصب بتخصيص على السببية حيث يدل
تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون ما قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة المذكورة الاشتاء او
ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن نحو كون ما بعدها جملة معطوفة على
الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاهنك اي لا يكن منك شتم فهنك مني فيندرج فيها
الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تهنني فاعزك او استفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فاشرب مني او تمني نحو ماتأتينا فتحدثنا اي
ليس منكم اتيان فتحدث فيندرج فيه التحضيض نحو هلا انزل الينا فتكرمنا اي
ليكن منك انزال فاكرام منا او عرض نحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا اي
ليكن منك نزول فاصابة خير في جملة هذه
المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل

بقاء بعض السنين وذهاب بعض آخر حتى
الله عليه وسلم ولا يكن الامر

قصد فيه تفي الرجاء في زمان التكلم او من ثم اي من اجل هذين الامرين
اي كون حتى عند اراده الحال تحوف ابتداء او وجوب سببية ما قبلها لما
بعدها امنع نظرا الى الامر الاول ارفع نظرا الى الثاني فيندفع ما توهمه حتى في قولك كلمته
حتى ادخل فانها في وقت حصول كلام المتكلم فيه بان يحمل كلامه على
ناقصة لانه لانها لما كانت تحوف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى
ان قصه بلا خبر فيقصد المعنى وامنع الرفع نظرا الى المراد الثاني في قولك سرت
حتى ادخلها لارفع يكون ما بعدها خبرا مستأنفا منقطعا عما قبلها سببا
لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود تحوف الاستئناف فيلزم الحكم بوقوع السبب
مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كلام المتكلم
كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فادخل الآن والآن ظرف دليه
وجاز ايضا سار حتى يدخلها بالرفع لانا السببية في هذا المقام محقق والشك
انما هو في تعيين الفاعل فجوز ان يكون السبب متحقق الحصول فعوله ايضا عطف
بتقدير جاز على جاز في الثانية لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية
تقييده بقوله في الثانية كما لا يخفى وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان
سيري حتى ادخلها في الثانية اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كلام
المتكلم فيما مضى لوجود ايهام سار عطف على كان سيري ولا خلاف فيه والام في
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل سلمت لادخل الجنة واما بتقدير ان
بعدها لانها جارة واللام المجردة التي ينتصب بها المضارع بعد لام ما كيد
منفي بعدها نحو ما كان الله ليعذبهم او منفي كلم يكن نحو لم يكن ليغفر لهم

وفوقها معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير حتى فوله حتى اذا كان
مستقبلا او على فوقها وهو اوضح وشرط مبنى الان وقيل موجود ومعطوف على
حتى فى فوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا اولى وان كان البعد يجب الحفظ لكنه
اقرب يجب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا يلزم ان ذكر كم
يذكر فى التفصيل ولم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم بالبعض فى
الواقع فحصه صاحبه كما سبق من جرباذ فى لم يقاوبه وعليه ان كان المناسب تخصيص ذكرها
مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى
نحو جئتك لان تكرمنى ومع الى بعد من اللام الزائدة نحو اردت لان اقوم مع
الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تقعد لان هذه الثلثة تدخل على
صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه وارد ت لضربك فجاز ان يظهر
معها ما يطلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلا يدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهى
بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى
التى يليها المضارع واما الواو والفاء وأو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
تخصيص على معنى سببية الجملة والانتهاء كما مر اعمل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
وقد يظهر ان مع لا الزائدة على المضارع المنصوب نحو ما منعك ان لا تسجد ودخول اللام
بمعنى كى عليها شاذ ان لا يستمر ولا يلتبس المنفى بلام كى والام لا نحو فرنا لئلا يلحقنا
ضيم واعلم ان الناصحية يجوز فى غير المواضع المذكورة كما بين فى موضعه نحو
قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وامع عمل مع البشذوذ كقوله الا اجذه الخ

احضر الوغى فى رواية النصب ولكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع الثلث
لم يذكر بها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا الناهية فى معنى النهى
احترز عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة إن
ولها واذ ما وحيثما فاذ وحيثما يجزمان المضارع ما وأما بعد وفعلا وأين وحتى
وسيجىء بيان المضارع مطلقا سواء كان ما او لا وما بمن ذا اى وأى واما الجزم
المضارع من كيفما واذا فشاذ لم يأت فى كلامهم على وجه الاطراد وامامن كيفما فلان معناه
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقعد اقعد اكان معناه على اى حال وكيفية تعزم اقعد
ايضا اقعد على ومن المتعذر استواء قراءة قارىء فى جميع الاحوال والكيفيات
وأما اذا فلان كلمات الشرط انما يجزم ما يتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام والتعميم
موضوعة للام المنقطع بها بان معتمدة عطف على قوله ما اى يجزم المضارع بان
مقدرة وسيجىء بيانه انشاء الله فلم يجب المضارع ماضيا وفيه اى فى نفى المضارع و
لا بعده لو حمل الضمير فى ما هو اقرب اعنى ماضيا وما ماضيها اى مثل لم فى هذا المطلب
والنفى والخلص اى لما بالاستمرار اى استمرار النفى من زمنة الماضى من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم بها نحو قول نوم فلان ولم ينفعه الندم اى يجب عنده الابد من دوام
انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا ثبت نوم فلان ما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك
الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويخلص ايضا لما بجواز حذف الفعل النفى
بدون دليل عليه ليس لكم شارف المدينة وما اى بلما او لما ويخلص ايضا لهم

فقد زرتك فالزم واجب فى المضارع لدخول الكازم وهو اما يختص مضارع صالحيته للحال
وان كان اى مضارعا فالوجهان اى فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو واداة
الشرط والرفع لخلوه عن الناصب والجازم لتعلقه بالماضى المعلول نحو ان اتانى زيد
او اتيته واذا كان الجزاء ماضيا غير قد فقط نحو ان خرجت خرجت او
نحو ما فى ان خرجت الخ ويحتمل ان يكون تخصيصا للقلة اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ لم من قبل او معنى بمعونة المقام كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت الخ فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تأثير
حرف الشرط فيه حتى يجب ان يكون مؤثرا فى الجزاء ولا يجوز ان يكون الفاء مؤثرا
فيه فلا يجوز ان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال غير قد لجواز عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم
ان يكون شرطا مؤثرا فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء
فيه ان كان اى الجزاء مضارعا صالحا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه
مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بان حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة
الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير
معناه كما تؤثر فى الماضى فيتوفى بالفاء واثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت المعنى
الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه ان لم يكن قويا كما فى قوله تعالى ان يكن
حكم الف يغلبوا الفين ان يكن منكم عشرون يغلبوا مائتين ان لم يكن الجزاء
الماضى المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بعد
ضيا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تضارعا كما تقول ان اكرمتنى اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك على كل تقدير لانا نقدر فى الشرطى الماضى

فعيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تخرج بكسرة خافتة الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو المراد بالخفاء والخواء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف الا في ضم مشتقين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند النحويين وقال بعضهم هو ان تأتي
بضمة خالصة بعد الباء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الاشارة الى ان اصل الضم في هذا الفعل هو الواو وجاز الوجهان ايضا على ضعف
فعيل فعل وانوع بالسكون جاعل وجعيل انواء بالسكون هذا وانضمام ما قبلها وهذا اي
مثل باب المضي المجهول من مثل العين من المطلق المجرد باب المضي المجهول من مثل العين
من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في محل الصفات الثلثة فيه اذ يقيد
وقيد فيها مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير وايم اذ ليس في ذلك مثل
قيل وبيع سكون ما قبل حرف العلة فيها في الاصل اذ اصلها استخير وايم بالهمزة او
الباء المكسور ما قبلهما والقياس فيها اذا سكن ما قبلها ان ينقل حركتها
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واو فيقال استخير وايم لغة واحدة وان كان
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وسوغ الضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل
آخره لغة العرب وتسمى الضارع بازيادة ومحل العين التي للمفعول يقلب العين
فيه الفا كانت او واوا او ياء نحو قال وباع ويخار وينقاد ويستجار وينام تركها
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها للمتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل
ما يتوقف فهم على متعلق اي امر غير الفاعل تعلق الفعل به ويتوقف فهم عليه

فان كل فعل لا بد له من فاعل فهو موقوف عليه فهم لكن نسبة الفعل الذي بطريق الصدور
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل او قايم به او مسند اليه او
لا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالفعل
ان فهم الفعل ان كان يتوقف فهم غير الفاعل عليه فهو المتعدي كالضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقل ذات في الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او
المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن فغير المتعدي بخلافه اي
بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهم على فهم امر غير الفاعل تعقد فانه وان كان له
تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه عن هذه
المتعلقات جايز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او
بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بين
الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب هذا في الكلام كثير والى اثنين ما ليس هما غير الاول كاعلى الى
اثنين ما هما عين الاول فجاعدى عليه نحو علم الى مفاعيل عشرة كاعلم الله بمعنى
اعلم وما اصلان في هذا القسم فانها كانا قبل الهمزة متعديين الى مفعولين فهما
او وقعت عليهما الهمزة زاد مفعولا آخر فيقال المفعول الاول والثاني والاخير هو
انباء وبناء واخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى اثنة بل تصير بها
ايضا اذا بواسطة استعمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى اثنة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كما ذكر اعلمت
نبيا ما الاستفتاح عنه كما ذكر اعلمت عمرا استطلاقا والثاني والثالث من مفعولها

كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عاشة الآخر واجازة تركهما كما افعال القلوب
وسيجئ افعال الشك واليقين ايضا كلها نعم اراد وابا الشك الظن والا فلا شك من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة بمعنى وتارة بمعنى ورايت ووجدت وهذه
الثلثة بمعنى تحمل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من
حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا علمت زيدا قائما فمفعولا تلك
علمت لبيان ان ما اشتقت منه الجملة عنه حين تعلقت به واخبرت بها عن تمام خبر
انما هو العلم واذا ظننت زيدا قائما فمفعولا ظننت لبيان ان ما اخبرت بمضمون هذه الجملة
هو الظن اكثر تلك بدا في الافعال فنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة
الاسمية المسندة اليه على انها مفعول لها ومن خصائصها وهي خصيصة وهي
ما يختص بالاسم والا بد جدي غيره اي من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احد ما
ذكر الآخر غالبا فينصب احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونها في الاصل مبتدا وخبرا وحقه
البناء والجزء غير قليل ان المفعولين مغايرة للاسم واحد لان منصبه انما هو المفعول به
في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بالذين آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقطة
من تحت مستقبلا اي لا يحسبن هو لا الذين يبخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
والاصل في الثاني فكما في قول الشاعر لا تحسبني غافلا عن غدرك فانا طالما قد رمانا
الاعداء اي لا تحسبني غافلا جاز عين فحذفت جاز عين الذي هو المفعول الثاني بخلاف

[illegible]

باب اعطيت فانه يجوز الاقتصار على احدهما فعل فلان يعطي الدنانير من
يجوز ذكر المعطي واعطيت الفقراء آمن غير ذكر المعطى وقد يحذف فان معناه كذلك فلان يعطي
وكيسوا ذا يستفاد من مثله فائدة جديدة ان المفعولين يخلاف مفعولي باب علمت فانك
لا تجد فيها شيئا منهما فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن العلم وظن وامثال هذا مما يجب فيها كونه من سنخ يحمل ان يتعلق به
حاد فاده منها اي من خصائص افعال القلوب جواز الاقتصار اي ابطال عملها اذا
توسطت بين معمولي احدهما نحو زيدا ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت او الى
جواز الاقتصار على احد المفعولين لا استقلال احد جزئي الجملة لان يكون نائبة اي وخبرا
او مفعولين لها كلانا ما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدا وخبرا مع ضعف عملها
بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيدا قائم لكن
الجمهور على ان الجواز هنا على تقدير الغاء في حين الالغاء اي ابطال العمل لفظا ومحلا
ظننت زيدا قائم في ظني وفي قول جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على
تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انعكاسه وبيان الالغاء اولى على تقدير التاخر وقد منع الالغاء ايضا اذا
توسطت بين المفعول ومرفوعه نحو ضرب حبيب زيدا وبين اسم الفاعل ومعموله نحو
انت بكرم احبيت ام وبين معمولي ان نحو ان زيدا احب قائم وبين سوف
ومعمولها نحو سوف احب مفعوم زيدا وبين العطف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد
واحب عمرا ولا شك ان الغائها في هذه الصور اجب فلهذا قيد جوازه
المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت

نقيد

يتحلل في

باب اعطيت فانه يجوز الاقتصار على احدهما مطلقا نحو اعطى غلمان يعطى او ثانيه من غير ذكر المعطى او اعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يجب ذكر احدهما كذلك غلمان يعطى وكسوا اذا استفاد من مثل فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علم فانك لا تجد فائدة في قولك علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن العلم ظن وامارة قيام قرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي سمعه حاد وقد مر اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها لفظا لا محلا نحو زيد ظننت قائم او ما ظننت قائما او ظننت ما زيد قائم وظننت انا بكر زيد منطلق بالاستقراء من الاستعمال فجزء من العاملين لان كونه ناسبا او خبرا او مفعولين لها كلاما ما على تقدير الالغاء وجعلها مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد تقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيدا قائم لكن الجمهور على ان لا يجوز [illegible] ظننت زيدا قائم في ظ [illegible] تقدير نحو متوسط [illegible] بعضها انما تتوسط [illegible] توسط بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو انت بكرم احب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احب قائم وبين موصوف ومعمولها نحو سوف احب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحب عمرو واعلم ان الغاءها في هذه الصور واجب فلذا قيد جواز الغائها عن جواز الاعمال ايضا بقولنا اذا توسطت يعني بين معمولها او تاخرت

كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاقتصار وجواز تركهما اي افعال القلوب وسمي افعال الشك واليقين ايضا كما تقدم واما الشك الظن والاقلاس من هذه الافعال بمعنى الشك المتقض تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وزعمت والثلثة الظن وزعمت وهي تكون تارة بمعنى علمت وتارة بمعنى وجدت وهذه الثلثة معلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية بيان اي تلك الجملة كمن حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا علمت علمت زيدا قائما فقولك علمت بيان ان ما انتشارت هذه الجملة عنه حين تتعلق بها وانبئت بها عن قيام زيد فانه اعلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت بيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن كزيد في الافعال منتصبا اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسندة اليه على انهما مفعول لها او من خصائصها هي جميع خصيصة وهي ما يختص بشيء ولا يوجد في غيره اي من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما او ذكرا فانه يقتضي عاملا مفعولا لها وسبب ذلك مع كونها في الاصل مبتدا وخبرا اما لهذا او الجزء قليل ان المفعولين صارتا كاسم واحد لان مضمونهما صار المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا قد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بالتاء اي بخلهم هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المثناة من تحت مبنيا للفاعل اي الباخلين هو اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول والاحذف ثانيا في قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة فلا تحسبنهم عن عذابهم بمفازة عن العذاب وشاهد الاحذاف اي لا تحسبنهم جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف

بینی فنماء اقاض هذه الاقسام آنی فی بارکریح ان مطلقه ایضا من خصایص افعال القلوب
کثرة وقوعه ومنها ای من خصایص افعال القلوب انها تعلق وتعلیقها وجوب
ابطال عملها لفظا ومعنی بسبب وقوعها قبل صحیح الاستفهام بلا واسطة کما فی
مثاله او بواسطة کما اذا قبل المضاف الی ما فیه معنی الاستفهام نحو علمت غلام من انت
او قبل النفی او داخل علی معمولها وقبل اللام ای لام الابتداء او داخلة علی معمولها
مثل علمت ازیدا عندک ام عمرو والتعلیق بالاستفهام وذکر مثال خوفا بالمقایسة
قال الرضی علمت ازیدا فی الدار ومثال اللام علمت لزید منطلق واما التعلق قبل هذه
الثلثة لان هذه الثلثة یقع فی صدر الجملة ومضافا فخصت بها بصورة الجملة
وهذه الافعال توجب تعبرها بسبب خبرها توجب التوقیف باعبار احدهما
لفظا والآخر معنی فمن حیث اللفظ وهی الاستفهام والنفی واللام الابتداء ومن حیث
المعنی وهو علی هذه الافعال والتعلیق من قولهم ادرأة معلقة ای ممنوعة الزوج
لکون کالشیء المعلق لامع الزوج لفقدانه الایلاز وج لتحویزها وجود الزوج
فالفعل المعلق لما صح صدوره من الفعل لفظا عامل معنی وتقدیرا لان معنی علمت
لزید قایم علمت قیام زید کما کان کذلک عند انتصاب الخبرین ومن ثم جاز
عطف الجملة المنصوبة جزءا علی الجملة التعلیقیة نحو علمت لزید قایم وبکرا قاعدا
والفرق بین الالغاء والتعلیق من وجهین احدهما ان الحکم جائز لا واجب
والتعلیق واجب والثانی فی ان الالغاء ابطال العمل فی اللفظ والمعنی والتعلیق ابطال العمل
فی اللفظ لا فی المعنی ومنها ای من خصایص افعال القلوب انه لا یجوز ان یکون فاعلها ای
فاعل افعال القلوب ومفعولاها ضمیرین متصلین لشیء واحد او اثنین متصلین

کان له

مثال له

مکونه معلوما

مثله آنفا

کون له

اذا کان احد هما متصلا لم یخص جواز اجتماعهما بفعل او وقوعهما بل یجوز ان یکون احدهما
منطلقا وعلمک منطلقا ولا یجوز ذلک فی سایر الافعال فلا یقال ضربتنی و
شتمنی بل یقال ضربت وشتمت نفسی وذلک لان اصل الفاعل ان یکون موثرا و
المفعول به متاثرا واصل المؤثر ان یغایر المتاثر کان فی ذاته معنی کونه فاعلا فقصد
مع اتحاد ما معنی تغایر ما لفظا بعد الامکان فمن ثم قالوا ضربت نفسی ولم یقولوا ضربتنی
فان الفاعل للمفعول غیر لبساستبار بن بعد الامکان لاتحادهما من حیث کل واحد منهما
ضمیرا متصلا لخلاف ضربت نفسی فان النفس باعتبار انها ضمیر المتکلم صار کانها غیر مغایرة
مغایرة المضاف الیه فاعتبر مغایرة الفاعل المعمول به مغایرة بین بعد الامکان واما
افعال القلوب فان المفعول به فیها لیس المفعول الاول فی الحقیقة بل مضمون الجملة فاذا
اتحدا لفظا لانهما لیسا فی الحقیقة فاعلا ومفعولا به وما اجری مجری افعال القلوب
فقد نبه علیه بقوله لانهما نقیضا وجه نبه فجعلها علیه حمل النقیض علی النقیض وکونک
اجری رای البصریة والعلمیة فجوز فیها ما جوز فیمن کون فاعلها
ومفعولها ضمیرین لشیء واحد کقول الشاعر ۰ وانه ارانی بهر تاج دریه ۰
من عین یحیی بارة واتامی وقوله تعالی انهم یرونه بعیدا وانا نراه قریبا ای
بعضها بعضا ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنی آخر قریب من
الاول وسیاتی العلم او الظن بحیث یمکن ان یتوهم انه بهذا المعنی ایضا متعدی الی
مفعولین وانما قیدنا بذلک لما یقال لا وجه لتخصیص البعض بان واحد معنی آخر فان
خلت جاء بمعنی صرت واخذت بمعنی صرت اصب وزعمت بمعنی کفلت
یتعدی به ای بزعمک الی مفعول واحد لا اثنین فطنت بمعنی فهمت

کفلت
زعمت

من الظنة بمعنى التهمة فظنت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى او لوهم
نوع من العلم او منه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت فتعول على زيد الخير عرفت شخصه او هو العلم المختص بمن يجوز حكم عليه
ورايت بمعنى ابصرت او معنى ابصرت قريب من علمت بالحاسة ومنه قولهم
فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت فتقول وجدت الضالة اى
اصبتها وعلمتها بالحاسة واما كان مرادفا لما معان اخر قريبة من معنى
العلم والظن لم يتعرض المصنف لجميع معانيه العليا والوجدت
جدة او وجدت موجدة او وجدت وجدا اى استغنيت وحزنت او حزنت
لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة فاعلمت ناقصة لانها لا تتم فاعلها
كافعال الجزء الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى
العهدة فيها وضعت لهذه الافعال هذه تقرير الفاعل على صفة والشك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العهدة فى الموضوع له لان ذلك
التقرير نسبة بين الفاعل والصفة تكون من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد
الافعال الناقصة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة
والتقرير عهدة فيها وضعت للتقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور
عهدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لانها دالة على معان زايدة على ذلك
التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له
جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه
الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى عام الموضوع له

بالنسبة الى عامه موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال الناقصة عنها ولا يرد
ان يقبل اللام فى قوله التقرير الفاعل يقتضى ان يكون الموضوع له الشك فى
شئ من وضع الافعال الناقصة مع ان التقرير المذكور فى الصفات بخلاف الافعال اتما يتم
فانا نقول من تصفحها يجدها موضوعة لما ذكر بالتقرير المذكور فى الصفات فخرجت عن حده فظهر ما ذكرنا
ان هذا الحد لا يخرج الى قيد زايد لاخراج الافعال الناقصة اصلا وهى الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى واظل وبات وآض وعاد
وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح
وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس وقال
كان وما كان نحو من الفعل عالم يستغن عن الخبر واطلقا انما يقيد بحصوله اذا
تعين كون الافعال الناقصة بمعنى الناقصة كما تقول لم تكن الشمة بعد غروبها اى ضيء غروبها تامة
وتحل زيدا عالما اى صار زيد عالما وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك الا وقد صيرها
اسهما وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما تقدم من
الخبر والحق انها ان لم تحمل منه على قدر تحتاج اليه او استعمالا قليلا والضمير فيها جاز يعود
اليها وانما اثبت باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اذ نبئ حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قد ناقصة فى قولهم قد جف شئونه حتى قدمت اى صارت الشؤون
كالقداح اى رق فصير قال الاعشى ليتني اوزجاوزه قدمه الموضع الذى استقلها
الوصب فيخفا فاعلم ان هذه الافعال اذا كان نحو من على الجملة الاسمية المركبة
من المبتدء والخبر اعطاء الجزء الاول اعطاءها الجزء حكم معناها اى معنى هذه الافعال
يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره

اصباء الخبر بما تعلق وعاد وغدا وراح فاسقطها عن اصبين اشارة
الى عدم الافادة وبها لا تنافي من المتعلقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول
فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة عليلة الماضية
وقيل تضمنت معنى ما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال
فانها عليها قيل سمي اسمها فاعلا بنيابتها عن اسمها ليس بقسم على حدة من الفاعل
كان خبرها قسم على حدة من المنصوبات هذا قيد اي قيل فاعلها خبرها
اي من وقت لكن ان يقيد عادة فقضى فزال زيد امير استمرارا عادة من زمان
فاعلية وصلاحية للاشارة اما دلالة على استمرار فلان النفي ما خوذ في معاني
هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي
استمرار الثبوت واخبار الصلاحية والقابلية معدوم عطفا وغيرهما اي هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بر خول ادوات عليها لفظا او
ظاهرا وتقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل
ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام
لتوقيت امر اي تعيينه لمدة ثبوت خبرها للفاعل بان جعلت تلك المدة ظرف
زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثيرة اذا قدر الزمان قبلها فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة
تامة وهي هنا اشارة لطيفة ومن ثم اي من اجل انه لتوقيت امر مدة ثبوت
خبرها عليها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره
ظرف الظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ولم زيد جالسا اي اجلس

هذا وجلوس زيد قائما دام لم ينسخ ما دام لخلاف الافعال المقدمة عرف النفي فانها بين اسمائها
واخبارها بكلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس النفي
مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن وهذا معنى قول
الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا وله نكتب بقيد تارة بزمان الحال كما تقول
ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي كقولك ليس خلق الله مثله احد وتارة بزمان
المستقبل كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا اذهب
بعضهم الى جواز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمها اذا ليس
فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيجاء طه فضل خان اربعة بجواز التقديم بغير
الضرورة على جاءني وجوده وعدمه فيبقى ان يقيد بمثل فوق ما لم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها لزوم كان مثلا او تاخيرها عنها نحو صاحبه زيد اي صديقي وان اريد بمعنى
القرار في حالت العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل فوق اذا لم يمنع مانع من التقديم وقد يجوز
ان تكون اجيا كاشال المذكورة هي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها
عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام فمنهم من جوز تقديم اخبارها عليها وهو من
ذهب الى رفع ما بعد الا على البدلية من اسم كان المحذوفة وهذا ضعيف لانه
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في ولكنه ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقدم معمول الخبر على نفس الصدر وهو ما النافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقدم معمول الصدر على نفس الصدر بخلاف هذا الحكم خلافا
ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف انما هو لامن جانبه لامن جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المناظرة لقد فهم فكانه لا مخالفة بينهم فكذلك الخلاف هنا في غير ما هم

المنصوب على الظرفية بالافعال

لان الواو التى للعطف على الفعل المراد منها التى افادت ... فصار بمنزلة كان
خلافا لمن قدر فى خبر التى بمعنى الشروع محذوف ... خلاف من المجوز ... بضم
مع بعض فاعل اتصال ... اتصال ... الفاعل التى ... امرين فى اصل الفعل حيث ... اتصال
الضمير به كما ليس ... فالمبرد والكوفيون وابن السراج والفارسى والفارسى ... بجواز زيادة
عسى اذا اتصل بضمير ... المرفوع بها كما يجوز زيادة ... وذهب
انه فعل وجواز تصرف ... الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا الضمير ... ومجاوزة
وهذا الفرق ... قبل كان من الواجب على القول بان ... انه فعل ... فيه
فيه وقوع الخلاف فيما ... بين كيسان افعال المقاربة ... فعل وضع ... لغة الخبر
اى للدلالة على قرب حصول الفاعل ... منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى
دنو رجاء ... بان يكون ذلك ... وهو حصول الخبر ... فيه فى
قولك عسى زيد ان يخرج ... على قرب حصول الخروج ... بسبب ... ذلك
جاز رفع ... او وضع ... الخبر قرب ... فاعل حصولا اى ... حصول ... ان يكون اخبار ... بذلك
ان ... لان ... الخبر عن حصول ... فاعل ... فى قولك كاد ... ان يخرج ... على
قرب حصول الخروج ... بسبب ... او وضع ... الخبر ... قرب حصول الفاعل
اقتداء به اى ... مقتدا ... فى الخبر بان يكون ذلك ... بسبب ... الكلم
بشروع الفاعل فى الخبر ... فيه فطبق فى قولك طفق زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج ... بسبب ... الكلم ... وهو فيما ... فالاول
الوضع قوله ... الخبر ... جاز عسى ... على طبع ... فى الطبع فى الحبيب ... فى
فى المكروه ... فيه ... الاشفاق الخوف ... حيث ... فى مضارع

وبجهول امر ... نهى اى ... الاستدامة ... انما لا يتصرف فى عسى لمشابهته ... انتفاء الطمع ... الرجاء
كهل ... الانشاء ... فى الاغلب من معانى الحروف ... الحروف ... لا يتصرف فيما ... على
احد ... عسى ... ان يخرج ... وهو ان يكون ... اسم ... مضارع ... بان
الاستقبالية ... لمعنى الترجى الذى هو ... وجود الفعل فى الاستقبال ... اسم
عسى ... ان يخرج فى محل النصب ... بانه ... اى عسى زيد الخروج ... بتقدير مضاف ... اما جاء
الاسم ... عسى حال زيد الخروج ... او فى جانب الخبر اى عسى زيد ... الخروج ... او وجوب
صدق الخبر ... الاسم ... على هذا عسى ... فاعله ... قيل المضارع مع ... شبيه بالمفعول
وليس بخبر ... صدقه على الاسم ... تقدير المضاف ... ذلك لان المعنى الاصلى ... قارب
زيد ... الخروج ... ثم نقل الى ... قارب ... المضارع ... بان ... على المفعولية ...
صورة الانشاء ... فهو شبيه ... المفعول الذى ... فى صورة الخبر ... نصب ... المفعول
وعسى على مزاولة ... وقال الكوفيون ... يستعمل فى محل الرفع ... لا عاقبة ... الاشتمال
لان ... اجمالا ... تفصيلا ... فى ابهام الشئ ... تفسيره ... وضع عظيم ... ذلك الشئ فى النفس
وقال الشارح الرضى ... ان هذا وجه ... وسهل ... على الاستقبال ... اذ
عسى ... يخرج زيد ... بان يذكر مرفوع ... فقط ... وهو ما كان منصوبا ... فى الاستقبال الاول
يستغنى عن الخبر ... الاشتمال الاسم على المنسوب ... المنسوب اليه ... كالاستغنى فى علت ... ان زيدا
قائم ... عن المفعول الاول ... فانه ... فيما فهى فى هذا الاستعمال ... فاعله ... ان اقتصر على المرفوع
صدق ... من غير ... فائدة ... مقام المرفوع ... المنصوب يعنى ... وضع زيد ... فى قائم ... وهنا
احتمال آخر ... وهو ان يكون زيد ... مرفوعا بانه ... اسم عسى ... فى يخرج ... ضمير ... عود الى زيد
ان يخرج فى محل النصب ... بانه ... خبر عسى ... آخر ... وهو ان يحمل ذلك ... من باب ... تنازع

بين عسى ويخرج في زيد قائم على الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا مقدما عليه
وان على الثاني كان اسم عسى ضمير الشأن جيء به وان يخرج زيد في
على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد حذف احد المفعولين في الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فكان كاد زيد يخرج لم يذكر فيها ان كذلك عسى زيد يخرج الا ترى كيف
ان كونهم عسى لهم الذي هم فيه يكون وان آخذ قريب كان الاصل ان
يكون واله فحذف ان دون الاستغال الى ان لعدم مشابهة فوك عسى ان يخرج
زيد فوك كاد زيد يخرج والثاني اي وضع لو فاخبر دون الحصول كاد فتقول
كاد زيد يجيء فتجيء عن دون اخبر لمشابهة كاد اشتراكهما في الحصول الفاصل في الحال فقاعلة
اسم مخص كاد هو الاصل وغيره فعل مضارع لدليل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد جزئيه من غير ان دلالته على الاستقبال تنافي ذلك وقد ذهل ان ما
جرى كاد تشبيها له بعسى كما لم يحذف ان عن خبر عسى تشبيها لها بكاد كما لهم استغنوا
قد كاد من طول البلى ان يمصحا . فلما كان كل واحد منهما مشابها لما اعطى
لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال
كسائر الافعال في افادة ما يفاد وانما النفي في نفي مضمونها على الاصل الاصح ماضيا كان او
مستقبلا وقيل بنفيه اي نفي كاد يكون لاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا في اثناء
الماضي كقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لهم قبيل فوات
فذبحوها واما في المضارع فلقضية السياق آخر قول ذي الرمة مشوا لم يكد
رسيس الهوى من حبة يبرح باثبة يدل على زوال رسيس الهوى و
تسليم تخطئتهم وتغيره فوله لم يكد يبرح لم اجد فعلا كان نفي كاد لاثبات

لما خطأوه لا غير تخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون حال
على انتفاء الذبح وانتفاء الذبح بعد منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة حال على
ثبوت الذبح بعد انتفاء آثاره وانتفاء الذبح منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء فحملي ذي الرمة
وذا الرمة في تسليم تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت الي مرتك فقال اخطأ
ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كما قال الله تعالى لم
يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي البراح دخل على كاد وما يشتق منه
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة
النفي فيما صنعوه فتكافي الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون واحد
عرف وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية تقول في الترجمة
اذا غير النجم الحبين لم يكد رسيس الهوى من حبه يبرح حين اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال
فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا نسلم
ما ذكر فلم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيها وفي
تمسكه عليها والتحقيق ما وضع لفوا الخبر وقرب ثبوته للفاعل دفعة
اخذ وشروع في الخبر طفق يفعل اخذ في الفعل بناء على طفق يطفق كعلم يعلم
طفقا وطفوفا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرم يكرم الراء
بمعنى قرب فيقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بعضهم طفق واخذ

بمعنى شرع وهي اي صيغة الافعال الآتية في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واقعد او كرب يفعل وجعل يفعل وقال الله تعالى فطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتقول يستعمل استعمال عسى يعني وجيه كقولك اوشك زيد ان يجيء او شك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد يعني ان كقولك اوشك زيد يجيء

على طفق

فعل التعجب اي وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فاقرأه بالنظر الى النوع وجمع بالنظر الى الكثرة وجمع بالنظر الى الكثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتوصيف بالجنس المعنوي في ضمن التثنية والجمع ايضا فتنبه اي وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل سير وذهب وأبا لم يكن بمنتقض بجر فانه اسم من شاء لان المشبه به فعل وضع لانشاء التعجب وليس المحض الدعاء لان في مثال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت في ذلك بعد الوضع او المراد بما وضع لانشاء التعجب في الجملة والاصل في غيره اما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وقوله الى فعل تعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل التي تضمنه تركيب افعل والاخرى هي صيغة الفعل التي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يجيء في هذين التركيبين وما اي فعلا التعجب غير منصرف فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير منصرف مثل ما احسن زيدا او احسن بزيد والا يبنيان اي فعلا التعجب الا ما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما لفظ واحد وكذا لا يبنيان الا للفاعل

كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما اهشّ الكذب وانما حصل في افعل التعجب تناسب صيغتي التعجب من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد فاقيه لون او عيب مثل ما اشد استخراجه وما شديد يا استخراجه اي تعجب منهما من فعل لا يتصرف منه وجعل المتصرف منه مفعولا او مجرورا بالباء آه لا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم ما جاز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتأخيرا ان تأخير جاز فيما عدا ما حكم تأخيره من المتصرف منهما واقاسه تقديما وتأخيرا بالقياس تأكيد عدم التصرف بخلاف صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد افضل لانه بعد انفصل بين التعجب ومجرى الامثال فلا يغير ان كالا يغير الامثال قبل عدم التصرف فتقديم يستلزم عدم التصرف وتأخيرا وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير غيره يستلزم تقديم غيره فلهذا اكتفى بما هو كالكفاية واجب بان ذكر التأخير تأكيد لانه سيجيء ان كلا من احدهما وان لم ينفصل عن الآخر فانه يوجد ممكنة منفصل عنه بالقصد فلكونه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بما يقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لانه اجرى فيها مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلة كان مثل ما كان احسن زيدا وهذا انه كان زيد في الماضي حسن واقع دائما الا انه لم يحصل بزمان التكلم بل كان واقعا قبله وما ابتداء اي مبتدأ وعلى ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية

وهنا ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه على سيبويه
وما بعده في محل الجر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي هو موصولة
عند الاخفش والجر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء
عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو
قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من
الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادري بما يقوم الدين والاحسن نزيده فاعل صورته
امر وهناه الماضي من افعل بمعنى صار افعل كاعلم اي صار ذا الجم وبه اي بجوره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان
مع صلتها نحو احسن ان يقول اي ان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وجيء بالضمير وهو مفعول عند الاخفش فاحسن
بمعنى صيّره احسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي فعل لازم
منه بالباء صيّره وزيدا احسن الا بالباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كما في قضيته اي اوقعته فضيرو مفعول احسن الاول وزيدا احسن الثاني
اي اجعله حسنا بمعنى صفه به قال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا وانما تعجبه كانك بان وصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يوصف به شخص اعمال المدح والذم
بمعنى الافعال المشهورة عند اتخاذ هذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته ونحته منها لانه لم يوضع للانشاء فيما تقدم و
جنس وهاتي الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل

اذا كان فاؤه حاء مهملة وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعل بكسر الفاء وسكون العين مع فتح الفاء والثالثة بسكون العين مع كسر
الفاء والرابعة بكسر الفاء والعين والاكثر في مذهبي الصفتين عند بني تميم اذا
قصد بهما المدح والذم كسر الفاء وسكون العين قال سيبويه وكان حامة العرب اتفقوا
على هذه بني تميم وشرطها اي شرط هذا الوضع وهو ان يكون الفاعل موصوفا بالعلم بعهد
الذهني وهي واحدة حاضرة بين ابناء وبصيرة بعينه او كثرة المخصوص بعده ويكون بيّن الكلام
تفضيل بوجه الاجمال ليكون ابلغ في النفس نحو ما احسن الرجل زيدا او يكون المضاف الى الموصوف
بها اي بالعلم اما بجزء اسمه نحو ما احسن صاحب الرجل زيدا او بواسطة نحو ما احسن فرس غلام
الرجل او بهم وجه فرس غلام الرجل وبكم جزءا او يكون ممزا مميزا نكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو ما احسن رجلا او ضارب رجل
او زيد احسن الوجه نصب تمييزا ما اسمي شيء منصوب لحل ما قبله من مبهم مثل شحما اي
نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة
بالجملة التي بعدها في محذوفة اي نعم الذي هو صفة اي الصدقات وقال سيبويه
الكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فما هي نعم شيئا اي في موضع الفاعل بمعنى
ذي اللام وهي مخصوصة والعائد الى المبتدا محذوف اي نعم الشيء هي اي الصدقات
هي بالجملة الخبر وانما كانت ما هي مخصوصة بالمدح والذم وبهذه الجملة
هي بالجملة الخبر لانه قد تقدم المخصوص فقال زيد نعم الرجل صح به في المفتاح وهو
اي المخصوص مبتدا وما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبرا مقدما وهي نعم الرجل
الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا الذي هو ضمير الام توفيه العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف هو
هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال مبتدا ونعم الرجل هو ما عليه خبره

او اخبر عنه او الخبر محذوف يقدر بسوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل عن هو
فقيل زيد اى هو زيد على الوجه الاول او نعم الرجل زيد جملة واحدة على الوجه الثاني
جاز ان يشترط الى الشروط المخصص بعني شرطوا في نحو مخصوصا مطابقة الفاعل الى
مطابقة الفاعل ومطابقة الفاعل اياه في الجنس خفيفة او ثقيلا في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث كقولك عبارة عن الفاعل في نحو نعم رجلا زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند وبئست المراتان
الهندان وبئست الجاريات هندات وبئس الغلام غلام المراة هند وبئس المراة
هند لانهما فاعلان غير مستعرفين بشبههما الحرف فلم يلحق الحاق علامة بهما وقولنا
بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وضع المخصوص الذي الذين
كذبوا جميع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق المخصوص
مثلا في بقية مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص
اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل
قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ذكر انه في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون
اى نحن فنعم مثل بئس في افادة الذم والشرط والاحكام ومعناه اى
ومن افعال المدح والذم جيد في جيدا او هو اى جيدا مركب من جيد الشئ
او جيد اذا صار جيدا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا او لا يتغير اى
جيد اذا وفاعله اذا كان هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
شيئا اجنبيا او مؤنثا لجريانها مجرى الاسماء التي لا تتغير فيقال جيدا الزيدان
وجيدا الزيدون وجيدا هند وجيدة اى جيد جيدا المخصوص او اجنبيا

اى او جيد مخصوص جيدا كما او جيد المخصوص نعم على الوجهين المذكورين وجاز ان
يتبع قبل المخصوص اى مخصوص جيدا او جيدة اى جيد مخصوصه تمييزا او حالا
على ما حق مخصوصه في الافراد والتثنية الخ والتانيث نحو جيدا رجلا
زيد وجيدا زيد اجلا وجيدا راكبا زيد وجيدا زيد راكبا وجيدا اجلين
او راكبين الزيدان وجيدا الزيدان رجلين او راكبين وجيدا امراة
هند وجيدا امراة وجيدة امراة والعامل في التمييز والحال ما في جيد من المعنى
وذو الحال هو ذا الذي زيد المخصوص والى الاجيد تمام
الكلام والمركب من تمامه فالراكب حال من الفاعل او من المخصوص الحرف
ما دل على معنى في غيره او الكلمة دلت على معنى حاصل في غيرها منتقض بالنسبة اليه
ان لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به الا بدلا او بيانا في ذلك
من مقتضى امر آخر اليه من ثم اى لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج
في جزئية الكلام ركنا كان او غيره الى ما يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من
البصرة او فضل كزيد في ضرب زيد او وضح لا فتقاره بمتعلق الى الصلة
فان معنى الافتقار الوصول والملاقاة كما بالباء صار معناه الايصال او معناه
ان معنى الفعل او هو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى باطنيه
سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد او اسما بزيد او كان في تاويل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها و
حيث سنه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه

الى ما بعده وحروف الجر لما لم تجر معانى الافعال الى ما بعدها الا ان اثر ما فيما بعده اظهر
سمى اى حروف اظهر من و الى وحتى والى وذكر منذ والواو حروف على سبيل
الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام وذكر ما
باسمها له وجوه اخر كما ذكرناك وذكر الواو وان آء والكاف باسماء اصواتها حيث
وجدت بخلاف ما بقى منها ورب وواو وتاء اى الواو والتى يقدر بعدها رب
وفى بعضها من حروف الجر تساع وواو القسم وتاء وهى مختصة بالله وعلى للكلام
ومنذ ومذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى لا تكون الا احرفا و
الخمسة التى بعدها تكون حرفا واسما والثلثة الباقى تكون جرفا وفعلا فمن
لابتداء آى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء
على الكل او لا معنى للابتداء الغاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض المقصود فالمراد بها الفعل الذى هو غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من
المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ابراد الى او ما يفيده فانه نما فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر
عطف على الابتداء آى التى من للتبيين اعنى الاظهار المقصود من امرهم وعلامة
صحة وضع الموصول فى موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام والتبعيض اى وقد يأتى من للتبعيض
علامتها صحة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزايدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالجرية او زيادتها لا يكون الا فى غير الكلام

الموجب كونها فى اثباته وجاز كون احد حلا فالله عين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم
بقوله قد كان من مطر وبشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب جوابا اول
بكونها للتبعيض والتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على سبيل
الحكاية كأنه قائل قال جعل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر و الى
للانتهاء آى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى متقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو
خرجت الى السوق او فى الزمان نحو نمت الصباح الى العصر او غيرها نحو على ايمك
فان تعب الى طب نفسا اليه باعتبار الشوق والميل وبعضى مع قليلا كقولك سرت
واما كلمة اصلها الى اصالكم اى مع اصالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها للانتهاء
الغاية وبعضى مع كثيرا ولم يكثف فى كونها بعضى مع تشبيها بالى كالكثف فى كونها
لانتهاء الغاية حيث ساوت الواقع بعدها بالمقدر وتخفض اى حتى باظهار اى
بالاسم الظاهر فلا يقال جاء كما يقال ابه لانها ولو دخلت على المضمر لم تنقلب الضمير الجر
بالمنصوب فجر وهو بها خلافا لمجرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى
بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور لكون بنية وهو فلا يجوز وهو قياسا وفى
عطفه اى الظاهر عليه خلاف حقيقة نحو المكاتب او مجازا نحو النجاة فى الصدق و
وبعضى على قليلا كقولك قلما يصيب كثيرا ما يخطئ فى جزع النخل اى على جزع النخل والباء للصاق
اى الالصاق والصق امر الى مجرد الالصاق هذه كلمات فى صورة جزئية فان الباء
فيه يفيد الصق مرورا كليا فى جزئية اى يمكن ان يوجد منه والاستعانة اى استعانة
الفاعل فى صدور الفعل عنه مجردة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت

الفرس تبعه اجماع سرجه فضاء بصاحبه السرج بالشم اكرم الفرس بالاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال بالشراء الفرس فلصاحبه فلا الصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس والمقابلة اى اذا وقع مجرورا في مقابلة شئ آخر نحو خير هذا
بزيد والنصرة اى جعل الفعل اللازم بتضعيفه معنى التصيير او خال ابا آه على خاله زيد
معنى ذهب زيد صدره الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والنصرة
بهذا المعنى مختصة بالباب اما النصرة بمعنى ايصال معنى الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر
فالفرق الذى ركبها فيها سواء الا اقتصاص لما عرف ودون حرف الظرفية
نحو جلست بالمسجد اى في المسجد وزيادة في الجزئي الاستفهام نحو هل لا مطلقا نحو
هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي نحو ليس نحو زيد بقائم ما نحو ما زيد
بقائم فهي تزاد في الجزئي في حيز الصور قياسا وفي غيره اى غير الجزئي الواقع في
الاستفهام والنفي سماعا نحو ألم نكن معكم فيرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقي بيده اى بحسبك زيد وكفى الله شهيدا او القي بيده او كان خيرا وكن لا في
الاستفهام والنفي نحو بحسبك بزيد واللام للاختصاص بالكينة نحو المال لزيد
وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة شئ ما هنا نحو ضربت
تاديبا او خارجا نحو خرجت لمجئ زيد ومعنى من مع السؤال نحو قمت
لزيد انه لم يقبل الشراء ان قلت هذه زائدة نحو زيد لكم اى زيد لكم والجمع
الواو في القسم للتعجب نحو ما يوم حليمة بسرا اذا استعمل في الاسود الظلام فلا يقال
هو قطا الزباب وذب للتعليل اى لاجل التعليل والمذاهب لما
صدر الكلام كان لكم وجب لها صدر الكلام لكونها لا تتاخر التكثير نحو ضربة بنكرة

نعدم احتياجها الى الموصوفة موصوفة لتحقق التعليل الذى هو معنى اللام فانه اذا
وصف الشئ صار اخص فاقل علما يوصف الشئ اما كونها موصوفة فانما هو على انه سبب
الاصح وهذا اذا ذهب على على ومن واقفة وقيل لا يجب ذكر الخبر عند الفراء
وهذا اذا ذكر التعليل اصلها يستعمل في معنى التكثير كما كثيرة وفي التعليل كما
التحاج الى القرينة وفعلها اى فعل ذهب معنى الذى يتعلق به اب فعل ماض لا نها للتعليل تحقق
والمقصود ذلك الا في الماضي نحو ذهب اجل كريم ليست لم اخارقة تحذوف اى ذلك تعليل
الماضي غالبا اى في غالب الاستعمالات لوجود نحو ذهب اجل كريم اى بتقدير ان
دخل اى ذهب على ضمير هم والمرجع لغير مذكر مفصوبة على الغير والغير مؤنث وان كان
الغير شيئا او نحو ما كرا وان كان الغير مؤنثا نحو زيد ما جلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء فما فاعلوهن في مطابقة الغير في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فانهم يقولون ذهبا رجلين وذهبوا رجالا وذهبا امرأة وذهبا
امرأتين وذهبن نساء والجملة اى اب الكلمة الدالة على الفعل فعله فعل معه
طرق ما على الجبل نحو زيا يؤد الذين كفروا وقد يكون لمقارنة فعله فعل الشئ
او لمضارعة نحو بسيف صقيل او او اى او اب في حكم فعله على كرة
موصوفة ومثل بلدة ليس بها انيس الا الجعاير والا العيس وهذا
الواو للعطف عند سيبويه ليست بحاجة نحو ان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كانت في اول الكلام فعند الكوفيين انها واو العطف
ثم صارت نائبة مناب اب جاءة بمعناها لغير او نا بمعنى اب نظائره وان لم
تعطف على ذلك نحو ٠٠ او انعم افاكون عند حذف الفعل اى بمثل

اوديت رجل كريم ٠

ليعين

آخره ٠ وقوله ٠ نحوه

القسم فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فتكون استغناء عن ذكرها
اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اهو اخوك كما يقال
بالله اهو اخوك حقا فالواو وعن درجة الباء مخصصة بالظاهر يعني الواو مخصصة بالاسم
الظاهر سؤالا كان في الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال والله لك لافعلن مثلا بل يقال
بالله او رب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحظ رتبته عن رتبة الاصل وهو
الباء بتخصيصه بالقسمين وحص التاء بالاضافة الى اسم الله تعالى مثلا اي مثل الواو في
اشتراطها بكون فعل القسم محذوفا لغير السؤال مخصصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا
لرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر حص منه ما هو الاصل
في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منها اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونه لغير السؤال الداخل على الظاهر مطلقا او على اسم الله خاصة فمتى
كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله اقسم به فكما يكون غير السؤال يكون
سؤالا ايضا نحو بالله افعلن بالله اجالس كما يدخل على الظاهر يدخل على المضمر نحو بالله
لافعلن بك لافعلن في الدخول على المظهر المخصص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافها فانها تختصان ببعض منه دون الاخر كما عرفت فافهم باب جميع ما ذكر من الامور
المخصصة للاختصاص علم انه لا يصح ان يقال الباء هو جميع الاختصاص مطلقا
لامكان ان يقال في جواب القسم الذي لغير السؤال بالظاهر ان حرف
التي ما او لا فلا لام في توجيه الآية نحو والله لنوجهنك قبلة ترضاها فليست نحو والله لافعلن كذا
وان جاء في الآية نحو والله ان زيدا لقائم وما زيد في المنتفية آية كانت او غيرها
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد فقد تحرف حرف التي توجه التوجيه كقولك ما ضربت

قوله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد

قوله

قائما فضربت زيدا ثابت اي لاثبات واما قسم السؤال فلا يستغني او ما زيد بمعنى ما يطلب بها
اخبرني اثباته بمعنى قام زيد آخذ بحرف جواب اي جواب القسم اذا اخبر عن اي واسطة
القسم بين اخبر الجملة التي تطلب جواب القسم او تعتقده اي القسم دليل عليه
اي على جواب نحو زيد والله قائم او زيد قائم والله استغنائه عن الجواب في هذين
الصورتين لتوجه ما يدل عليه الجملة المذكورة فان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى
لكن بحسب اللفظ لا تسمى الا ان على الجواب والجواب الذي يجاب فيها علامة جواب
القسم عن مجاوزة اي مجاوزة بشيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزيادة عن الى
الثاني او وصوله الى الثاني نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بوصوله اليه
نحو اخذت منه العلم او بازالة عنه نحو ذببت عنه الذئب او على للاستعلاء اي
استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح او عليه دين وقد يكونان اي عن وعلى بمعنى
بهم وذلك بدخول احدهما على ما يدخل عليه الآخر نحو رميت عن القوس وعلى الجمل
بتشبيه نحو زيد كالاسد وآية ذلك ليس كمثله شيء اذ المقتضي ليس مثله شيء على
الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو ليس كمثله شيء فيمكن ان يكون
بمعنى مثل البرد اقرب الطافة وتخصيص اي الكاف باسم الظاهر اي
علة التخصيص فلا يقال كيف يستقيم ما ذكر مثل والله لافعلن في المعنى لا فرق نحو فانا
كانت خلافا عليه فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم وهذا مذهب
الزمان الماضي او الحاضر فلا بد اي في الزمان الماضي يعني اذا اريد بها الزمان
الماضي فلزوما ان يبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد
بها بالتحقيق كما اذا قلت ما رأيت فلانا منذ سنة كذا او ما رأيت فلانا منذ سنة

المبتدا معوذ او حال كونها مع حلتها معضافا اليها نحو اعجبني استهزاؤك عالما لو جعلت
كون المضاف اليه معوذ او قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه
اي بعد لولا الامتناعية مبتدا اومعوذ او كون المبتدا معوذ او اجب كقولهم لولا انك مسلم
انطلقت الزمك بعد لولا التخصيصية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول الفعل الواجب
دخول لولا التخصيصية عليه كقولهم لولا اني معاود لك ذكرت اي لولا ذكرت اني معاود
ولولا انك حزبني صدر رسلك اكرمتك قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه اي بعد لو
فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون معوذ اكقولهم لولا انك قائم لاكرمتك
فيما ذكر فان جاز في موضع التعذير ان تقدير المعوذ وتقدير الجملة جاز الامران
الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير حصول ان مع اسمها وخبرها معوذ او المكسر على تقدير
جملة مستقلة مثل عن يكرمني فانا اكرمه واجب المكسر لانها وقعت في موضع الجزاء فان
كان المراد من يكرمني فيما مضى اكرمه اواكرمني فيما مضى اكرمته وجب الفتح لانها وقعت في موضع المعوذ
لانها اما مبتدا او خبر مبتدا او مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم ما
وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها المكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد
اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا
واللهازم ثابتة او تمام البيت وكنت اذى زيدا كما قيل سيء اذا انه عبد
القفا واللهازم هو الذي على صيغة المجهول بمعنى ظلم وزيد مفعوله الاول وسيء مفعوله
الثاني وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه يضرب قفاه ولهازمه
اي حنكاه بكل يعظم قفاه ولهازمه اللهزمتان عظما تان تحت الصدغين تحت

الاذنين جمعا بارادة ما فوق الواحد او بارادة انهما مع حواليهما تغليبا وشبه بالجر عطف
على اذا الخبيثة القفا اي هو اي مثل شبه القفا ومثل شبه وجه ذلك في كثير من النسخ
فمن جملة تشبيهاته قولهم اول الفول الى احمد اسفان جيئت اموصولة او موصوفة
كان حاصل المعنى اول فول يتعين للكسر لان اول المقولات الى احمد لا المعنى المصدري
فان معنى المصدر لا يتعين لكونه قولا خاصا ليس من جنس المقولات اذ جعلت مصدرية كان حاصل
المعنى اول قول الى احمد يتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة
مع جملتها لا ما هو جنس المقول قولك اي والاجل ان ان المكسورة لا تنزل معنى الجملة كان اسمها المفتوحة
في محل الرفع لانها في حكم المفرد فاذا عطف نحو انك كبده فقط جاز العطف على محل اسم ان المكسورة
من حيث انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بان كان المفتوحة
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو علمت ان زيدا قائم وعمرو
فان في هذا المثال ان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث كانت مع جملتها بمنزلة المفرد
الجامد فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف
على محل اسمها بالرفع فانما لما غيرت معنى الجملة وجمع فرض عدمها اشترط في عطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف فتقول ان زيدا
قائم وعمرو او تقدير مثل ان زيدا وعمرو قائم الخ فان زيدا قائم وعمرو لانه لو لم
يضمر قبل القفا والتقدير لزم اجتماع عاطفين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
واسمان فانه لا شك انه اذا سمان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث
انه خبر عن سم ان يكون العامل في الخبر ان ومن حيث انه خبر عطف عن المعطوف على سم
يكون العامل في الخبر الابتداء فلزم اجتماع عاطفين اعني ان والابتداء على قفا وعمرو باطل

خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون سبق صحة عدم العطف معنى الخبر فان عندهم لا تحمل
الا في الاسم المخبر عنه بالابتداء كما ان قبل دخول عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على واحد واحد والا ثر للكوفة اى للكوفيين اسم ان يجيئ في جواز العطف على محل ان
قبل مضي الخبر عندهم فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان الحذف والمذكور كما يشترك فيهما خلافا لظهر الكسائي فانهما يجوزان
ان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان لما مضى الخبر فانه لما لم يظهر
على انك قائم في الدار اسطنبا بناء فكانه لم تحمل فيه فلا يلزم الحذف والمذكور والكسائي في جواز
العطف على محل اسمها كذلك اى مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة بعدها كانت عليه قبل دخولها
فان معنى ما يستدرك وهو لا يتأتى في المعنى الاصلي كما انه لا يتأتى فيها تأكيد فجوز اعتبار
محل اسمها مرفوعا عطف بشئ عليه بترفع مثل ان المكسورة كما مثل لم يخرج زيد انا لمن
عمرا خارج وبكرا والجر في سائر الحروف الشبيهة بالفعل العطف على محل اسمها
بعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فالتغير محقق اسمها وايضا كذلك اى لاجل ان ان المكسورة
تغير معنى الجملة المفتوحة تغيرا دخلت اللام التي هي لتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي
هي ايضا لتأكيد وانها اى دون المفتوحة فكونها بمعنى المؤذ فلا يجتمع معها ما هو
لتأكيد معنى الجملة يعني الخبر يستحق ان دخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى
على خبرها كما في انه لقائم زيد اه دخلت على الاسم اى على اسمها او المفصل منه اى بين
الاسم وخبرها اى بين انك في الدار لزيدا او على ما يشبهها اى بين الاسم والخبر
وهو متعلق الخبر كما في زيد في الدار لقائم بكل واما حضر دخول اللام بينه والصدر لان
غيرها ما يلزم فوا في حرف ان تكسره والابتداء اعني ان المكسورة واللام هم كرهوا

ذلك واختاروا انه يلزم ان دون اللام ترجيحا لما عامل على ما ليس بعامل ودخول اللام
في احد هما اى خبرا ان على بينهما ضعيف اى ان لم تغير معنى الجملة كما في انه لقائم بخلاف اللام مثل ان في
مضيا بالذي سواك كيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر وهكذا من صحبتنا بعيد
وكخفف ان المكسورة بمثل المشددة وكثرة الاستعمال بسببها بعد التخفيف اللام وقع
بجزاء الشاذ اى ابطال عملها وهو الغالب لشوائب بعض وجوه مشابهتها مع الفعل
كفتح الآخر وكونها على حرفين احرف كالجزاء الذي هو الاصل لهذا لم يذكره بحيا
واللام كذلك لانتفاء سببين لازم لها اما في الاضمار فللفرق بين المخففة والنافية في مثل
ان زيد قائم وان زيد لقائم اما في الافعال فلظهر اذ باب وان كثيرا من الافعال
ولظهر فيه لوجوب ان يتقدم لكون اما بتقدير او لكونه سببا وهذا خلاف قوي سببه
وسائر اتحاده فانهم فالوا بعد الافعال لا بد منها اللام لحصول الفرق بالكل والجزء ودخولها
اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اى من الافعال التي هي من واخل المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليها فاذا زالت ذلك
بشرط ان لا يفوت دخولها عليها بتحقق المبتدأ والخبر دعاية لاصل بحسب الامكان
كقوله تعالى ان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في
التفهم اى تفهيم الدخول وعدم مخففة من واخل المبتدأ والخبر لانها اصل الدخول
على الفعل فانه مستحق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في الجزء ودخولها على غير
واخلها متمسكين بقول الشاعر كما ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وكخفف المفتوحة كالمكسورة
فتعمل عنه التخفيف على سبيل الوجوب في غير شان مصدر والسبب في تقديره

الاتمام
الجزء الضعيف
من الورق
اسمه
دخلت
ثلاث عبيك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد الذي

ان شانه المفتوحة بالمثقل اكثر من شانه المكسورة كما سبق في اعمال المكسورة بعد
تخفيفها في سعة الكلام واقع كثير وتعالى وان كلا منهما ليفوق بشهم في اعمال المفتوحة
بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام فيلزم منه ترجيح الاضعف على الاقوى و
ذلك غير جايز فقدر واخبر الشان حتى يكون اسما مفتوحة بعد تخفيفها بخلاف المكسورة
بعد ان جرا لما فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فلا تزال
عاملا بخلاف المكسورة فانها فكون عاملا وقد لا تكون في الفظ وان قوى من الاصل
في المفتوحة لكن دوام الاصل في المقدر حتما دوام الاصل في الملفوظ في وقت ودون وقت فيلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل ان المفتوحة على الجملة الصالحة لان تكون مفسرة
بضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية واخلا فعلها على المبتدا والخبر
او غير داخل وشذ اعمالها اعمال المفتوحة في الضمير اي غير ضمير الشان والمكنة
قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قايم واحب انه
ذاهب وسمع رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فقد جاء في النظم فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم تبخل وانت صديق
وغيرها ان المفتوحة المخففة حال كونها مع الفعل في محل التصرف بخلاف
غير التصرف مثل ان ليس بخلافها فان عسى ان يكون قد تقرب السين
نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم علم المرء ينفعه
ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد ليعلم ان قد اطلعوا بيقين ان ربهم ازلم
منه الامور المشكلة الفرق بين المخففة وبين ان المصدرية انها حينية وليكون عوضا
كما عوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اولا يرون ان لا يرجع

وليس لزوم حرف النفي لا يمكن كما عوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فافترقا من حيث المعنى
المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ
لانه ان كان الفعل الذي معها منفيا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للشبيه ان
قال انه وهي حرف برأسه على الصحيح جملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
وذهب الخليل الى انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد فدخت الكاف بعد انشاء التشبيه من اول الامر فخفت الهمزة
لان الكاف في الاصل جارة وان فرعت بحكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد
فراعوا الصدرية فخففوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر والمخفف ان كان مشتقا
من الفعل على الاستعمال الاصح فهو جامد من الشابه بفتحات فتحة الا فكقول الشاعر
وخير شر في الفتون كان ثديا حقان وان فتحتها فلت كان ثديه لكنه على الاستعمال
الغير الاصح لما عرفت واذا لم تشتقا فتحتها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان
المخففة والجزء ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة
ولكن هي عندهم مفردة وقال المكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
الصدرية بالكاف الزايدة لصله لما كان فتحت كسرة الهمزة الى الكاف حذفت
الهمزة فكلمة لا عندهم بأجمعها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا و
كلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك وهو معنى الاستدراك رفع توهم تولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاني زيد فكانه يتوهم ان غيره ايضا جاء ك
الفا بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجي او توسط الكلام

بين كلامين متغايرين واثباتا معنى اى تغاير المعنى بالاخبار وهو المعنوى
واللفظ ان اقتضت عليه اللفظ فقد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرا اوانى وقد يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرا غايب وتخلف اى لكن تختلف عن الاول لزوجها عن الثانية واشتهرت
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما اجراء
عليه فى بعض النسخ على اكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن ابن السراج الاخفش انه
يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى الاولى انه شاذ
ويجوز مشددة ومخففة الغاء وهى ان العاطف الجملة على الجملة واما عاطفة
وجعل الشارح الرضى الاخير اظهر انتهى اى لانشائه فيدخل على الكل نحو
ليت زيدا قايم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قايما
بنصب المولين بناء على ان ليت تعنى تمنيت فيقبل ان تقول زيدا قايما اى تمنيته كايا
على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية والمعنى ليت واجاز الكسائى
نصب الجزء الثانى بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر يا ليتايام الصبا رواجعا
فانه آيتمنى ايام صباه واجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبا
كانت رواجعا والمحققون على ان واجعا منصوب على انه حال من الضمير
المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبا كاينة حال كونها راجعة
الفصل ثم حتى اى لانشائه والباقية خلاف المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقولك ماتعلم تطلع الشمس الساعة قريب والغايب مرجو الاول ومنذ الخبر بها الى
يكفيه الفصل كما جاء فى اللغة الفصيحة والله السيد فى فك شفره وفتح
رتاجه من غيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت اوقع اخرى
دعاياه

وارفع الصوت دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل
ان يكون على سبيل الحكاية بمعنى انه قال القائل فى شعره يعنى انه وقع مجرورا فى موضع آخر
فاشار حكاه على ما كان عليه وكان الشعر فانك الرجل يا بى المغوار بالياء وهو عجب
ان يحكى فى الاحوال الست بالياء والعل مراد القائل بذكر من انا وقيل ان هذا البيت
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه الثلاثة والاظاهر انه من قبيل هذه الثلاثة
الجر بها وحكم بقية حروف العطف فى الصفة الاما ذكر فاذا كانت هذه
الحروف قبيل المعطوف الى المعطوف عليه تحت عاطفة وهى الواو والفاء وثم وحتى
او واما كبعض النحاة والا وبل ولكن وعد بعضهم ان المسترة منها وضعت لان
ان اصيرها لعطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل يجيء بعدها مفرد نحو جاءنى
زيد بل عمرو وجاءنى زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها
وبدل الغلط بعده نهاية غير صحيح واما نفى فهى وان كانت موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاولى الصحيح اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومهلة فاتحاد
بالجمع بينهما ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس لاحد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو
او مجرورا ثم عمرو اى تصل الفعل من كليهما لامن احدهما دون الآخر فالواو الجمع
مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لا ترتيب فيما بين المعطوف
والمعطوف عليه يعنى انه لا يفهم من هذا الترتيب منها وجد واما عدا الفاء لا ترتيب
الا مع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مع مهلة
بمهلة وحتى مثلها اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها

في ثم في متوسطة بين الفاء التي للعطف فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والمتوسطة بهما
ان العطف بحتى يجب ان يكون المعطوف جزءا قويا او ضعيفا من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوف بها فيفيد اي العطف بها قوة في
المعطوف او ضعفا فيه اي ميل عليها حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل
فصار كانه غير فصيح لان عمل غايته وانتهائه فصل التعلق بالكل وان انتهاء
الفعل اليه على ثمة جميع اجزاء الكل كمؤمنات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والطرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
اوجبين احد حاشتر لكون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه والاشتراط ذلك في
ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج غرضا في نبذ ثم عمرو وفي حتى
بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت بالجميع الانبياء فصاعدا
بعد تعلقه بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء موت سائر الناس و
بهذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على قدوم الحاج حتى المشاة وان كان في بعض
الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة والمعتبر ان الانتهاء
بالجزء الاخير او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء ما بقي كذلك الانتهاء
بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كمنت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعمل حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لما كان
بالعاطفة ملاقيا للجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة ثم كثر استعمالها حتى كانت العاطفة
تحمل على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم تستعملها في معنيها جميعا بل في الاصل
على النوع المرتبة واما استعمالها في الغير معنيها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء

برجالهم او
بجمع رجلان
بضم الراء

في تحقق الحكم اوف في العقل واكثر في الوجود من الجمع والتجاوز بين سكة اي بعض
الشروح ومن مذاهبه خصائص سطة فما يكون جزءا من متبوعه وعدم الحاجة
الى ان يقال المراد ان من يكون حقيقة او حكما مثل الجار ايضا كما وقع في بعض
الحواشي او واما واحد كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة
على احد الامرين او الامر حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم
والمخاطب اي في مثل فاقطع منهم اثما او كفورا الكل من الامرين لانا نستعمله
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لان كلمة او قائم مقام لفظة احد والاستفهام اي غير مستعملة به ونها
عليها اي غير كعدها بلا فاصلة احد الامرين المستويين والمستوى الاولى
الهمزة اي همزة الاستفهام عند ثبوت احد حاما اي احد المستويين عند المتكلم تطلب
التعيين من المخاطب ام ثم اي لاجل ان لم تعقب المعطوف عليها احد المستويين والا فمع
الهمزة بعد ثبوت احد حاما طلب التعيين لم تجز تركيب ابايت زيدا ام عمرا فان
المستويين غير زيدا عمرو احد حاما ان ولا ام ولكن الا ثم بل الهمزة هذا ما اختاره
القه والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح اي ابايت ام عمرا ايهما
والاصح ترك تركيب ابايت ام عمرا بكون حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح
في الترجمة الشريفية اشارة الى انه وجد في بعض نسخ الكافية القه وعليه خط سكة ايهما احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم تزداد
ضعف ابايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية
الى الفصيحية غير مناسب لان كان حسنا فصيحا لا يقبل تضعيفا قبالجملة فتكلم القه

وفي شرح الرضي ان العاطفة بحتى
تستعمل في الجزء الاخير فان اصل حتى
ان تكون جارة ثم كثر استعمالها حتى
حملت العاطفة عليها واحتملت

سمنا لا يخلو عن اضطراب الخ فانس عن سيبويه وما اجنا من ثم اي من اجل
ذكر بعينه كان جوابا اي جواب ام المنقطعة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان
السوال عنه دون تم او لانا نمنا لا يفيد ان التعيين بخلاف ١٢ والواضح العزة كانوا
قلت جاءك زيد او عمرو او اجاءك الماذنية والماعمرو فانه صحيح جوابا بلا مراء ثم لان
المقصود بالسوال ان احد هما على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال
الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فاشار اليه ثم في القضيتين امر واحد
كنه لما كان مشتملا على شرطين صحح وقوع ام المنقطعة فرع عليه باعتبار كل احد
منهما حكما آخر وجنبها باشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن حاجة
والاقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابا بالتعيين
على قوله لم يجز تعلق كل حكم بشرط مخالف لشرط الآخر ومن ثم جاز في الاخير
وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل العزة عنك في الاستفهام
قبلها اما غيره مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان المتكلم اي ادراها لابل ام هي
جملة خبرية فلما عطف انها ليست بابل عدت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها
شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام
كاقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما غير مستعملة معها
يعني اذا عطف شيء على آخر بام يلزم ان يقصد المعطوف عليه او لا بام ثم عطف
عليه المعطوف بام الخ جاءني اما زيد وام عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام سيبنى
على الشك جاز ذلك او يعني اذا عطف شيء على آخر بام وجوز ان يقصد المعطوف

عليه بام الخ جاءني اما زيد ام عمرو لكن لا يجب الخ جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى
ان ام ايضا من الحروف العاطفة ١٢ الام يقع قبل المعطوف عليه او بعده قيل عليها
الواو العاطفة فقد كانت هي ايضا للعطف عليهم ايراد عاطفين معا وكيف ان جعله حاصلا
والجواب عن الاول ان ام السابقة على المعطوف عليه ليست لعطف بل للتنبيه على الشك
في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على ام الثانية لعطفها على
ام الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها بعدها الا ولى فتكون منها فائدة اخرى
فلا فضو ولا ويل ولكن هذه الوجوه الثلثة لا حد هما صحيحا اي بنسبة الحكم الى
احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تفيد الحكم اثباتا
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو
فالحكم الجائي زيد لا عمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى
المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فالحكم الجائي في المعطوف دون
المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم
عليه شيء لا بالجائي ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد
والمذاهب عنه بكلمة بل بعد التفوه نحو جاءني زيد بل عمرو وفيه خلاف
فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المثبت من المعطوف عليه الى المعطوف فيما
بل جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم
المثبت عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في المسكوت عنه او الحكم منفي عنه
فمعنى جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو اما في حكم المسكوت عنه او الجائي منفي عنه
لكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي للنقيضة

بل ضمنا ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي خطا نحو ما جاءني زيد لا عمرو
او معنى نحو غير المغضوب عليهم لا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى لئلا يعلم
ان لا يقدرون اي ان يعلم وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة
ولا اقسم بهذا البلد والمرئي زيادتها التنبيه على جلالة المقسم به بحيث يستغني عن القسم
فيكون نفيا لكنه في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع العطف كقوله في بحر
سريع ما شمتني اي في مترجم طور الهالكة جمع حابر اي هالك من حار اي
هلك ومن الباء والعام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها
فلا حاجة الى تكرارها هنا غير انا نفسر هنا كل مبهم من النوع نحو جاءني زيد
لا ابو عبد الله بلكنه كما تقول قطع زيد لا خالد اي بل ان وهي اي ان مخففة
بالي معنى القول او ما ينحل منه في معنى القول نحو نعم المعروف في الظرف غير متنكر عند فلق
بصرح القول والا بعد ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا معمولا لمصدر اللفظ
غير صريح القول مؤكدا معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم
تفسير لمفعول وناديناه اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكقولك قولك
كتبت اليه ان امتثل اي كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف ان بعد ان تفسير
للمفعول به المقدر لكتبت او قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير مضمر
في به في امرت معنى القول ليس الى في قوله ما امرتني لانه معمول صريح القول وقد
يفسر بها المعمول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى انك ما يوحى ان اقذفيه
قوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لا وحينا حروف المصدر
هاء ان المشددة المخففة ١٢ ان المشددة المشددة فالا ولان اي هاء ان المشددة

لكان كفرا فافهم وتدبر [illegible] وقيل يجوز استعمال ثم هنا بجعلها لقصد تعداد الاثبات المستفاد من النفي والاستثناء والاعرف خلافه قال الله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم الى قوله ثم انتم تشهدون اى تعدون وتقرون وقوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا اى تعداد ما مضى وقوله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوأى اى تعداد ما مضى وقوله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوأى اى تعداد ما مضى وقوله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوأى اى تعداد ما مضى

قصد التعداد للاثبات بعد النفي والاستثناء

[illegible] الا كون الايجاب مستثنى من الاول فيكون لازمه نفي الحكم عن الاول كما قام القوم الا زيدا فانه لم يقم فقام زيد يدل على عدم قيام القوم وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في فيفيدان بعد النفي والاثبات النفي والاثبات بعده كما في جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو فقد جاء فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفي حروف التنبيه الا وآها وهاء يصدر بها الجمل كلها حتى لا تنفصل المخاطب عن شيء عادتي المتكلم ايره ولهذا سميت حروف التنبيه كقولك الا زيدا قائم وها زيد قائم وها انا زيد قائم وقد تدخل ها على خاصة من الحروف اى على اسماء الاشارة حتى لا ينفصل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين مسماها الا بها كقولك هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء يا وايها استعمالا لانها تستعمل بمنادى القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد اى بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى الى قرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب سواء المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان لتلك الحروف بتبيين وجه تسميتها بحروف الايجاب نعم مقررة لما سبقها اى لمضمونه المثبت استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد اى في جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فتعني بلى في جواب انشربكم انت وانا وقيل في موضع بلى هنا نعم

القرب

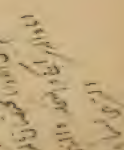

المخففة للفعلية اى المجلة الفعلية اى تدخلان على الجملة متجملا نافي تاويل المصدر كقوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص اى ما لهم محيص وقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اى ما كل نفس الا عليها حافظ وقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اى ما كل احد الا ليوفينهم ربك وقوله تعالى وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا اى ما كل ذلك الا متاع الحياة الدنيا وقوله تعالى وان كل ذلك لما جميع لدينا محضرون اى ما كل ذلك الا جميع لدينا محضرون

فعلها بخلاف الهمزة فانها قرينة فيه أقول ارتبه عند كرام عمرو ويجعل الهمزة معادلة
بأم المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تقدم المستفهم عنه كاستعمال
الهمزة وهي الاصل في باب الاستفهام والواو في هذا الباب اليق فوقع في كلام
المنطقة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتقيد بالنفي فاحتاج عن السوال الاول
والاستيناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك كرام عمرو في تقدير بل
اعندك كرام عمرو أقول اما اذا وقع واقع كان او من كان بعد دخول الهمزة على ثم
والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف بل كونها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها

حروف الشرط ان لو اما لما صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي
ولو للماضي وسنفاه
ان ان للاستقبال ح
او لتعليق حصول امر بحصول امر آخر مقدر وجوده او كان حصوله عند حصوله اي الماضي كان متحققا فيه
فعلا فيلزم لاجل انشاء آنا علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني اكرمتك فقد
علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انشاؤها معا وكون انشاء
الاكرام سببا لانشاء آ الجزاء في زعم المتكلم واستقبال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف

منطلق اي في موضع يصح ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر آن ما ولا فلا يكون
الفعل الذي لم يقع موضع اسم الفاعل كالمعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك ظلمت
والاتيان لو انك منطلق او انا فاعل كالمعوض لان الفعل المقدر لا بد من مصيره آن يكونا
دالة على معنى التحقيق والثبوت حتى يطابق المقدر هنا المعوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرا لعرض عنه من اللفظ فليس شيء منها عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا ليمكن استحقاق الفعل من مصدره فان كان
جامدا لا يمكن استحقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا المقدره
اي المقدر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
فان الاقلام ليس بمشتق فوقع موضع مفعول في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي
في اول زمان التكلم بالكلام فيصير تركا في تكوه ظرف زمان اخبر به عن اول قسم
بتقديم غير الشرط على الشرط ومتعلق بمتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يبطل فيه اذ ان الشرط
فيطابق الشرط الجواب حيث يبطل على اذ ان الشرط فيه اي في الجواب فكان
الجواب بالقسم فقط لفظا الشرط حقيقيا انه يجزم ان يكون مجزوما او غير مجزوم
وهو محال او المعنى لو جواب القسم لكون الجزم عليه الشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
مثله او اصله ان ايتني مثال ماضي لفظا او اذا تاتني مثال ماضي معنى لاكرمتك
ان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط
جاز ان يجر القسم ويلغى الشرط او ان يلغى القسم ويجر الشرط ويحتمل ان يكون
المعنى جاز ان يجر الشرط ويلغى القسم او ان يلغى الشرط ويجر القسم كقولك انا والله ان اتاني اكرمك

الى تفصيل اجمله المتكلم في ذكر فوائد تلك جاء اخوتك الماضية فاكرمته اذا عمرو فاهنته اما بشر فاعطيت عمرا واجله في الذهن ويكون سلبه عما خاطب به واسطة القرائن وقد جاءت ملاستيناف من غير ان تتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت للتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكرها واحدة حيث يكون المذكور له لازما لاحد القسمين كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يتبع اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويرد ما تشابه اليها والكلام ان كلمة اما لشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول لثاني الزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزءا مما في حيزها اي حيز فاءها وجزءا مما ان حيز الفاء ايضا حيز ما سواء كان ذلك الجزء مبتدأ كالجزء الذي اما زيد فمنطلق او معمولا لما بعد الفاء كالجزء الذي اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي تعظيما مطلقا غير مقيد بحال لتجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا هو سبب سببية الفعل لاما فاقتضت جواز التقديم لما يمتنع تقديره مطلقا وقيل القائل المبرد حوى ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عاملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال لتجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم ما مقام مهما وسط يوم الجمعة بين اما وفائها ليلا يلزم تواليهما في الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول فعل

الشرط فلما حذف فعل الشرط وصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فقد اتصل الفاء بل لم يفصل الا ما فاصة جواز التقديم اصلا وقيل والفاصل الجائز الذي ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن كونه كذلك قبل الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل في قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا الفاصل جيز بين ان لا يكون واو آخر الفاء مانع آخر وبين ان يكون فيحمل الا ما فة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني على هذا تقدير الكلام اما كان ما بعدها منصوبا واما اذا كان مرفوعا كما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقامها وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بما يذكر زيد فهو منطق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف والتقدير على تقدير النصب بها تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل الغائب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب جوازا اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازها بلا خلاف والفاصل الجائز بالكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة بالظهور مثل كونها

خاصية ثالثة

القسم ٢

لا يلزم التكرار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كذا قالوا الثالثة وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة والاصح من جعل هذه الواو ضمير وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة جزء المبتدأ الموخر والموضع كون الجزء منها التنوين في الاصل مصدر نونته اي الحقته نونا فسمي به نون الشيء اعني التنون تنوينا اشعارا بالحدوثه وعروضه فانا المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وسمي في اصطلاح نون ساكنة اي بلا اشباع فلا يضر بما ذكره المعارضة مثل هاء الاولى سمي شاذ نون بين نونين واشباعها فاخر جها بقوله تشبع حركة الا في آخر الكلام فان هذه اواخر الكلمات لا تتبع حركات اواخرها بالاتفاق تشبع حركة الآخر ولم يقل تشبع الاخر فان الباء من صاحبها آخر حرفها فما يعد من غير تخلل شيء وههنا الحركة والتنوين آخر الكلمة فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم يشمل تنوين الترنم في الفعل لانه تاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا يتقض التعريف بالنون في كتابا حيث اطلق فان المراد تتبعها حركة الآخر تقطعها لها في الوجود تقطع العارض والموصول وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين ممكن وهو ما يدل على الحركة اي كون الاسم لم يشبه الفعل والحروف العشرين في منع الصرف وقع وشبهه بناء في غير المنصرف والنكير وهو الفارق بين النكرة والمعرفة نحو العالم على ان حرفا غير معين فخرجه الى ساكت ساكنا ما في وقف ما واما صفة غير المتنوين فنحو اسكت سكوت الآن والما التنوين في نحو احمد وابرهيم فليس تنكيرا بل موضوعه

خاصية ثانية

في تعريفه

خاصية اولى

تعقيبه

قال الاخفش الاخير الموصول فالنون فيه

فائدة

فائدة

قال الشارح الرضي وانما لا ادري هنا من ان يكون تنوين التنكير معنا فقول التنوين في رجل غير التنكير ايضا فاذا جعلته علما يخص للمكن العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه نحو قولهم على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فانه يوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وحينما وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم وعمرت بكل فاتيا اي بكل واحد واما في ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيها علامة الجمع كان الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يجمعوا بينها وبين التنوين في ذلك قريبة التنوين في آخره متقابلة ولو توهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبتت فيها النون ولو كانت للتمكن لزالت للعلمية والتانيث والحق انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كوفيات لانتفاء العوض لعدم مشابهة المعنى الا بتنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصارع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لمحل التنوين عليه الترنم وهو ما في آخر الابيات والمصارع لتحسين الانشاد ولانه حرف سهل به ترديد الصوت في الخشم وذلك من اسباب حسن الغناء واما غير اواخر الابيات والمصارع ان كان في حرف والكلمات الواقعة في اثنائها جايز ايضا واقعا كثيرا بدليل من اصحاب الغناء الان محل التغني به انما هو الآخر لملا يخيل سلك النظم تخلل بين كلمات الابيات والمصارع والا يخل بفهم المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا بالاشباع حركته احد حروف المد واللين سميت هذه الحروف حروف الاطلاق والمد

الترنم شرح بيتين كذا الفقا

لانه كناية عن العلم وجعل منه اذا كان صفة لغير العلم، كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد او ابن عمرو فلم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ليعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو وخبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف عجزها فانها تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه بهند ابنة عاصم لوقوع التاكيد فيها خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون او مشددة فثقلها وخففها الاصل مع غير الالف اي غير الف التثنية كاخوات وبان والف الجمع لالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة كاخوات يان فانها تكسر تعاشيها فيهما بنون التثنية كيخص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر كاضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي للاثنين والاستفهام كهل تضربن والتمني كليتك تضربن والعرض كالا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم كوالله لاضربن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة واما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يلزم ان لا يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقوم من الاقليلا لخلوه عن معنى الطلب واما جاز قليلا تشبيها بالنهي ازنت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جايز وكثرت اي نون التاكيد في مثل افعلن للشرط المذكور حرفه بانه لما اكد الحرف فعله وتاكيد الفعل ايضا لملا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو المضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده وان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلا حرفين او مثل الواو بعد الضمة وقبل الياء المشددة المكسور ما قبلها ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او مثل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا لمؤنثة والمؤنث صريح طلبا للخفة واظهارا لما عدا ذلك مثل التثنية وجمع المؤنث الغايب حكما غير ما ذكر نحو ولتنون في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربن بمنزلة الاستثناء عنه فيقال في المثنى اضربان باثبات الالف ليلا تشبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد ليلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا مد خلها اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة لزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده وليعلم ان الوقف ليس بمرضي عند الاكثرين وما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة

الاعراب لسر الاعراب عبارة عن الحركات الموجودة في اواخر الكلمات بدليل انها
موجودة في النسار والاعراب غير موجود فيها بل الاعراب عبارة عن اختلافها قال الله

لما كان لبس العوامل
المحدثة لا يحصل الا
بمعرفة احوال آخر
حالة يعرفه بقوله

يعني من يجب ان يتأمل آخر الفعل مع النونين معاملتي مع الكلم المتصلة من
حذف الواو والياء او ثباتها ضما او كسرا او فتحا من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما حكم
ما مع ضمير رفع

اعزن وارمين
بحذف الواو
كما حذفت

رجع المؤنث ماذكر وما غير ما عض بين وموشيان ج المذكر فخ اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المؤنث فخ اغزي وارمي واخشي وامع ضمير بعده
مستتر وهو الواحد المذكر فخ اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز
كالكلمة المتصل فخ اغزوا الكفار وارموا الغرض ولكنا نرمي واغزن
يا امراة بحذف الياء كما حذف في اغزي الجيش وارمي الغرض وضم الواو
المستوح ماقبلها فخ اخشون كما ضمتها مع المتصلة فخ اخشوا الرجل وكسر الياء
المستوح ماقبلها كما كسرتها مع المتصلة فخ تخشين اخشين كما خشي في
الرجل وان لم تكن الى الضمير البارز وهو في الواحد المذكر فخ اغز وارم واخش بالفتح
فالمتصل ان كانت النون كالكلمة المتصلة اعني بها الف التثنية تقول اغزوان
وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما تقول اغزوا وارميا
واخشيا ومن ثم اي لاجل ان مع الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير
البارز كالمنفصل قيل تاكدين في هل تزدن باسقاط نون الجمع والحاق
نون التاكيد اعني هذا ان لم تروا النعوم بهذا امثال ما فيه بارز يعني
لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال
لم ترى الناس هذا امثال ما فيه بارز لكسر لاجل النون واغزن عطف على
هل ترين لا على ترين اي من ثم قيل اغزن برد الواو المحذوفة كما تردع

غير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا حذف الواو للمضموم ماقبلها كما قيل اغزوا
القوم وهذه الامثلة وقعت هكذا ترتب نصر لفظها الواقع في كتب النحو ترتيب بعضها
لما مع الضمير البارز كالمتصل وبعضها لما مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشتا
والنون المخففة كحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها
وفي بعض النسخ ساكنين كنون لاشاء لالتباس الضمير عليك ان
شرح بوه والله سبحانه اعلم لالتباس حذف النون المخففة
لقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ماقبلها للدال عليها والا
كان الواجب ان يقال لالتباس الضمير ولم يحذفوها كما يحذف النونين فرقا
بينهما وانما عكس حظا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون
الاسم اصلا والفعل فرعا وكذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما قبلها
خفيفا اذا ضم او كسر ماقبلها كما يحذف التنوين لذلك فيردها حذف
لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزو واغزي وقلت اغزن واغزن
بحذف الواو والياء وقفا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت
اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد احذف لاجل لانا التنوين لا نعم
في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزيلا بالعارض اثره على
ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ماقبلها تقلب الفا كتوكيدها
الخفيفة بالتنوين اذا كان المفتوح ماقبلها الفا واذا انضم او انكسر
حذف نحو اضربنّ زيدا واضربنّ بكرا واضربنّ خالدا

فان التنوين

والحق في اغزي يحذف الياء الكسرة
اليه ماقبلها كما في اغزي القوم

اخر الالتقاء الساكنين في
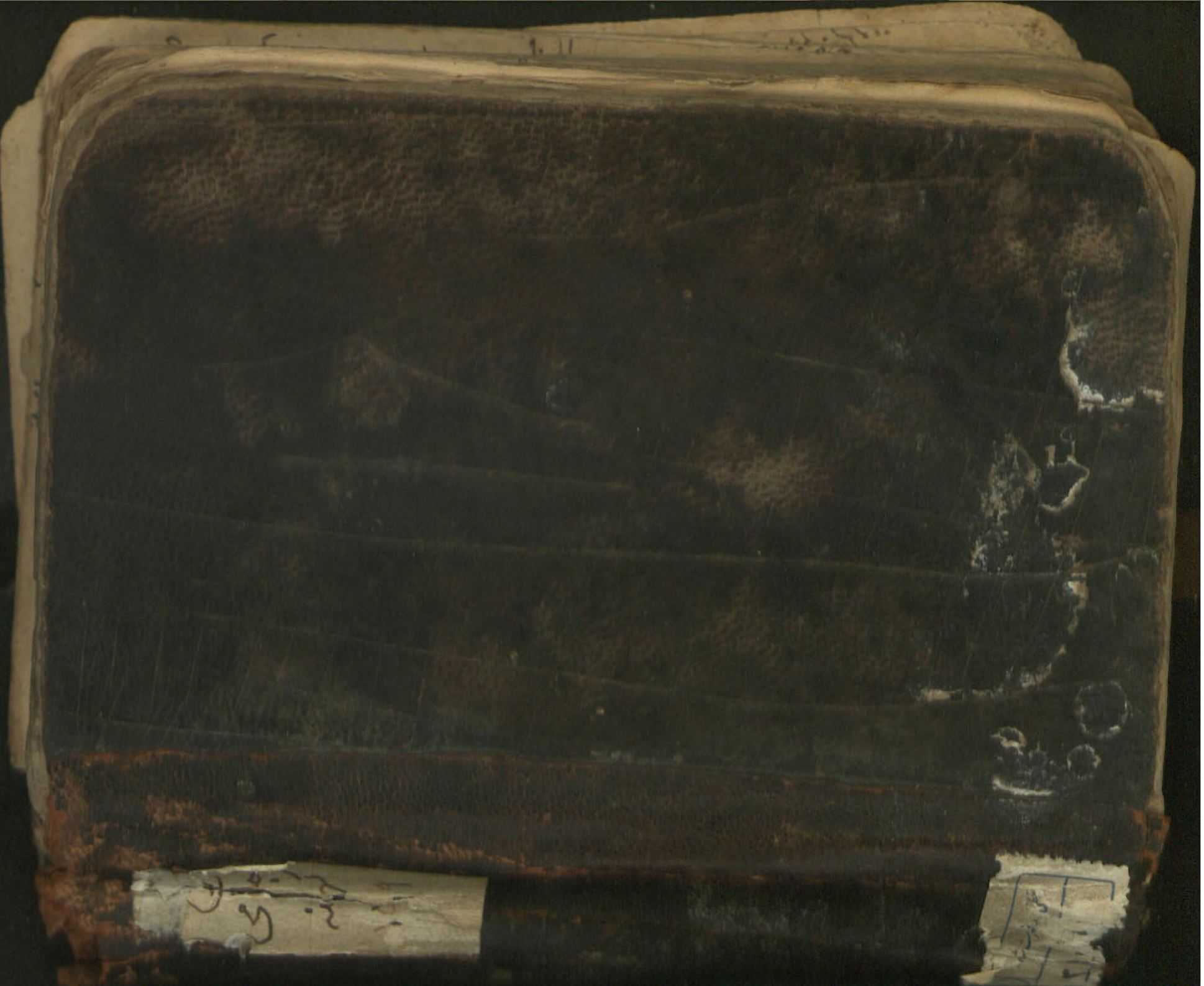
تمت بعون الله الملك الوهاب